

جامعة ابن خلدون - تيارت -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

في شعبة علوم المالية والمحاسبة تخصص محاسبة وجباية معمقة

دور الجباية البترولية في تحقيق التوازن في الموازنة  
العامة للدولة - دراسة حالة الجزائر في الفترة  
2000-2021

الأستاذة المشرفة:

إعداد الطلبة:

د- راشدي فاطمة

- دهيبة عبدالله

- خروبي ناصر

لجنة المناقشة

الصفة	الدرجة العلمية	اسم ولقب الأستاذ
رئيسا	أستاذ محاضر أ	حسين يحي
مقررا	أستاذة محاضرة ب	راشدي فاطمة
مناقشا	أستاذ محاضر أ	روتال عبد القادر
مناقشا	أستاذ محاضر ب	سحنون خالد

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ 2022/06/14

السنة الجامعية: 2021-2022



جامعة ابن خلدون - تيارت -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

في شعبة علوم المالية والمحاسبة تخصص محاسبة وجباية معمقة

دور الجباية البترولية في تحقيق التوازن في الموازنة  
العامة للدولة - دراسة حالة الجزائر في الفترة  
2021-2000

الأستاذة المشرفة:

إعداد الطلبة

د- راشدي فاطمة

- دهيبة عبدالله

- خروبي ناصر

لجنة المناقشة

الصفة	الدرجة العلمية	اسم ولقب الأستاذ
رئيسا	أستاذ محاضر أ	حسين يحي
مقررا	أستاذة محاضرة ب	راشدي فاطمة
مناقشا	أستاذ محاضر أ	روتال عبد القادر
مناقشا	أستاذ محاضر ب	سحنون خالد

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ 2022/06/14

السنة الجامعية: 2022-2021

# الشكر

بسم الله الرحمن الرحيم " وقل رب زدني علما "

أولا نحمد الله تعالى أن وفقنا إلى إتمام هذا العمل

كما نتقدم بالشكر إلى الاستاذة المشرفة على نصائحها القيمة وتوجيهاتها

كما نشكر كل من ساعدنا في إتمام هذا العمل من قريب أو بعيد

# الإهداء

نهدي ثمرة عملنا هذا إلى الوالدين الكريمين

وإلى الإخوة والأخوات وإلى كل الأصدقاء

# فهرس المحتويات

الشكر

الإهداء

الملخص

فهرس المحتويات

قائمة الجداول والأشكال

02.....	مقدمة
07 .....	الفصل الأول: ماهية الجباية البترولية ومكانتها في الاقتصاد الجزائري
07. ....	تمهيد
08 .....	المبحث الأول: نظرة عامة حول المحروقات
08.. ....	المطلب الأول: ماهية المحروقات
11.. ....	المطلب الثاني: ماهية الأنشطة البترولية
16. ....	المطلب الثالث: قطاع المحروقات في الجزائر
21.. ....	المبحث الثاني: الإطار النظري للجباية البترولية
22 .....	المطلب الأول: مفهوم الجباية البترولية
24. ....	المطلب الثاني: خصائص الجباية البترولية
27.. ....	المطلب الثالث: أنظمة الجباية البترولية ( العقود والإمتياز)
28. ....	المبحث الثالث: مكونات الجباية البترولية
29 .....	المطلب الأول: الضرائب المفروضة في مرحلتي التنقيب والاستغلال
32. ....	المطلب الثاني: آلية حساب الجباية البترولية

41.	المطلب الثالث: الإطار القانوني للحماية البترولية.....
47	.....خلاصة الفصل
48	الفصل الثاني: مدخل إلى الميزانية العامة في الجزائر.....
49	.....تمهيد
50.....	المبحث الأول: الميزانية العامة للدولة.....
50.....	المطلب الأول: ماهية الميزانية العامة ومبادئها.....
56.....	المطلب الثاني: مراحل إعداد الميزانية العامة للدولة والتحديات التي تواجهها.....
63.....	المطلب الثالث: مكونات الميزانية العامة للدولة ( النفقات والإيرادات).....
65.....	المبحث الثاني: هيكل الإيرادات العامة.....
66.....	المطلب الأول: مفهوم الإيرادات العامة.....
67.....	المطلب الثاني: تقسيمات الإيرادات العامة.....
68.....	المطلب الثالث: مصادر الإيرادات العامة.....
72.....	المبحث الثالث: هيكل النفقات العامة.....
72.....	المطلب الأول: مفهوم النفقات العامة وخصائصها.....
74.....	المطلب الثاني: تقسيمات النفقات العامة.....
76.....	المطلب الثالث: تطور النفقات العامة والعوامل المحددة لحجمها.....
81.	.....خلاصة الفصل

الفصل الثالث: دراسة دور الجباية البترولية في تحقيق التوازن .....82

في الموازنة العامة للدولة - حالة الجزائر-2000-2021

تمهيد.....83

المبحث الأول: مساهمة الجباية البترولية في الميزانية العامة للدولة في الفترة 2000-2021.....84

المطلب الأول: مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات الجبائية في الفترة 2000-2021.....84

المطلب الثاني: مساهمة الجباية البترولية في الميزانية العامة للدولة في الفترة 2000-2021.....88

المطلب الثالث: آثار ونتائج تقلبات الجباية البترولية على الاقتصاد الجزائري.....91

المبحث الثاني: دور صندوق ضبط الموارد في توازن الميزانية العامة.....94

المطلب الأول: ماهية صندوق ضبط الموارد.....94

المطلب الثاني: ظروف إنشاء صندوق ضبط الموارد.....96

المطلب الثالث: وضعية صندوق ضبط الموارد.....101

المبحث الثالث: تحديات وآفاق الجباية البترولية في الجزائر.....108

المطلب الأول: إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية.....108

المطلب الثاني: الطاقات المتجددة كبديل استراتيجي للبترول.....112

خلاصة الفصل.....120

خاتمة.....122

قائمة المراجع والمصادر

# قائمة الجداول والأشكال

## قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
12	تاريخ اكتشاف النفط في مختلف مناطق العالم	01-01
21	مراحل تأميم قطاع المحروقات في الجزائر	02-01
35	كيفية تحديد مبلغ الرسم المساحي	03-01
36	معدل الإتاوة على أساس المتوسط الشهري للإنتاج	04-01
38	نسب الرسم على الدخل البترولي	05-01
39	الحصص السنوية للاستثمار محددة بنسبة التقويم UPLIFT	06-01
42	نسب الضريبة المباشرة من 1965 إلى 1968 حسب اتفاقية الجزائر	07-01
85	تطور الجباية البترولية والإيرادات الجبائية خلال الفترة 2000-2021 بالمليون دج ونسبة مساهمة الجباية البترولية في مجموع الإيرادات الجبائية	01-03
89	تطور الجباية البترولية ونسبة مساهمتها في مجموع الميزانية العامة في الفترة 2000-2021	02-03
96	مؤشرات تبين مدى ارتباط الاقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات في الفترة 1996-2000	03-03
98	تطور بعض المؤشرات الاقتصادية المرتبطة بأسعار البترول خلال الفترة 1996-2000.	04-03
100	فترات إنشاء صناديق الثروة السيادية في بعض الدول النفطية	05-03
101	تطور وضع صندوق ضبط الموارد خلال الفترة 2000- 2005	06-03

103	تطوروضعية صندوق ضبط الموارد خلال الفترة 2006-2009	07-03
105	تطوروضعية صندوق ضبط الموارد خلال الفترة 2010-2015	08-03
106	تطور وضعية صندوق ضبط الموارد خلال الفترة 2016-2018	09-03
115	الطاقة الشمسية الكامنة في الجزائر	10-03
117	كمية الإنتاج المتوقع من الطاقة الشمسية في الفترة 2011-2030	11-03

## قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الشكل
27	أنظمة الجباية البترولية	01-01
86	تطور الجباية البترولية والإيرادات الجبائية في الجزائر خلال الفترة 2000-2021 بالمليار دج	01-03
86	تطور نسبة مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات الجبائية	02-03
90	تطور الجباية البترولية ومجموع الميزانية العامة في الفترة 2000-2021	03-03
91	نسبة مساهمة الجباية البترولية في مجموع الميزانية العامة	04-03

# مقدمة

عرف الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال تحولات وتغيرات متعددة أوجبتها الظروف والتغيرات التي شهدتها كل من الساحتين الوطنية والدولية وهذا على كافة الأصعدة، فقد تبنت الجزائر بعد الاستقلال النهج الاشتراكي القائم على التخطيط إلا أن الأزمة النفطية لسنة 1986 كشفت العديد من الاختلالات الهيكلية التي كانت تحتفي وراء الريع البترولي.

لقد اكتسب الاهتمام بالنفط أهمية بالغة في الآونة الأخيرة إذ أصبح يشكل جزءا هاما في العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية وذلك نظرا لمكانته الكبيرة في اقتصاد معظم الدول خاصة المنتجة له باعتبار أن اقتصادها يعتمد عليه بشكل كبيرة حتى أنه أصبح يلقب بـ "الذهب الأسود" نظرا لقيمه وأهميته الاستراتيجية التي تتجلى في ندرته وعدم تجددده.

إن المتتبع لدور الدولة عبر مختلف العصور يجد أنه تطور بدرجة كبيرة على جميع المستويات حيث أصبح واجبا على الدولة مسايرة عصرها حتى تتمكن من تسيير اقتصادها بطريقة جيدة وتحقيق جميع أهدافها المسطرة، وقد استطاعت كثير من الدول تحقيق مختلف أهدافها كما فشلت دول أخرى رغم مجهوداتها المبذولة، فتحقيق الدولة لأهدافها يتطلب توفير الأموال الضرورية عند قيامها بالوظائف التنموية المختلفة، ولتوفير هذه الأموال اعتمدت الدولة على مصادر عديدة أهمها: الجباية البترولية، الضرائب والرسوم، مداخيل أملاك الدولة وفي بعض الأحيان كانت تلجأ إلى القروض.

غير أن المتتبع لمسار وتطور الميزانية العامة للجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا يجد أن الجباية البترولية قد شكلت أهم مصدر للإيرادات العامة للدولة، وهو ما جعل الجزائر رهينة التغيرات التي تطرأ على أسعار البترول في السوق الدولية والتي بدورها تؤثر على الجباية البترولية التي أصبح لها نظام جبائي خاص الذي شهد مجموعة من الإصلاحات وذلك حتى يتمكن من مسايرة ومواكبة التطورات العالمية من جهة ويضمن حماية الموارد الوطنية من جهة أخرى.

وعلى ضوء ما سبق ولتوضيح دور وأهمية الجباية البترولية في تحقيق التوازن في الموازنة أو الميزانية العامة للدولة فإنه يتعين علينا طرح الإشكالية الرئيسية التالية: ما مدى مساهمة الجباية البترولية في تحقيق التوازن

### في الموازنة العامة للدولة؟

وللإجابة على الإشكالية قمنا بطرح التساؤلات التالية:

- فيما تكمن أهمية المحروقات عامة والبترول خاصة؟
- ما المقصود بالجباية البترولية وما هي آلية حسابها وكيف يتم تحصيلها؟

- ما المقصود بالميزانية العامة للدولة وما هي مكوناتها وكيف يتم إعدادها؟
- كيف تساهم الجباية البترولية في تحقيق التوازن في الموازنة العامة للدولة؟

### فرضيات الدراسة

- للإجابة عن الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية نقترح الفرضيات التالية:
- يعتبر قطاع المحروقات ركيزة الاقتصاد الجزائري.
- الجباية البترولية تعتبر من أهم مصادر إيرادات الموازنة العامة للدولة.
- الموازنة العامة هي الصورة الحقيقية للبرنامج الذي يعكس الاختيارات و القرارات المالية للدولة.

### المنهج المستخدم

نظرا لطبيعة الموضوع محل الدراسة اعتمدنا كركيزة أساسية في هذا البحث على المنهج الوصفي والتحليلي بالتطرق إلى الإطار المفاهيمي لكل من الجباية البترولية والموازنة العامة، ثم الاعتماد على المنهج التحليلي في الفصل الثالث لتحليل مختلف الأرقام والبيانات الإحصائية بغرض الوصول إلى نتائج يمكن الاستدلال بها.

### أسباب اختيار الموضوع

- لقد تم اختيار هذا الموضوع لعدة أسباب ودوافع منها:
- ميولنا واهتمامنا بهذا النوع من البحوث.
- الموضوع يتوافق مع التخصص المدروس
- الأهمية البالغة لقطاع المحروقات في الجزائر حيث يتم الاعتماد على إيراداته بشكل كبير في تطبيق برامج السياسة الاقتصادية.
- إبراز القدرات والإمكانيات التي تتمتع بها الجزائر سواء في مجال المحروقات أو الطاقات المتجددة.
- قابلية البحث للدراسة

## أهمية الدراسة

تظهر أهمية هذا البحث في كونه سلط الضوء على أحد أهم وأبرز المواضيع التي شغلت ولا تزال تشغل اهتمام العالم والدول النفطية بالدرجة الأولى والجزائر بصفة خاصة وذلك نظرا للأسباب التالية:

- مكانة وأهمية قطاع المحروقات في الجزائر
- الأهمية البالغة للجباية البترولية ودورها في تمويل وتحقيق التوازن في الموازنة العامة للدولة
- ضرورة تطوير قطاع الطاقات المتجددة لتنمية الاقتصاد الوطني وخلق إيرادات جديدة لتمويل الموازنة العامة

**الهدف من الدراسة:** يكمن الهدف من هذه الدراسة في:

- معرفة أهمية المحروقات وخصوصا البترول في الاقتصاد الجزائري.
- معرفة مفهوم وأهمية الجباية البترولية وآلية حسابها وكيفية تحصيلها.
- معرفة مفهوم وأهمية الميزانية العامة للدولة ومكوناتها وكيفية إعدادها.
- معرفة مدى مساهمة الجباية البترولية في تحقيق التوازن في الموازنة العامة للدولة.

## حدود الدراسة

الإطار المكاني: الجزائر      الإطار الزمني: الفترة 2000-2021

## الدراسات السابقة

- سمير بن عمور، إشكالية إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية لتمويل الميزانية العامة، حالة الجزائر، مذكرة ماجستير جاءت إشكاليته حول ما هي العوامل التي دفعت الدولة للسعي إلى إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية وكيف تمت هذه العملية وما مدى نجاحها؟ ومن النتائج التي توصل إليها الباحث من خلال دراسته صعوبة إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية وذلك نظرا لكون حصيلة الجباية العادية ضئيلة ولا تكفي لتغطية نفقات ميزانية التسيير بالإضافة إلى أن الإصلاحات لم تحقق الهدف المتوقع منها لأنها لم تكن إصلاحات عميقة.

- عصماني مختار، دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر من خلال البرامج التنموية ، البحث عبارة عن مذكرة ماجستير قدمت بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير بجامعة الحاج لخضر بباتنة سنة 2007، وتدور إشكاليته حول دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام وتم التوصل فيه إلى النتائج التالية: إن مفهوم النمو الاقتصادي المستدام قد تطور بتطور الظروف والوقائع الاقتصادية، إلى أن وصل إلى المفهوم الحالي الذي يشمل بالإضافة إلى البعد الاقتصادي أبعادا أخرى كالبعد الاجتماعي والبيئي ، بالرغم من التطورات التي عرفتها قوانين وأنظمة الجباية البترولية لكنها تبقى غير مرنة بالشكل الكافي ولا تتجاوب مع متطلبات الصناعة النفطية العالمية خاصة في ميدان البحث والإنتاج، إن فقدان الدول النفطية للتشريعات والقوانين الأساسية المؤطرة لقطاع المحروقات وافتقادها للخبرة في المفاوضات مع الشركات النفطية العالمية أفقدها الكثير من الفرص وحرمها من استغلال ثروتها النفطية بشكل جيد.

### صعوبات الدراسة

- قلة المراجع في مكتبتنا خاصة ما تعلق منها بالجباية البترولية وصندوق ضبط الموارد.

- التناقض في الإحصائيات

### خطة الدراسة

تم الاعتماد في دراستنا لهذا الموضوع على خطة تحتوى على ثلاثة فصول وذلك للإحاطة بشكل جيد بجميع جوانب الموضوع والإجابة بشكل مناسب على الإشكالية المطروحة، حيث تم في الفصل الأول التطرق إلى ماهية الجباية البترولية ومكانتها في الاقتصاد الجزائري وذلك لإبراز مكانة وأهمية قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري بالإضافة إلى التعرف على مختلف المفاهيم المتعلقة بالجباية البترولية ومكوناتها وطريقة حسابها وإطارها القانوني، أما في الفصل الثاني فتم التطرق إلى ماهية الميزانية العامة ومختلف التعريفات والمفاهيم المتعلقة بها بالإضافة إلى خصائصها ومبادئها ومراحل إعدادها، في حين تم التطرق في الفصل الثالث لدراسة مدى مساهمة الجباية البترولية في تحقيق التوازن في الموازنة العامة للدولة في الفترة 2000-2021 ، وذلك من خلال إبراز علاقة الجباية البترولية بالموازنة العامة ودر صندوق ضبط الموارد في موازنة عجز الموازنة العامة بالإضافة إلى تحديات وآفاق الجباية البترولية في الجزائر .

وفي الأخير ختمنا بحثنا بخاتمة تحتوي على ملخص لأهم ما تم التطرق إليه والنتائج المتوصل إليها بالإضافة إلى التوصيات المقترحة وآفاق البحث.

## الفصل الأول

ماهية الحماية البترولية ومكانتها في الاقتصاد الجزائري

### تمهيد

يعتبر النفط من أهم مقومات الاقتصاد الحديث سواء بالنسبة للدول المستهلكة أو المنتجة له، فالنسبة للدول المستهلكة له والمتمثلة في الدول الصناعية الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية يعتبر النفط العمود الفقري لاقتصادها وذلك نظرا لاعتماد أغلب الصناعات عليه، لذلك حرصت هذه الدول على العمل على تنسيق سياساتها البترولية والطاقوية للحصول على هذه السلعة الحيوية بطريقة منتظمة و بأسعار مناسبة مستخدمة في ذلك نفوذها وضغطها على الدول المنتجة للبترول، وذلك بتطبيق سياسات مختلفة كإنشاء الوكالة الدولية للطاقة وفي نفس الوقت تعمل على إيجاد بديل لهذا المصدر الطاقوي من خلال الأبحاث والدراسات في إطار ما يسمى بالطاقة البديلة أو المتجددة شرط أن يتم ذلك بأقل التكاليف، أما بالنسبة للدول المنتجة للنفط ومن بينها الجزائر ونظرا للمساهمة الكبيرة لهذا المورد في جلب الأموال ودعم اقتصادياتها فإنه ينبغي عليها أن توحد سياساتها الخارجية لحماية هذا المورد الناضب والتفكير في إيجاد استراتيجيات بديلة.

ومن خلال هذا الفصل سوف يتم التطرق إلى:

- المبحث الأول: نظرة عامة حول المحروقات
- المبحث الثاني: الإطار النظري للجباية البترولية
- المبحث الثالث: مكونات الجباية البترولية

## المبحث الأول: نظرة عامة حول المحروقات

تعتبر المحروقات من أهم المواد الأولية الاستراتيجية التي تحتاجها مختلف الاقتصاديات العالمية وذلك نظرا لكونها أهم مصدر للطاقة، إلى جانب اعتبارها العنصر الأساسي في النشاطات التي تساهم في التنمية الاقتصادية لتحقيق الرقي و التقدم والرفاهية للمجتمع، ومن خلال هذا المبحث سنحاول أن نبين ماهية المحروقات وتركيبها الكيميائية وكيفية استخراجها، كما سنتطرق إلى أهميتها وإلى الأنشطة التي يتم القيام بها لاستخراجها وفي الأخير سنتطرق قطاع المحروقات في الجزائر.

### المطلب الأول: ماهية المحروقات

المحروقات عبارة عن المواد التي بفعل احتراقها تنتج طاقة يمكن استغلالها صناعيا، وكلمة المحروقات مكونة من كلمتين هيدروجين HYDROGEN وكربون CARBURE وهم اسم شامل لمختلف أصناف المحروقات والتي تنقسم إلى ثلاثة أنواع<sup>1</sup>:

- المحروقات الصلبة مثل فحم الخشب، الفحم الحجري

- المحروقات الغازية مثل الغاز الطبيعي وغازات تكرير النفط

- المحروقات السائلة مثل النفط ومشتقاته

وستتمحور دراستنا هذه حول البترول باعتباره القلب النابض للاقتصاد العالمي بصفة عامة والاقتصاد الجزائري بصفة خاصة.

### أولا: تعريف البترول

**التعريف الأول:** البترول أو النفط هي في الأصل كلمة لاتينية **PETROLEUM** وهي مقسمة إلى جزئين **PETR** وتعني صخر و **OLEUM** وتعني زيت أي بمعنى زيت الصخر، وهو يعتبر مادة بسيطة و مركبة في آن واحد فهي بسيطة من حيث مكوناتها الكيميائية حيث تتكون من عنصرين هما الهيدروجين والكربون ومركبة بسبب اختلاف مكونات وخصائص مشتقاتها حيث أن لكل مادة مشتقة تركيبها الجزيئي الخاص بها<sup>2</sup>.

على الرابط: موقع موسوعة الكون بعيون عربية، تعريف المحروقات، تاريخ الاطلاع 24 /فيفري/2022، 16:00، [www.ar-university.com](http://www.ar-university.com)  
أمنية مخلفي، محاضرات حول مدخل إلى الاقتصاد البترولي، السنة 2013/2014، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، ص6. <sup>2</sup>

**التعريف الثاني:** يعرف النفط بأنه سائل يتكون من مجموعة من الخلائط المتكونة من مركبات معقدة وغير متجانسة كما يحتوي على بض الشوائب كالكبريت والأوكسجين والنتروجين والماء والأملاح، وكذلك بعض المعادن كالغناديوم والحديد والصدويم<sup>1</sup>

وقد عرف الإنسان البترول منذ القديم خاصة في مصر وفارس وإيران ولكن صناعته الحديثة وبصورته الحالية لم تعرف إلا في منتصف القرن 19، وقد تم اكتشاف أول بئر نفطي في مدينة "تيتوس فيل" بولاية بنسلفانيا بالولايات المتحدة الأمريكية سنة 1859، عندما تمكن العقيد إدوين دريك "EDWIN Drake" من حفر أول بئر للنفط على عمق 5.69 قدم، لم يتعدى إنتاجها 2000 برميل في تلك السنة ومنذ ذلك الوقت بدأت حمى النفط تجتاح العالم.

### ثانيا: خصائص البترول

إن خصائص البترول مرتبطة أساسا بطبيعة وكيفية استغلاله مما يكسبه أهمية كبيرة وذلك نظرا لتعدد منافعه، إلى جانب قدرته التنافسية الفعالة والمؤثرة ومن أبرز خصائصه ما يلي<sup>2</sup>:

**1- نقطة الانسكاب:** ويقصد بها درجة انسياب البترول كمادة سائلة وهي مرتبطة بالمادة الشمعية المتواجدة بالبترول الخام وتدل على مقدار لزوجته ودرجة الحرارة التي ينسكب بها البترول، فعند ارتفاع نقطة الانسكاب ترتفع نسبة المادة الشمعية مما يؤدي إلى ارتفاع لزوجته وقد تؤثر على:

✓ انخفاض وتدني نوعية وجودة البترول الخام.

✓ انخفاض سعر البترول.

✓ زيادة التكاليف الإنتاجية.

**2- درجة الكثافة النوعية:** ويقصد بها وزن مادة معينة إلى وزن مماثل من الماء عندما تتعادل درجة حرارتها مع درجة حرارة الماء، وهي تعتبر من أهم المؤشر الدالة على جودة البترول الخام.

**3- الخاصية التكنولوجية:** وهي مرتبطة أساسا بمدى تطور أساليب وطرق استغلال البترول، فاستغلال البترول يتطلب رؤوس أموال كبيرة وأساليب تكنولوجية متطورة جدا وذلك نظرا لتنوع وتعدد مراحل استخراجِه وإنتاجِه.

<sup>1</sup> أمينة مخلفي، محاضرات حول مدخل إلى الاقتصاد البترولي، مرجع سبق ذكره ص8

<sup>2</sup> أمينة مخلفي، أثر الأنظمة الجمركية الاقتصادية على الشركات البترولية- حالة مجمع بركين-، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة ورقلة، الجزائر، 2004/2005، ص12-

4- خاصية مرونة الحركة البترولية: يتميز البترول عن غيره من السلع بمرونة حركته وسرعة انتقاله من مراكز ومناطق استعماله في أي مكان في العالم.

5- خاصية الاستعمال الواسع وغير المحدود: ويقصد بها أن مجالات استعمال البترول متعددة ومتنوعة وغير محدودة.

كما يتميز البترول بكون نشاطه يعتمد على العمل للوكب والذي يتطلب مهارات وتقنيات عالية وتدريب خاص وتحصيل علمي متقدم ومتطور، على جانب كون المادة الأولية للبترول ناضجة وغير متجددة في الطبيعة أي أن حياة البترول مرتبطة بفترة زمنية محددة.

### ثالثا: أهمية البترول

تكمن أهمية البترول في كونه نقطة قوة في يد الدول المالكة له حيث قال كوليدرج " إن غلبة الشعوب تتحدد بمقدار ما تملك من البترول" إن هذه العبارة تختصر لنا الكثير، فهي تبين الأهمية الكبيرة التي يحتلها البترول على المستوى الدولي في مختلف الميادين<sup>1</sup>.

كما تكمن أهمية البترول ليس في اعتباره مادة مهمة واستراتيجية فقط وإنما يعتبر الطاقة الأرخص و الأقل تكلفة من بين مجموعة المصادر الطاقوية البديلة، إلى جانب تعدد مشتقاته واستخداماته حيث تقدر أنواع المنتجات المستخرجة والمشتقة منه بالآلاف والتي تستعمل بطريقة أخرى، وهو ما يجعل منه السلعة المتعددة الأغراض والاستعمالات بالإضافة إلى المزايا التنافسية التي لا يجاريه فيها أي مصدر من مصادر الطاقة الأخرى وهو ما يفسر الطلب المتزايد عليه.

كما يمكن توضيح أهمية فيما يلي:

- يعتبر أهم أنواع الطاقة حيث أنه يدير عجلة الاقتصاد العالمي ويرتكز عليه نمو الصناعة العالمية.
- انخفاض تكاليف إنتاج البترول مقارنة بمصادر الطاقة الأخرى.
- تحقيق فوائض مالية ضخمة لدى الدول المنتجة والشركات البترولية العالمية وهو ما يجعله مصدرا من مصادر تمويل الاستثمارات على المستوى العالمي.
- يعتبر وسيلة التنمية الأساسية في الدول المنتجة والمصدرة له وذلك بما توفره عائدات التصدير من تراكم لرؤوس أموال والتي تعمل على:

<sup>1</sup> مصلح الطراونة، ليلي لعبيدي مامين، منظمة التجارة العالمية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2013 ص 223 .

- تموين الاقتصاد الوطني بالسلع التجهيزية وبالمنتجات النصف مصنعة والمواد الأولية لتوفير المحيط الملائم لتسيير الوحدات والمؤسسات الوطنية الموجودة.
- إنشاء صناعات متفرعة ومتعددة تستفيد منها النشاطات الاقتصادية الأخرى (الصناعة والزراعة) وشركات الخدمات التي تقدم لصناعة النفط ما تحتاج إليه من الأدوات والوسائل الضرورية.
- تغطي العائدات النفطية جانبا أساسيا من الطلب الاستهلاكي حيث تمون الاقتصاد الوطني بالسلع الضرورية ذات الاستهلاك الواسع.

### المطلب الثاني: ماهية الأنشطة البترولية

#### أولا: اكتشاف النفط

على حسب الخلفية التاريخية للنفط فإنه مادة معروفة لدى الإنسان منذ قديم الأزل أي منذ حوالي 5000 إلى 6000 سنة قبل الميلاد وذلك من خلال تسربه عبر الشقوق إلى سطح الأرض، وظهرت معالم استخدامه في كثير من المناطق كإيران والصين ومصر... الخ. وعلى الرغم من استخدامه في عدة دول منذ زمن بعيد ولأغراض متعددة إلا أن أول اكتشاف للنفط كان سنة 1830 أي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر في الولايات المتحدة الأمريكية أثناء عملية استخراج الملح، ثم تم اكتشاف مصدر آخر للنفط في روسيا سنة 1856.

وتقع عملية اكتشاف البترول بالدرجة الأولى على عاتق علماء الجيولوجيا المتخصصين في مسح الأراضي، حيث يقومون برسم خريطة للأرض المراد اكتشافها من خلال إبراز جبالها ووديانها وسهولها وكل ما يمكن أن تبينه الصورة، وتتم كذلك عملية تصوير المناطق المعنية من فوق عن طريق طائرة بواسطة آلة تصوير خاصة.

وتتم عملية اكتشاف النفط بواسطة أجهزة مختلفة منها جهاز مغناطيسي يبين الجاذبية الأرضية والتي بواسطتها يمكن تحديد مواقع الصخور الثقيلة من غيرها، وهل هي قريبة من سطح الأرض أم لا، إضافة إلى الجهاز الذي يدعى ميزان الجاذبية والذي يقوم بقياس الفروق الدقيقة في قوة جاذبية الأرض بالإضافة إلى معدات وأجهزة أخرى والتي تسخر من أجل الوصول إلى آبار النفط<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> وحيد خير الدين، الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات - دراسة حالة الجزائر -، مذكر ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة بسكرة، 2013/2012 ص 8-9.

## الفصل الأول: ماهية الجباية البترولية ودورها في الاقتصاد الجزائري

الجدول التالي يبين تواريخ اكتشاف النفط في مختلف مناطق العال

### الجدول 01-01 : تاريخ اكتشاف النفط في مختلف مناطق العالم

الترتيب	تاريخ اكتشاف النفط	الدول
01	1830	الولايات المتحدة الأمريكية
02	1856	روسيا
03	1901	إيران - مصر
04	1910	رومانيا- كندا- إيطاليا- ألمانيا- الهند- البيرو- المكسيك- الأرجنتين- أندونيسيا
05	1911	جزر البورنيو في بريطانيا
06	1914	فنزويلا
07	1927	العراق
08	1932	البحرين
09	1936	الكويت
10	1938	المملكة العربية السعودية
11	1956	الجزائر
12	1967	النرويج

المصدر: محاضرة الدكتورة أمينة مخلفي " مدخل إلى الاقتصاد البترولي " الجزء الأول، ص 10 .

### ثانيا: الأنشطة البترولية

من المعروف أن النفط لا يمكن استغلاله على شكله الخام وإنما يجب أولاً أن يمر على مجموعة من العمليات الضرورية واللازمة لإزالة الشوائب المتعلقة به حتى يصبح جاهزاً وصالحاً للاستعمال النهائي، ويمكن تقسيم هذه العمليات أو الأنشطة إلى نوعين هما الأنشطة البترولية الأفقية والأنشطة البترولية التحتية<sup>1</sup>.

#### 1- الأنشطة البترولية الأفقية:

تتمثل الأنشطة البترولية الأفقية في أعمال البحث والتنقيب عن النفط واستغلاله وستتطرق إليها بالتفصيل كما يلي:

**أ- البحث والتنقيب:** يعرف البحث والتنقيب بأنه تحر وكشف عن النفط باستعمال أساليب جيولوجية وبيوفيزيائية والتي تتيح إمكانية معرفة وجود أو عدم وجود النفط تحت سطح الأرض، كما يتمثل في الأنشطة التمهيدية التي يتم القيام بها لاكتشاف دلائل وجود النفط باستثناء أنشطة الحفر.

في القديم كان ينتظر ظهور النفط أو البترول على سطح الأرض عن طريق وجود كسر في القشرة الأرضية، ويعتمد على حاسة الشم لمعرفة مكان الحفر، وتقع مناجم النفط أحياناً على بعد عدة مئات من الأمتار وبالتالي فإن دراسة هيكل وتطور القشرة الأرضية لا تكفي لمعرفة وجود أو عدم وجود النفط.

تلعب التفجيرات دوراً رئيسياً في تحديد منطقة الحفر حيث تغرس المتفجرات على عمق 6 أمتار، ثم يتم تفجيرها فيؤدي ذلك إلى حدوث هزة أرضية ومن خلال الارتدادات التي تنتج عن هذه الهزة والتي يتم تسجيلها عن طريق وسائل الكترونية حساسة يتم تعيين طبقات الأرض بدقة مما يسمح بمعرفة المناطق المحتملة لتواجد النفط.

**ب- الحفر:** هو أفضل طريقة للتنقيب عن البترول حيث يعرف على أنه وسيلة للكشف عن المحروقات ويسمح لنا كذلك بمعرفة طبيعة الصخور والمناجم سواء كانت متعلقة بالنفط أو الغاز أو مواد أخرى، ويتمثل الحفر أيضاً في الأشغال التي تسمح باستخراج المحروقات ومعالجتها وجعلها صالحة للاستعمال وهذا يتطلب استثمارات ضخمة ووقت طويل .

<sup>1</sup> عصماني مختار، " دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر من خلال البرامج التنموية خلال الفترة 2001-2014 " رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، سنة 2014، ص5.

## 2- الأنشطة البترولية التحتية:

تتمثل في أنشطة نقل المحروقات بواسطة الأنابيب وتكريرها وتحويلها إلى مواد يمكن استعمالها إلى جانب نشاط تجميع الغاز الطبيعي بالإضافة إلى تخزين المنتجات وتوزيعها<sup>1</sup>.

أ- النقل: في القديم كانت المحروقات تنقل بواسطة براميل ثم تطورت لتصبح في شكل Wagons-citernes، ونظرات لبعد المسافات بين مناطق الإنتاج و مناطق التكرير والاستهلاك أصبحت المحروقات تنقل بواسطة الأنابيب منها الخاصة بنقل النفط وتسمى Leoduc ومنها الخاصة بنقل الغاز الطبيعي وتسمى Gazoduc، أو عن طريق البحر بواسطة سفن تسمى Tankers أما بالنسبة للغاز الطبيعي فيجب تحويله إلى سائل ( تجميع الغاز) وهذا من أجل تخفيض حجمه لينقل بعدها بواسطة سفن تسمى Methaniers.

ب- معالجة المحروقات: تحتاج المحروقات إلى معالجة حسب طبيعتها ووجهتها، وتتمثل هذه المعالجة في التكرير بالنسبة للبترول والتجميع بالنسبة للغاز الطبيعي.

- التكرير: هو عملية فصل البترول الخام عن الشوائب الموجودة فيه وتحويله إلى مواد سائلة أو غازية حتى تصبح صالحة للاستعمال النهائي، وذلك عن طريق المرور بمجموعة من العمليات الفيزيائية والكيميائية والمتمثلة في:

\*التقطير: هو أول عملية معالجة للبترول الخام حيث تسمح بفصله عن الشوائب العالقة فيه وتقسيمه إلى عدة أقسام.

\*التعديل: وهي عملية تسمح بتعديل مكونات بعض المنتجات المستخرجة من عملية التقطير

\*التصفية: وهي عملية تسمح بإزالة بعض الزوائد والفضلات التي يحتويها المنتج النهائي.

من بين المنتجات النهائية المحصل عليها من عملية التكرير يوجد: البنزين العادي، البنزين الممتاز، نפט الإنارة، زيت البرويان ومختلف الزيوت.

أنشئ أول مصنع لتكرير البترول في الجزائر سنة 1961 وكان من اختصاص الشركة الوطنية للتكرير قبل سنة 1971 ولكن ابتداء من سنة 1982 حولت هذه المهمة إلى الشركة الوطنية سوناطراك وفي سنة

<sup>1</sup> عصماني مختار، مرجع سبق ذكره، ص6.

1988 تم فصل هذا النشاط عن مهام سوناطراك ليوكل إلى شركة متخصصة تسمى نفتاك، والتي أصبحت فرع من فروع مجمع سوناطراك سنة 2009<sup>1</sup>.

- **التمميع:** يقصد به تبريد الغاز الطبيعي في درجة حرارة جد منخفضة وهذه العملية تسمح بتخفيض حجم الغاز ب600 مرة أي:

$$1\text{م}^3 \text{ غاز طبيعي} = 600\text{م}^3 \text{ غاز طبيعي مميّع}$$

حيث كانت أول تجربة تميع الغاز في الجزائر سنة 1964 بمصنع كاميلب أرزيو ضمن عقد استغلال بمعدل 100 مليون م<sup>3</sup> من الغاز الطبيعي في اليوم لمدة 15 سنة، كما يقصد به تحويل المحروقات السائلة والغازية بطرق كيميائية .

- **البتروكيمياء:** ويقصد بها تحويل المحروقات السائلة بطرق كيميائية وقد أنشأت لتنافس كيمياء الفحم، ولقد أنشئ أول مركب للبتروكيمياء في الجزائر سنة 1967 بأرزيو، ويستمد هذا الأخير مواد الأولية من البترول مثل البروبان، إثلين وميثلين.

**ج- التخزين:** يتم تخزين المحروقات في باطن الأرض وهذا يخص فقط المنتجات المكررة (البوتان، البروسان وغاز البترول المميّع)، ويسمح بتكوين احتياطات لضمان تمولين السوق الوطنية.

**د- التوزيع:** قبل سنة 1920 كان البنزين يباع في قارورات صغيرة أو كبيرة الحجم، أما الغاز الطبيعي فكان يباع في قارورات من المعدن للاستعمال المنزلي تزن حوالي 10.5 كلغ بالنسبة للبروبان و 13.5 كلغ بالنسبة للبوتان، وكان التسليم يتم بواسطة شاحنات خاصة تسمى Camion- citerne للمسافات القصيرة و Wagon- citerne بالنسبة للمسافات الطويلة، أما حاليا فيتم التسليم بواسطة شبكة توزيع المنتجات المكررة والمتمثلة في محطات الخدمات، حيث تقوم بتزويدنا بجميع أنواع المواد البترولية والغازية، وتم إنشاء أول مضخة للبنزين سنة 1920 في الولايات المتحدة الأمريكية.

<sup>1</sup> موقع شركة سوناطراك، يوم الإطلاع 12-03-2022 الساعة 10:00 ، على الرابط: www.sonatrach.dz

### المطلب الثالث: قطاع المحروقات في الجزائر

يلعب قطاع المحروقات في الجزائر دورا هاما في تمويل التنمية الاقتصادية بفضل الموارد الهامة التي يوفرها حيث يساهم بنسب مرتفعة بلغت 40% في الناتج المحلي الإجمالي بينما وصلت إلى أكثر من 60% في الميزانية العامة للدولة عن طريق الجباية البترولية.

وسنحاول هنا توضيح أهم خصائص قطاع المحروقات في الجزائر من خلال تسليط الضوء على مختلف المراحل التي مر بها وذلك وفقا للمراحل الانتقالية التي شهدتها الاقتصاد الجزائري.

#### أولا: تطور نشاط البترول و الغاز في الجزائر

إذا كان النشاط الصناعي النفطي يمتاز بمراحل متعددة ومجالات متنوعة وواسعة ومتراطة فيما بينها فإن الصناعة النفطية عموما تملك من الميزات و الخصائص ما يجعلها متميزة عن بقية النشاطات الاقتصادية الصناعية الأخرى ومن أهم هذه الميزات أن الجزائر دولة نفطية وذلك لتوفرها على صفات الدولة النفطية و المتمثلة في:

- أن يكون البلد منتجا وصدرا لكميات هامة من البترول الخام كمادة أولية مهيمنة على صادراته.
  - أن يعتمد هيكله الاقتصادي و الاجتماعي بصفة أساسية على الريع البترولي.
  - أن يعتمد في استغلال النفط في جميع مراحلها من استكشاف واستخراج ونقل على تقنيات الشركات العالمية بصفة كبيرة أي أنه بلد يفتقر للتطور التكنولوجي.
- وبالتالي فإن عنصر إنتاج البترول وتصديره لا يعطي للدولة صفة " الدولة النفطية" لأن هناك دولا منتجة ومصدرة للبترول أو الغاز و لا تعتبر دولا نفطية مثل النرويج وهولندا وروسيا، لأن اقتصادياتها قائمة على تنوع النشاطات الاقتصادية إلى جانب تحكمها في تكنولوجيا الاستغلال، ولذلك فالجزائر وبهذه الصفات التي تتوفر فيها تعتبر دولة نفطية وهي أيضا أحد أعضاء منظمة الأوبك النشيطين على الرغم من أنها تمتلك ثروات طبيعية متنوعة يمكن أن تشكل دعائم قوية للاقتصاد الوطني إلى جانب ثروة النفط<sup>1</sup>.

<sup>1</sup>مقليد عيسى، " قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية" ماجستير اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، غير منشورة، الجزائر، 2007-2008 ص26.

ثانيا: تطور قطاع المحروقات قبل وبعد التأميم

## 1- اكتشاف النفط

إن النفط في الجزائر موجود جيولوجيا منذ القدم ونمت ملاحظته على الطبيعة من قبل الفينيقيين، الرومان، العرب والأتراك إلا أن الاستغلال الصناعي للنفط في الجزائر كان مع بداية القرن العشرين وأول محاولة للبحث و التنقيب عن البترول كانت سنة 1913 حيث كان أول إقليم أجريت فيه عملية البحث و التنقيب هو الإقليم الغربي من منطقة غليزان، وتم حفر بعض الآبار القليلة العمق بعد ملاحظة بعض المؤشرات البترولية على سطح الأرض مثل بئر تليوانيت جنوب غرب غليزان وواد قطرين جنوب سور الغزلان حيث إنتاج هذا الأخير ما يعادل 308.7 ألف طن خلال الفترة 1949-1956، هذه الاكتشافات الأولية كانت عرضية ولا تدخل ضمن مخطط البحث والتنقيب<sup>1</sup>.

وفي عام 1946 اكتشفت شركة بترول " الصور الفرنسية" أول حقل بترولي في واد قطرين ثم حقل بركة بالغرب من عين صالح عام 1952 ، وابتداء من هذه السنة .وضعت أول رخص التنقيب من قبل الهيئة المشتركة بين الشركة الفرنسية للبترول - الجزائر CFP و الشركة الوطنية للبحث واستغلال البترول في الجزائر .GREPS

أما تاريخ إنتاج البترول في الجزائر والذي يمكن اعتباره التاريخ الفعلي لإنتاج النفط في الجزائر فلم يكن سوى في سنة 1956 ، حيث تم اكتشاف أول حقل بترولي هام في الصحراء الجزائرية وهو حقل "عجيلة" ، وفي نفس السنة تم اكتشاف أكبر الحقول البترولية في الجزائر وهو حقل " حاسي مسعود" وذلك في جوان 1956، ثم توالى الاكتشافات وبدأ الإنتاج و التصدير والذي تطور من 0.4 مليون طن سنة 1958 إلى 20.7 مليون طن سنة 1969، وتتبع الجزائر حاليا سياسة بترولية جادة تسعى من خلالها إلى زيادة الإنتاج و التصدير وضمان حصتها في الأسواق العالمية وخاصة السوق الأوروبية والأمريكية<sup>2</sup>.

## 2- تأسيس الشركة الوطنية سوناتراك SONATRACH

خلال فترة ما بعد الاستقلال مباشرة كانت معظم الأنشطة البترولية محتكرة من طرف الشركات الأجنبية خاصة الفرنسية منها لذلك قررت الدولة إنشاء شركة وطنية تتولى كسر هذه الاحتكارات، فقامت بتأسيس الشركة الوطنية سوناتراك بتاريخ 31-12-1964 وذلك بموجب المرسوم الرئاسي رقم 491-63 المؤرخ

<sup>1</sup>بوزاهر سيف الدين، "أسعار الصرف وأسعار النفط دراسة قياسية لاختبار العلة الهولندية" رسالة ماجستير تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة تلمسان، 2010-2011 ص 80.

<sup>2</sup>بوزاهر سيف الدين، مرجع سبق ذكره، ص 80.

في 31-12-1963 ، إذ لا بد أن يكون لكل دولة مصدرة للبترول سياستها البترولية المستقلة وشركتها الوطنية التي تحمي مصالحها وتكون قادرة على الصمود في وجه الاحتكارات.

ومن أهم مهام ووظائف شركة سوناطراك القيام بجميع أنشطة التنقيب وإنتاج ونقل وتسويق المحروقات والتي بدأت بإمكانيات قليلة خاصة الإطارات المدربة، ورغم ذلك استطاعت أن تشق طريقها وتتطور لتصبح أكبر وأهم شركة في الجزائر بل وتحتل المرتبة الأولى إفريقيا و12 عالميا في مجال البترول.

### - أهداف شركة سوناطراك

- القيام بدراسات تمهيدية متعلقة ببناء وسائل النقل البرية والبحرية للمحروقات.
- شراء وبيع المحروقات.
- الحصول على التراخيص البترولية وتوقيع الاتفاقيات لإنجاز كافة المشروعات المتعلقة بالبترول.
- تنفيذ العمليات العقارية وغير العقارية المتعلقة بالشركة.
- القيام بجميع أنشطة التنقيب وإنتاج ونقل وتسويق المحروقات.

### 3- الانضمام إلى الأوبك

الأوبك هي منظمة الدول المصدرة للبترول أنشأت بين 10 و14 سبتمبر 1960 ببغداد في العراق وذلك احتجاجا على خفض الشركات الأجنبية لأسعار البترول، فكان هدف المنظمة توحيد السياسات النفطية بين الدول الأعضاء وحماية مصالحها وقد انضمت الجزائر إليها سنة 1969.

### 4- تأمين المحروقات

التأمين هو نقل ملكية المؤسسات الاقتصادية المملوكة للخوادم إلى ملكية الدولة ملكية تامة أو بأغلبية أسهمها، أو احتكار الدولة لبعض الأنشطة الاقتصادية دون السماح لأطراف أخرى سواء كانت محلية أو أجنبية بالعمل فيها، والتأمين ليس دائما أسبابا أيديولوجية فكثيرا من الدول الرأسمالية العريقة اختارت إدراج صناعات واسعة الاستعمال أو مؤسسات معينة ذات أهمية كبيرة في اقتصادها ضمن القطاع العام مثل المناجم، السكك الحديدية، شركات الكهرباء والغاز وشركات الطيران وغيرها والتي تعتبر من رموز السيادة<sup>1</sup>

<sup>1</sup>مقليد عيسى، "قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية، مرجع سبق ذكره ص29.

## أ- دوافع وأسباب التأميم في قطاع المحروقات

يحتل النفط بالأولوية في التأميم قبل الصناعات الأخرى وهذا لدوافع وأسباب هامة تجعل الدول المنتجة تقدم على تأميمه وضمه إلى القطاع العام بغض النظر عن التوجهات الاقتصادية والسياسية لهذه الدول ومن أهم هذه الدوافع ما يلي:

- الأهمية التي اكتسبها النفط حيث أصبح يعتبر المحرك الرئيسي للنشاط الصناعي الدولي.

- توسع سيطرة الشركات العالمية واحتكارها لجميع مراحل الصناعة البترولية.

- تحقيق المساواة الاجتماعية عن طريق إعادة توزيع العائدات المتأتية من النفط والذي يعتبر أكبر مصدر مالي يمكن أن يحقق هذه الغاية مقارنة بالنشاطات الاقتصادية الأخرى.

- توسيع رقعة القطاع العام مما يؤدي إلى زيادة الموارد المالية للدولة وبالتالي زيادة معدلات الادخار والاستثمار.

- توجيه الاستثمار حيث أن تحكم الدولة في قطاع البترول يسهل عليها التوسع في الاستثمارات وتوجيهها نحو القطاعات التي تخدم الاقتصاد الوطني والصناعة النفطية تعتبر مصدر التمويل الأساسي لهذه الاستثمارات، مع العلم أن زيادة العائدات المالية قد لا تتحقق دائما وذلك نظرا لأسباب سياسية واقتصادية تحول دون التحكم في تحديد الأسعار، كما أن توجيه الاستثمار قد تعوقه كذلك مشكلات تكنولوجية لا تستطيع الدول النامية توفيرها إلا بالمساعدة الأجنبية.

## ب- قرارات تأميم المحروقات

هذه القرارات أعلن عنها الرئيس الراحل هواري بومدين في خطابه يوم 24-02-1971 خلال الاحتفال بعيد وتمثلت في:

- أخذ حصة 51% من الشركات الفرنسية العاملة في الجزائر وهو ما يحقق الرقابة الفعلية على المحروقات حيث سمح هذا القرار للجزائر بمراقبة 56% من مجمل الإنتاج البترولي.

- التأميم الكامل لحقول الغاز الطبيعي حيث أصبح مجمل احتياطي الغاز تحت رقابة الدولة.

- تأميم النقل البري للبترول والغاز أي كل أنابيب النقل المتواجدة على التراب الوطني.

- بعد قرارات التأمين صدر مباشرة المرسوم التشريعي 71-22 المؤرخ في 22-04-1971 أي بعد شهرين من التأمين الذي وضع حدا لما يسمى بالحقوق المكتسبة وإنهاء مبدأ الامتياز للشركات الأجنبية التي كانت تعتبر نفسها المالك الوحيد للثروات النفطية.

وكرر فعل على القرار الجزائري قامت الشركات الفرنسية بالضغط على الجزائر بأساليب مختلفة للتراجع عن هذه القرار منها:

- رفض تعبئة البترول الجزائري وتأكيدا على أنه لا يمكن أن تجد له سوق خارج فرنسا.

- الضغط على الهيئات الصناعية والمالية الدولية التي يحتمل أن تقيم علاقات اقتصادية مع الجزائر<sup>1</sup>.

### 5- السياسة البترولية الجزائرية بعد التأمين

ارتبط مفهوم استعادة السيادة على الثروات الطبيعية في الجزائر بمفهوم التحرير والاستقلال ومن هنا كانت الموضوعات الأساسية المتعلقة بالبترول ذات طابع سياسي، فكان التأكيد على مبدأ السيادة الكاملة على الثروات الوطنية وإعادة تقييمها مبدأ أقرته الجزائر في كل دساتيرها<sup>2</sup> ومن مجمل النصوص المتعلقة بسيادة الدولة على ثرواتها الطبيعية يمكن أن نستخلص نتيجتين رئيسيتين:

- السيادة الكاملة على قطاع المحروقات تؤول للدولة مباشرة أو عبر شركتها الوطنية سوناطراك الوحيدة المخول لها الحصول على المستندات المنجمية أو النفطية، ويمنع لأي شخص طبيعي أو معنوي أجنبي ممارسة النشاط إلا بالاشتراك مع سوناطراك بنسبة لا تقل عن 51% في مجال البترول فقط دون الغاز الذي يبقى في ملكية تامة للدولة طبقا لقرارات التأمين المشار إليها سابقا.

- فتح مجال الاستثمار في قطاع المحروقات أمام القطاع الخاص المحلي والأجنبي إذا لم تكن الدولة تملك عبر شركتها الوطنية للأغلبية في النشاط البترولي.

الجدول التالي يوضح مراحل تأمين قطاع المحروقات في الجزائر:

<sup>1</sup>مقليد عيسى، مرجع سبق ذكره ص31.

<sup>2</sup> حاج قويدر عبد الهادي، الإصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات 1986-2009، ماجستير اقتصاد التنمية، جامعة وهران، 2011-2012، ص41.

الجدول رقم 1-2- مراحل تأمين قطاع المحروقات في الجزائر

التاريخ	القرار
1967	تأميم شركة البيع التابعة لشركة بريتش بتروليوم وفرض الرقابة على شركتين أمريكيتين للتوزيع والتكرير
05-13-1968	صدور أمر يقضي بالتأميم الكامل للشركات الأجنبية التي تعمل في مجال التسويق والتخزين والنقل
10-19-1968	إبرام اتفاقية جيتي والتي نتج عنها قيام شركة سوناطراك بدور المعهد الرئيسي للأعمال البترولية وملكية الدولة للغاز الطبيعي
1970	صدور قرارات تقضي بتأميم الشركات الأجنبية العاملة في مجال إنتاج البترول باستثناء الشركات الفرنسية ويستثنى من هذا شركة جيتي أيضا التي وافقت على شروط الجزائر
02-24-1971	صدور قرار بالتأميم الشامل للصناعة البترولية، تأمين الغاز الطبيعي وإلغاء عقود الامتياز بالإضافة إلى منح شركة سوناطراك دور المنفذ الرئيسي لجميع العمليات البترولية برفع نسبة مشاركتها إلى 97% على الأقل.

المصدر: عصماني مختار، دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر من خلال البرامج التنموية، مرجع سبق ذكره ص92.

### المبحث الثاني: الإطار النظري للجباية البترولية

تعتبر الجباية البترولية عند معظم الدول المنتجة والمصدرة للبترول المورد الرئيسي للدخل الوطني، لذا فهي تعتمد جباية خاصة في هذا المجال تسمح لها أن تستفيد من مداخيل هذه المادة الاستراتيجية، وسنتطرق في هذا المبحث إلى الجباية البترولية والنظام الضريبي الخاص بها.

## المطلب الأول: مفهوم الجباية البترولية

### أولاً: تعريف الجباية البترولية

تعرف الجباية البترولية بأنها " عبارة عن الضرائب التي تدفع للدولة المالكة للأرض من أجل الحصول على ترخيص لاستغلال باطن الأرض في مراحل العملية الإنتاجية ( البحث و الإنتاج) وهي تختلف من دولة إلى أخرى حسب كمية الإنتاج، فالدول المنتجة بكميات معتبرة مثل أعضاء منظمة الأوبك تسعى إلى زيادة مداخيلها من الجباية البترولية نظرا لكونها تمثل نسبة كبيرة من إيراداتها وتعتمد ميزانياتها عليها بشكل كبير لذلك فهي تقوم بفرض إيجارات ومعدلات إتاوة كبيرة، أما الدول ضعيفة الإنتاج فتسعى إلى جذب الشركات البترولية الكبرى من أجل زيادة كميات إنتاجها من خلال فرض إيجارات ومعدلات إتاوة منخفضة<sup>1</sup>.

إذن بعبارة أخرى الجباية البترولية هي مقابل نقدي يدفع بغية الحصول على ترخيص من الدولة للاستغلال باطن الأرض التي ملك للدولة.

### ثانياً: دورة حياة الحقل النفطي

تمر حياة الحقل النفطي بعدة مراحل وفي كل مرحلة يتم فرض ضرائب بترولية معينة وذلك حسب النظام الجبائي المطبق في كل دولة، وتشمل حياة الحقل النفطي المراحل التالية<sup>2</sup>:

**1- الترخيص:** ويتم في هذه المرحلة منح ترخيص من طرف الدولة المالكة للأرض المراد استغلالها لشركات نفطية أجنبية، كما أن تدخل الدولة مع هذه الشركات في شراكة وذلك بهدف استغلال وتطوير الحقل النفطي بدون انتقال ملكية الموارد الطبيعية إلى هذه الشركات.

**2- الاستكشاف:** بعد الحصول على الترخيص للقيام بعملية التنقيب تقوم الشركات النفطية بإجراء دراسات سيسموجرافية وجيوفيزيائية، ومن خلال النتائج المتحصل عليها من هذه الدراسات تشرع الشركة في حفر الآبار

<sup>1</sup> ادريس مفاتيح، دور الجباية البترولية في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد وتسيير بترولي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2013، ص 14-15.

<sup>2</sup>Silvana Tordo , fiscal systems for hydrocarbons design issues, world bank, workingpaperN°123 ,2007 ,p3,4.

**3- التثمين:** حيث تقوم الشركات النفطية عند اكتشاف النفط في إحدى الآبار بحفر آبار أخرى وذلك من أجل معرفة وتحديد كمية النفط المكتشفة إن كانت تجارية أم لا، وبعد يتم وضع خطط ودراسات لتطوير الإنتاج وتقدير تكاليف الاستغلال.

**4- التطوير:** إذا كانت نتائج مرحلة التثمين إيجابية أي وجود النفط في الآبار بكميات تجارية تبدأ مرحلة تطوير الحقل النفطي باستعمال الوسائل الجيوتقنية والبيئية التي تحظى بموافقة الهيئات الوصية في المضيفة.

**5- الإنتاج:** تبدأ مرحلة الإنتاج بعد حفر الآبار وبناء المرافق الضرورية حيث يجب القيام ببعض الأعمال لضمان استمرارية إنتاجية الآبار من وقت لآخر.

**6- الإخلاء:** وهي آخر مرحلة في حياة الحقل النفط، وتبدأ عملية الإخلاء عندما تصبح تكاليف الإنتاج مساوية للإيرادات المتأتية من هذا الحقل.

### ثالثا: الفصل بين الجباية البترولية والجباية العادية

يهدف الفصل بين الجباية البترولية والجباية العادية إلى تحديد إلى أي مدى يمكن أن تحل هذه الأخيرة محل الجباية البترولية، وذلك بالنظر إلى عدم استقرار الجباية البترولية وخضوعها إلى متغيرات كثيرة خارج عن سيطرة السلطة خاصة بعد الهزة التي عرفتتها السوق النفطية عام 1986 .

ومن أهم أهداف الإصلاح الضريبي تقليص تبعية الميزانية العامة للنفطية إلا أن الإصلاح الضريبي لسنة 1992 لم يراجع الجباية البترولية وذلك نظرا للأسباب التالية<sup>1</sup>:

- إن مراجعة الجباية البترولية مرتبط بتطور تقنيات الاستكشاف و الاستغلال في المجال النفطي.
- إن الجباية البترولية تخضع لقواعد وأعراف تتجاوز الدولة وترتبط بالقواعد العامة المنتهجة من قبل منظمة الأوبك، وأيضا هي مرتبطة بالممارسة الضريبية في الدول الصناعية على استهلاك الطاقة.
- إن أساس فرض الضريبة البترولية هو منح الترخيص من طرف الدولة لاستغلال باطن الأرض التي تعتبر ملكا لها، في حين أن أساس فرض الضرائب العادية هو المساهمة في الأعباء العامة للدولة بدون مقابل مباشر.

<sup>1</sup> قدي عبد الحميد، الملتقى الوطني حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، مداخلة "النظام الجبايي الجزائري وتحديات الألفية الثالثة" جامعة البليدة 2002، ص16.

ومن هنا فإن إصلاح الجباية البترولية في الجزائر مرتبط بإصلاح القوانين المتعلقة بالاستكشاف، الاستغلال والنقل عن طريق القنوات والتي يعود آخرها إلى القانون 86-14 المعدل والمتمم بالقانون 91-21.

وأما فيما يتعلق بالرغبة في الانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر وتقليص وجود الدولة في القطاعات الاقتصادية فإن هذا القانون وجدت به بعض النواقص التي يجب مراجعتها ومنها:

- أن مشاركة الأطراف الأجنبية لا يمكن أن تتم إلا عن طريق التعاون والشراكة مع سوناطراك في صيغة المساهمة أو تقاسم الإنتاج أو شركة مختلطة.

- أن سوناطراك تقوم بدور مزدوج لكونها تسيير مصالح الدولة الجزائرية في مجال النفط وفي الوقت ذاته تعتبر شركة تجارية، وهذا ما يخلق حالة من التناقض في تعاملها مع الأطراف الأجنبية بين دورها كشريك ودورها كنائب عن السلطات العمومية<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني: خصائص الجباية البترولية

#### أولاً: الخصائص العامة للجباية البترولية

تتمثل الخصائص العامة للجباية البترولية فيما يلي<sup>2</sup>:

**1- احتمالية نشوء عوائد ريعية كبيرة:** وتمثل هذه العوائد وعاءاً جذاباً بصفة خاصة للمستثمرين في هذا المجال.

**2- انتشار عدم اليقين:** ويقصد بعدم اليقين عدم القدرة على تحديد أسعار المنتجات النفطية وتفاوتها إلى جانب صعوبة التنبؤ بها، كما يتعلق الأمر أيضاً بصعوبة معرفة الطبيعة الجيولوجية للأرض المستغلة وكذا تكاليف الاستغلال إلى جانب الخطر السياسي والذي يتراوح بين المصادرة إلى التغيير في النظم المالية العامة المستقبلية والتي تؤثر كثيراً على الجباية البترولية إلى جانب التغيرات المناخية والبيئية.

**3- تفاوت المعلومات:** ويقصد به عدم إلمام كل طرف (الدولة المالكة للأرض والمستغل) بالمعلومات اللازمة عن الطرف الآخر حيث أن مستثمرو القطاع الخاص الذين يقومون بالاستكشاف والتطوير أكثر

<sup>1</sup> قدي عبد الحميد، الملتقى الوطني حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، محاضرة "النظام الجبائي الجزائري وتحديات الألفية الثالثة" مرجع سبق ذكره، ص 20-21.

<sup>2</sup> صندوق النقد الدولي، النظم المالية العامة للصناعات الاستخراجية، التصميم والتطبيق، مجلة الدراسات الأكاديمية الاجتماعية والانسانية، 2012 / 08 / 15، ص 12-14.

دراية من الحكومات المضيفة بالجوانب الفنية والتجارية للمشاريع التي يقومون بها أما الحكومات المضيفة فتكون أكثر دراية بنظرتها المستقبلية فيما يخص ماليتها العامة.

**4- ارتفاع التكاليف وخلق مشاكل الاتساق الزمني:** عادة مت تنطوي مشاريع الصناعات البترولية على نفقات ضخمة جدا يتحملها المستثمرون مقدما ولا يمكن استردادها عند إنهاء المشروع، وعليه فإن ميزان القوة التفاوضية يتحول بصورة كبيرة من المستثمر إلى الحكومة المضيفة بمجرد تكبد تلك التكاليف، وحتى الحكومات التي لديها أحسن النوايا يكون لديها حافز لتقديم شروط مالية جذابة قبل بدء المشروع .

و- النفط مورد ناضب: إن أهمية محدودية الرسوبيات النفطية للأداء الاقتصادي في الأجل الطويل والتطورات في أسعار النفط محل شك، إلا أنه على مستوى المشروع يمكن أن يشكل نضوب النفط قلقا شديدا، فتكلفة الفرصة البديلة للاستخراج اليوم هي نفسها تكلفة الاستخراج المستقبلي الضائع.

### ثانيا: الجباية البترولية ومنظمة الأوبك<sup>1</sup>

تعتبر الجباية البترولية عند معظم الدول الأعضاء في منظمة الأوبك المورد الأساسي للدخل الوطني، لذا تعتمد جباية خاصة تسمح لها بالاستفادة من مداخيل هذه المادة الاستراتيجية، فقبل الحرب العالمية الثانية اكتفت الدول المضيفة بفرض ضرائب تكاد تكون منعدمة مقارنة بالأرباح المحققة من طرف الشركات البترولية، ومثال ذلك العقد المبرم بين إيران وويليام دراسي لسنة 1902 حيث تم فرض ضريبة بنسبة 16 % من الأرباح.

وفي فنزويلا وبموجب قانون 1922 تم إقرار دفع إيجار قدر ببعض المئات من الفرانك للهكتار وإتاوة تقدر ب10 بالمائة، ومنذ سنة 1941 حاولت إعادة النظر في الشروط المالية التي تربطها بالشركات البترولية حيث قامت سنة 1943 برفع حصة الإتاوة من 10 إلى 66.16 بالمائة وفرض ضريبة بقيمة 50 بالمائة تحت نظام مناصفة الأرباح، والذي عملت به المملكة العربية السعودية سنة 1950 والعراق سنة 1952 ، أما بالنسبة لإيران فقد تم رفض هذا النظام مما أدى إلى اندلاع أزمة أخرى والتي كان من بين نتائجها تأمين البترول سنة 1951 ، واعتبرت الإتاوة كتسبيق للضريبة على الدخل وضمان لحصة الدول المنتجة من الأرباح، وبعد الانخفاض المتوالي لأسعار النفط تقلصت مداخيل هذه البلدان مما دفعها إلى توحيد الصفوف وتأسيس منظمة الأوبك سنة 1960، فاعتبرت الإتاوة ضريبة مستقلة وبقي العمل بنظام مناصفة الأرباح.

<sup>1</sup>قنادزة جميلة، الجباية البترولية في الجزائر، مذكرة ماجستير، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2010-2011، ص41-42.

ونظرا للأحداث التي شهدتها السوق النفطية وتحولها من سوق احتكارية بيد الشركات البترولية الكبرى إلى سوق مكونة من دول منتجة وأخرى مستهلكة زادت القوة التفاوضية لمنظمة الأوبك، وتمكنت من رفع أسعار النفط وتشكيل جباية بترولية تتناسب مع الوضع الجديد، ففي سنة 1974 قررت منظمة الأوبك رفع معدل الإتاوة من 12.5 بالمائة إلى 14.5 بالمائة ثم الوصول إلى 16.65 بالمائة، وفي نوفمبر من نفس السنة تقرر رفع معدل الضريبة على الدخل إلى 85 بالمائة والإتاوة بمعدل 20 بالمائة أما الأسعار المعلنة فتم تخفيضها بنسبة 3.5 بالمائة.

### ثالثا: الجباية البترولية في الدول المستهلكة للنفط والدول قليلة الإنتاج<sup>1</sup>

إن نظام الجباية البترولية في الدول المستهلكة له خصوصياته كونها تسعى إلى تشجيع البحث في مجال المحروقات لتطوير الإنتاج الوطني.

وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أول بلد عمل بنظام حق الدخل المقدر بملايير الدولارات ونظام دفع الإيجار الذي يختلف من منطقة إلى أخرى، وعند الدخل في مرحلة الإنتاج يتم تعويضه بالإتاوة والتي اعتبرت كمصاريف تخصم لحساب الربح الخاضع للضريبة، أما الضريبة على الدخل فكانت تحدد بنسبة 30 بالمائة لغاية 1965 بالإضافة إلى الضريبة الإضافية لكل دخل يتجاوز 25000 دولار وما يميز النظام الجبائي الأمريكي مرونته الكبيرة إذ اعتبرت نسبة 5 بالمائة من المصاريف استثمار والباقي أي 95 بالمائة تخصم في نهاية الدورة، أما مصاريف استغلال الإنتاج تستهلك كليا بمرور السنين.

وفي فرنسا لا تفرض أي ضريبة في مرحلة البحث مع وجوب دفع إيجار يحدد سنويا ضمن القانون العام للضرائب في مرحلة الإنتاج، وفيما يخص الضريبة على الربح تحدد بنسبة 50 بالمائة مع وجود بعض الإعفاءات في حالة التموين لإعادة عمل البئر، وفي بريطانيا تقدر نسبة الإتاوة بـ 25 بالمائة في حالة تجديد العقد أي بعد 50 سنة من الإنتاج والضريبة على الدخل حدد معدلها بـ 52 بالمائة بدون إعفاءات.

وتحدد الإتاوة بإتباع سلم تصاعدي وتحسب استنادا للسعر الحقيقي للسوق وتعتبر كتكلفة تخصم لحساب الربح الخاضع للضريبة على الدخل.

<sup>1</sup>قنادزة جميلة، الجباية البترولية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 42-43.

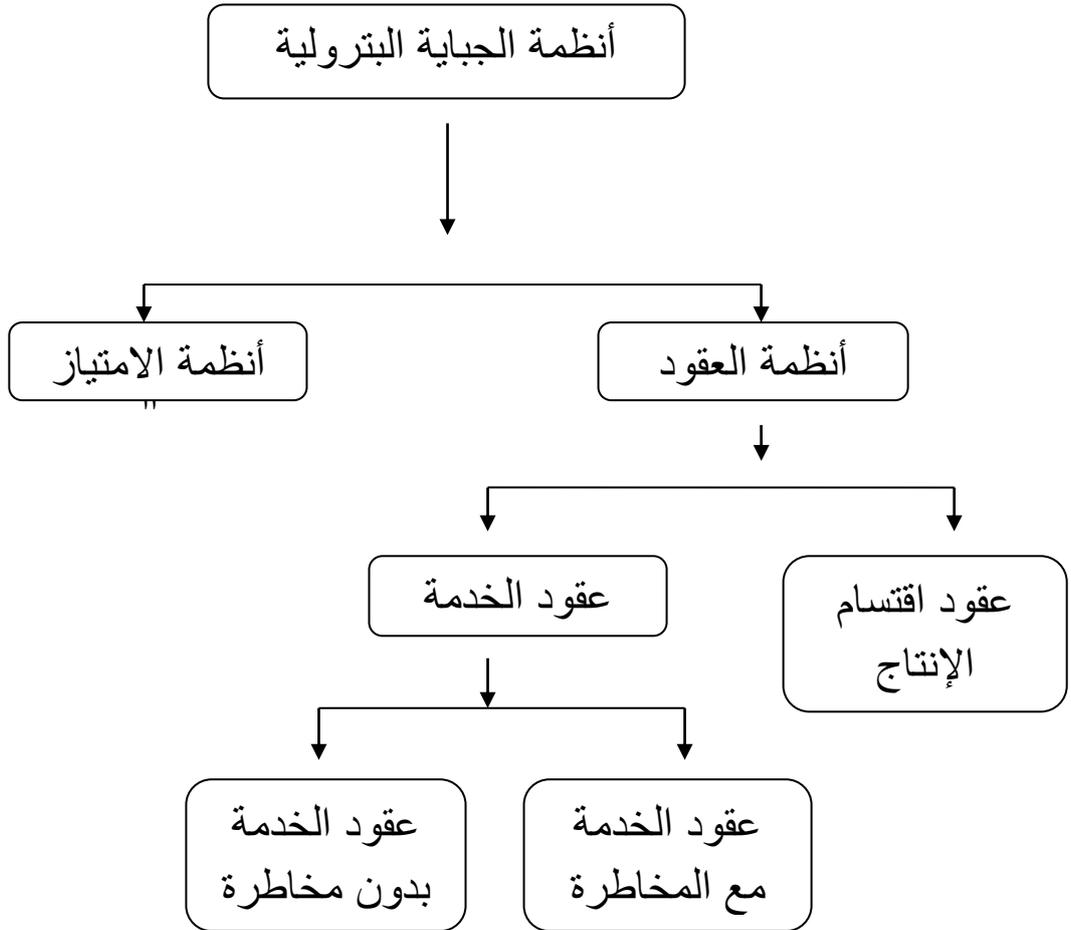
أما بالنسبة للدول ضعيفة الإنتاج فهي تهدف إلى جلب الاستثمارات الأجنبية إليها وذلك بفرض إجراءات منخفضة ومعدلات إتاوة ضعيفة مقارنة بالدولة المنتجة ( 12.5 بالمائة) ونفس الشيء بالنسبة للضريبة على الدخل التي لا تتعدى نسبتها 60 بالمائة في معظم الدول قليلة الإنتاج.

### المطلب الثالث: أنظمة الجباية البترولية ( العقود والامتياز)

يمكن تقسيم أنظمة الجباية البترولية الموجودة في العالم إلى فئتين وذلك حسب ما يفرضه مالك الموارد الطبيعية على الشركات من ضرائب، وقد تختلف هذه الأنظمة كثيرا في تفاصيلها ولكن كلها تركز على أمرين أساسيين هما طريقة توزيع الأرباح أو الربوع بين الحكومة المضيفة والشركات المتعاقدة وكيفية التعامل مع التكاليف.

الشكل التالي يوضح أشكال أنظمة الجباية البترولية

الشكل 1-1- أنظمة الجباية البترولية



المصدر: إعداد الطالبين بالاعتماد الدراسة النظرية

أنظمة الامتياز: يعد عقد الامتياز أول نوع عرفته الصناعة النفطية من أنظمة الجباية البترولية، فقد ساد هذا النظام في بداية القرن العشرين ولأطول فترة بين الدول التي منحت الامتياز وبين شركات النفط التي حصلت على هذا الامتياز، ومن أشهر الأمثلة عن عقود الامتياز ذلك العقد الذي أبرم سنة 1901 بين شاه إيران والمليونير البريطاني وليام دراسي والذي يعد أول عقد امتياز نفطي تم إبرامه في الشرق الأوسط، فقد منح هذا العقد حسب المادة الأولى منه الطرف الأجنبي المذكور الحق في البحث عن النفط واستغلاله وتسويقه وبيعه لمدة 60 عاما.

إذن يعرف عقد الامتياز بأنه ذلك التصرف الذي تمنح الدولة بمقتضاه الشركة الأجنبية الحق المطلق في البحث والتنقيب عن الموارد الكامنة في إقليمها أو في جزء منه واستغلال هذه الموارد والتصرف فيها وذلك لفترة زمنية معينة مقابل حصول هذه الدولة على فوائض مالية معينة، وهذا النوع من الأنظمة مطبق تقريبا في نصف دول العالم.

ويتم تقديم الشروط المالية وغيرها في عقد الامتياز في اتفاق تسوغه الحكومة المضيفة وتقوم بنشره وتفتح باب تقديم العروض أمام الشركات المتنافسة، وعند اختيار الفائز بالعقد يقوم هذا الأخير بدفع سعر العرض حيث يدفع عادة ضريبة الترخيص أو علاوة توقيع العقد وتحتفظ الحكومة المضيفة بهذه الرسوم سواء تم اكتشاف النفط وأنتج تجاريا أم لا.

وإذا تم الإنتاج التجاري من النفط فإن الحكومة المضيفة تأخذ أيضا إتاوات تعتمد على الإيراد الإجمالي والدخل الصافي وكلاهما يعتمد على كمية الإنتاج وسعر البيع، وتسترد الشركة النفطية الفائزة بالعرض جميع المخاطر المالية للاستثمار بما فيها التنقيب<sup>1</sup>.

### المبحث الثالث: مكونات الجباية البترولية

بدأ التفكير في الإطار القانوني للجباية البترولية منذ الثمانينات وذلك بهدف تعزيز وتنمية الثروة الوطنية وتحسين مستوى الجباية البترولية، كما أن إيرادات الجباية البترولية تتميز بعدم الاستقرار نتيجة تقلبات أسعار الصرف ولتوضيح ذلك وجب علينا أولا دراسة مكونات الجباية البترولية في الجزائر

<sup>1</sup> عصماني مختار، مرجع سابق، ص 17.

## المطلب الأول: الضرائب المفروضة في مرحلتي التنقيب والاستغلال

إن الضرائب البترولية حسب ما تم تعريفها سابقا عبارة عن ضرائب تدفع مقابل الحصول على ترخيص من الدولة لاستغلال باطن الأرض التي هي في الأساس ملك للدولة، وهناك عدة أنواع من الضرائب البترولية وهي تختلف باختلاف المرحلة التي تفرض فيها ولذلك تم تقسيمها إلى الأنواع التالية:

### أولاً: الضرائب المفروضة في مرحلة البحث

في هذه المرحلة لا وجود لأثر الإنتاج أو الربح، رغم هذا يوجد العديد من الدول التي تقوم بفرض مجموعة من الضرائب على الشركات للسماح لها بالقيام بعملية التنقيب، وتميز نوعين من الضرائب:

#### 1- ضريبة حق الدخول: يمنح التصريح بالبحث بعد إجراء مناقصة لتعيين المستفيد، وأول من عمل

على فرضها الولايات المتحدة الأمريكية، وفي سنة 1971 حصلت بريطانيا على 15 رقة في بحر الشمال وكلفها هذا 90 مليون دولار كحق للدخول، وفي إيران قدر حق الدخول بـ 57 مليون دولار، وعليه تختلف قيمة هذه الضريبة من بلد إلى آخر حتى داخل البلد من منطقة إلى أخرى.

#### 2- ضريبة حق الإيجار: هذه الضريبة الجبائية يدفعها صاحب التصريح بحسب المساحة المستفاد

منها، وظهر هذا النظام في الولايات المتحدة الأمريكية، عندما استغلت شركات البترول الأراضي الخاصة، وأخذت به بعد ذلك الدول الأخرى، ووهناك ثلاث طرق للدفع:

- الدفع الوحيد، أي دفع قيمة الإيجار دفعة واحدة عند استلام المستفيد للتصريح.

- الدفع سنويا، حسب المساحة المستغلة.

- الدفع حسب المساحة، لكن لفترات مختلفة مثل الأرجنتين.

### ثانياً: الضرائب المفروضة في مرحلة الاستغلال

وهي عبارة عن الضرائب التي تفرض بعد اكتشاف آبار البترول وذلك بعد منح تصريح الاستغلال والدخول في مرحلة الإنتاج، وتتمثل في الضرائب التالية<sup>1</sup>:

<sup>1</sup> عصماني مختار، مرجع سابق ص13.

**1- ضريبة حق الدخول في الإنتاج:** وهي ضريبة تدفع على شكل دفعات موزعة على أساس الكميات المنتجة في رقعة البحث، أي إذا كانت الكمية المنتجة كبيرة تكون قيمة الضريبة كبيرة والعكس صحيح ويتم تحديد الضريبة بوضع سقف للإنتاج اليومي.

**2- ضريبة حق الإيجار في مرحلة الاستغلال:** يدفع الإيجار بنفس الطريقة التي يدفع بها في مرحلة البحث، إلا أن قيمته تكون أكبر، مما يفسر المساحات الصغيرة التي تمنح في هذه المرحلة من الصناعة البترولية، والإيجار يكون سنويا، وهو إما ثابت طوال مرحلة الاستغلال، أو متزايد حسب سقف الإنتاج السنوي، كما أن قيمة الإيجار السنوي تطرح من حساب الإتاوة باعتبارها تكلفة من تكاليف الإنتاج<sup>1</sup>.

**3- الإتاوة:** هي ضريبة تمس الإنتاج، وقيمتها تتناسب طرديا مع كونها ضريبة على رقم الأعمال، ومستقلة عن كل مفهوم للربح، فهي تعبر عن نسبة إلى قيمة الإنتاج بغض النظر عن تكلفة الاستغلال وتدفع بمجرد استخراج المحروقات، إما نقدا أو عينا حسب رغبة الحكومات، وفي حالة عدم تحديد طريقة الدفع مسبقا تدفع نقدا.

ومعدل الإتاوة يختلف من دولة لأخرى، وهناك بعض الدول التي تعتمد المعدل التصاعدي، حسب كمية الإنتاج المستخرجة يوميا، ومثال ذلك الاتفاق الذي ربط ليبيا والشركات الفرنسية SNPA عام 1965 وكان كالتالي:<sup>2</sup>

- 12.5% لكمية 400000 برميل / يوم

- 14% للكمية ما بين 400000 إلى 550000 برميل / يوم

- 15% للكمية التي تزيد عن 550000 برميل / يوم

وبالنسبة للأوبك وبعد اجتماع ديسمبر 1974 تقرر أن يكون معدل الضريبة 20% للدول الأعضاء في المنظمة.

<sup>1</sup> مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، انعكاسات وتحديات تغيرات أسعار البترول على حصيلة الجباية البترولية والاقتصاد الجزائري، ص 83.

<sup>2</sup> قنادزة جميلة، الجباية البترولية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 39.

وهناك اختلاف من حيث تحديد الموقع الذي تحسب عنده الإتاوة:

- على رأس البئر: تحسب قيمة المحروقات بسعر البيع، مطروحا منه تكاليف الإنتاج والنقل.
- انطلاق الحقل: سعر البيع ويطرح منه تكاليف النقل فقط.
- نقطة البيع: غالبا ما تكون هي ميناء التصدير، ويؤخذ سعر FOB\* لحساب الإتاوة.

اعتبرت الإتاوة كتسبيق للضريبة على الدخل، إلا أنه منذ سنة 1960، تغيرت هذه القاعدة، لتصبح الإتاوة عبارة عن مصاريف تخصم من الربح، وقد عمم العمل بهذه الطريقة في كل من تونس، كوت ديفوار، ماليزيا، النرويج والدول المستهلكة ككندا، وفرنسا. ونجد أنه تمنح تخفيضات كبيرة على الإتاوة للاستغلالات الواقعة في البحر (أكثر من 200 م ماء) لما لهذه العملية من تكاليف ضخمة.

**4- الضريبة على الدخل<sup>1</sup>:** استخدمت الدول المستهلكة نظام الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية لحساب ضريبتها على الدخل في قطاع المحروقات، أما الدول المنتجة والذي يعتمد دخلها الوطني على المداخل البترولية فقد تبنت نظاما جبايا خاصا بالمحروقات.

وتم العمل بمعدل 50% كنسبة للضريبة على الدخل بالنسبة لفرنزويلا سنة 1948، وفي سنة 1970 وبموجب اتفاقية طهران قدر المعدل بـ 55% ووصل إلى 85% بعد اجتماع وزراء دول الأوبك في ديسمبر 1974.

وبما أن الضريبة على الدخل تمس الربح، لابد من معرفة المداخل والمصاريف في القطاع البترولي.

**أ- المداخل:** بالنسبة للبلدان المنتجة ولحساب الربح الخاضع للضريبة، تأخذ بعين الاعتبار السعر المعلن الذي يسمح لها من الاستفادة من الفرق بين السعر المعلن والسعر الحقيقي، كما أنها تقلل من الخسائر في حالة تذبذب الأسعار في السوق البترولية الحرة.

أما البلدان المستهلكة أو ضعيفة الإنتاج، فالربح الخاضع للضريبة يحسب عن طريق السعر الحقيقي للبيع.

<sup>1</sup>قنادة جميلة، الجباية البترولية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص43-44.

**ب- المصاريف:** إن المصاريف العامة كمصاريف البيع، المصاريف المالية تشترك فيها كل الصناعات، إلا أن شركات النفط الدولية والتي مقرها خارج البلد المنتج يجب أن يحدد النظام الذي تنتمي إليه أنشطتها، هذا من جهة، ومن جهة أخرى قد تلجأ هذه الشركات إلى الاقتراض الخارجي لضخامة رأسمال الصناعة البترولية، فخصم الفوائد الكبيرة للقروض، إلى جانب مصاريف أخرى، كالمصاريف التقنية، الاهتلاكات... الخ تقلل من الربح الخاضع للضريبة، لذا لجأت الدول المضيفة إلى فرض سقف لهذه المصاريف مع ضرورة تبريرها، كما أن الشركات البترولية معفاة من كل الضرائب الأخرى الموجودة في البلد المنتج.

### المطلب الثاني: آلية حساب الجباية البترولية

تلعب عائدات البترول دورا مهما في الاقتصاد الوطني ويظهر ذلك من خلال المكانة التي تأخذها في الميزانية العامة للدولة باعتبارها أهم مصدر للإيرادات، وتشكل الجباية البترولية من عنصرين هما الإتاوات والضرائب على النتائج وستتناول هنا طريقة حساب كل منهما:

#### أولاً: الإتاوات

تخضع الإتاوات البترولية إلى قواعد الوعاء والتحصيل الآتية:

أ- وعاء الإتاوات: يقصد به المبلغ الخاضع للضريبة

ب- تخضع المحروقات المستخرجة من حقل المحروقات لإتاوات والمحسوبة على أساس عمليات المعالجة في الحقل وذلك بعد خروجها من مراكز التوزيع.

وتحسب القيمة المالية للمحروقات المستخرجة كما يلي:

القيمة المالية للمحروقات المستخرجة = الكمية الخاضعة للإتاوات x كمية الأسعار القاعدية

تحسب الإتاوة على أساس الكميات المنتجة مضروبة في السعر المحدد عن طريق تنظيم المحروقات السائلة الموجهة للتصدير بدون أن تكون أقل من السعر الحقيقي للبيع الموجه للتصدير، وكذلك سعر البيع المحقق على المحروقات الغازية المصدرة على حالتها إضافة إلى السعر المحدد للمحروقات الموجه للتكرير والاستهلاك على مستوى السوق الوطنية.

## الفصل الأول: ماهية الجباية البترولية ودورها في الاقتصاد الجزائري

ثانيا: **الضريبة على النتائج**: تحسب على أساس قيمة الإنتاج مطروحا منه مبلغ الإتاوة البترولية وكذلك تكاليف الاستغلال والاهتلاكات المقومة محاسبيا حسب المعدلات القانونية المحددة:

- المعدل العام على أنشطة الاستغلال وهو في حدود 85% وهناك معدلات متدنية تقدر ب75% أو 65% والتي تمنح للمنتجين في المناطق الصعبة.

- المعدل المطبق على أنشطة النقل عبر الأنابيب والتمميع والمعالجة والمقدر ب30% والذي يكافئ الضريبة على أرباح الشركات IBS .

- الرسم البترولي يطبق بواقع 3% على أنشطة النقل والتمميع للغاز الطبيعي ويحسب على أساس رقم الأعمال .

- الضريبة على الأجور والدفع الذي يطبق بمعدل 3% ويكون على عاتق المؤسسات المستخدمة وهناك الضريبة على الدخل الإجمالي والتي تطبق حسب السلم من 0 إلى 40 ويتحملها الأجير .

- **كيفية تحديد الربح الضريبي والجباية البترولية:**

يتحدد الربح الضريبي كما يلي:

$$B=Q_xPR-(C+R)$$

حيث:

B: الربح الضريبي

$Q_x$ : رقم الأعمال

C: الأعباء الهيكلية لتكاليف الإنتاج ( ثابتة )

R: مبلغ الإتاوة

الضريبة الكلية على البترول = الضريبة المباشرة على البترول + الإتاوات + الضريبة على أرباح نشاطات النقل والتمميع.

وتوضح الجباية البترولية بالصيغة الرياضية التالية:

$$FP=0.85(Q_xPR-C-R)+R+IDF(TL)^2$$

حيث:

FR: الجباية البترولية

QPR: رقم الأعمال

C: الأعباء الهيكلية

R: الإتاوة

IDF(TL)<sup>2</sup>: الضريبة البترولية المباشرة

ثالثا: مكونات الجباية البترولية في الجزائر

تنص المادة 83 من القانون رقم 05-07 أن النظام الجبائي المطبق على نشاطات البحث واستغلال المحروقات يتكون من:

### 1- الرسم المساحي

يسدد المتعامل الرسم المساحي سنويا بالدينار الجزائري أو بدولار الولايات المتحدة الأمريكية بسعر الصرف عند الشراء الذي يحدده بنك الجزائر يوم التسديد، بمجرد دخول العقد حيز التنفيذ، بموجب المادة رقم 55 من هذا القانون، ويتم حساب هذا الرسم على أساس المساحة التعاقدية لتاريخ استحقاق كل دفع، ويحدد الرسم المساحي بالدينار الجزائري لكل كيلومتر مربع<sup>1</sup> كما يلي:

<sup>1</sup>المادة 48 من القانون رقم 05-07، المؤرخ في 82 أبريل 2005، المتعلق بالمحروقات، جريدة رسمية رقم 05 الصادرة في 2005/07/19.

الجدول رقم (1-3) كيفية تحديد مبلغ الرسم المساحي

الوحدة: دج/كلم

مرحلة الاستغلال	مرحلة الاستبقاء المحددة في المادة 42 + المرحلة الاستثنائية المحددة في المادة 37	مرحلة البحث			
		6 و 7	5 و 4	3 إلى 1 مدرج	
16 000	400 000	8 000	6 000	4 000	المنطقة A
24 000	560 000	12 000	8 000	4 800	المنطقة B
28 000	720 000	14 000	10 000	6 000	المنطقة C
32 000	800 000	16 000	12 000	8 000	المنطقة D

المصدر: المادة 84 من القانون رقم 05-07

ويتم تحيين هذه المبالغ حسب متوسط سعر الصرف عند بيع دولار الولايات المتحدة الأمريكية بالدينار للشهر لكل تسديد ينشره بنك الجزائر، حيث يقسم على ثمانين 80 ويضرب في مبلغ الرسم المحدد أعلاه.

## 2- الإتاوة

تحدد الإتاوة على أساس كميات المحروقات المستخرجة والمحسومة من كل مساحة استغلال، بعد عمليات المعالجة على مستوى حقل عمليات القياس.

### أ- وعاء الإتاوة:

تفرض الإتاوة على كميات المحروقات المستخرجة من مساحة الاستغلال باستثناء:

كميات المحروقات المستهلكة لاحتياجات الإنتاج المباشرة.

كميات المحروقات الضائعة

كميات المحروقات التي أعيد إدماجها في أحد أو العديد من المكامن.

## الفصل الأول: ماهية الجباية البترولية ودورها في الاقتصاد الجزائري

تعريف النقل بواسطة الأنابيب بين نقطة القياس وميناء شحن الجزائر أو الحدود الجزائرية التي تصدر منها.

تقيم المنتوجات المستخرجة التي تفرض عليها الإتاوة بالسعر القاعدي وهو:

بالنسبة للمحروقات السائلة: السعر الساري المفعول خلال السنة المدنية المعتبرة.

بالنسبة للغاز: في حالة عقد بيع غاز للتصدير، السعر الموجود في العقد إذا كان يفوق أو يساوي السعر المرجعي وفي الحالة المعاكسة يكون السعر القاعدي مساويا للسعر المرجعي.

بالنسبة للغاز: في حالة عقد بيع الغاز للسوق الوطنية، يكون سعر بيع الغاز في السوق الوطنية هو السعر الساري المفعول خلال السنة المدنية المعتبرة.

في حالة شراء الغاز لاحتياجات الاسترجاع المدعم، فإن السعر القاعدي يكون السعر المتفاوض عليه بحرية بين البائع والمشتري.

### ب- معدل الإتاوة:

بموجب القانون رقم 05-07 أصبح معدل الإتاوة يحدد حسب أجزاء الإنتاج المحددة في كل عقد كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم(1-4) معدل الإتاوة على أساس المتوسط الشهري للإنتاج الوحدة: ب م ب /

يومية

المنطقة D	المنطقة C	المنطقة B	المنطقة A	المناطق
				متوسط الإنتاج لكل شهر
%12.5	%11	%8	%5.5	من 0 إلى 20000
%20	%16	%13	%10.5	من 20001 إلى 50000

## الفصل الأول: ماهية الجباية البترولية ودورها في الاقتصاد الجزائري

من 50001 إلى 100000	%15.5	%18	%20	%23
أكثر من 100000	%12	%14.5	%17	20

المصدر: المادة 85 من القانون رقم 05-07. حيث: ب م ب: البرميل المعادل للبترول

### ج - تغطية الإتاوة:

يتم دفع الإتاوة شهريا للوكالة الوطنية لثمين موارد المحروقات ALNAFT قبل اليوم العاشر من الشهر الموالي لشهر الإنتاج، وفي حالة حدوث تأخر في الدفع، تضاف على المبالغ المستحقة نسبة واحد في الألف مقابل كل يوم تأخير.<sup>1</sup>

### 3- الرسم على الدخل البترولي TRP

تم استحداث هذا الرسم بموجب قانون رقم 05-07 ليعوض الضريبة المباشرة البترولية التي كانت تخضع لأحكام قانون 86-14، يحسب الرسم على الدخل البترولي على أساس قيمة الإنتاج السنوي للمحروقات لكل مساحة استغلال ناقص المبالغ المحسومة المرخص بها سنويا، والذي يدفع شهريا من قبل المتعامل.

### أ- وعاء الرسم على الدخل البترولي:

يفرض هذا الرسم على قيمة الإنتاج السنوي للمحروقات مستثنى منه المبالغ المحسومة المرخص بها. حيث أن قيمة الإنتاج السنوي للمحروقات هي كميات المحروقات المستخرجة والخاضعة للإتاوة مقومة بالسعر القاعدي مطروح منها تعريفه النقل. وتتشكل المبالغ المحسومة من العناصر التالية:

- الإتاوة
- الحصص السنوية للاستثمارات من أجل التطوير بتطبيق قواعد التقييم UPLIFT.
- الحصص السنوية للاستثمارات البحث بتطبيق قواعد التقييم UPLIFT.
- مؤونة لمواجهة تكاليف التخلي أو الإصلاح.
- تكلفة شراء الغاز من أجل الاسترجاع المدعم.

<sup>1</sup>المادة 29 من القانون رقم 05-07.

- مصاريف تكوين الموارد البشرية الوطنية.

### ب - معدل الرسم على الدخل البترولي:

يخضع الرسم على الدخل البترولي لنسب متفاوتة حسب القيمة المتراكمة للإنتاج المثلثن والمتمثلة في الكميات المنتجة المقومة بالسعر المستعمل لحساب الإتاوة. نسب الرسم على الدخل البترولي مبينة في الجدول الآتي:

### الجدول رقم (1-5) نسب الرسم على الدخل البترولي

الوحدة 10<sup>9</sup> دج

70	1 الحد الأول ح	القيمة المتراكمة للإنتاج المثلثن (ق م)
385	2 الحد الثاني ح	
%30	المستوى الأول	نسبة الرسم على الدخل البترولي
%70	المستوى الثاني	

المصدر: المادة 87 من القانون رقم 05-07.

يتم تحيين الحدين ح 1 وح 2 بسعر الصرف المتوسط عند البيع لدولار الولايات المتحدة الأمريكية بالدينار الجزائري للشهر الذي يسبق كل تسديد والذي ينشره البنك الجزائري مقسما على 70 ومضروب في كل حد.

ويتم حساب الرسم على الدخل البترولي حسب القيمة المتراكمة للإنتاج المثلثن كما يلي:

- عندما تكون القيمة المتراكمة للإنتاج المثلثن أقل من الحد الأول أو تساويه، يتم حساب الرسم باستعمال نسبة المستوى الأول.

- عندما تكون القيمة المتراكمة للإنتاج المثلثن أكبر من الحد الثاني، يتم حساب الرسم باستعمال نسبة المستوى الثاني.

- عندما تكون القيمة المتراكمة للإنتاج المثلثن تفوق الحد الأول أو تقل عن الحد الثاني أو تساويه، يتم استعمال النسبة التالية:

$$\text{النسبة المئوية (\%)} = \frac{40}{2\text{ح}} (\text{ق} - \text{ح} + 30)$$

ق: القيمة المتراكمة للإنتاج

معدل التقويم UPLIFT هو عبارة عن النسبة المئوية التي ترفع بها الحصص السنوية للاستثمار لاحتياجات حساب الرسم على الدخل البترولي، وتغطي هذه النسبة المئوية للتقويم مصاريف إنجاز العمليات<sup>1</sup>. يطبق على مستوى المناطق حصص سنوية للاستثمار محددة بنسبة التقويم UPLIFT كما في الجدول التالي:

#### جدول رقم (1-6) الحصص السنوية للاستثمار محددة بنسبة التقويم UPLIFT

المناطق	النسب	الحصص السنوية للاستثمار
B.A	15	البحث والتطوير: 20 توافق 5 سنوات
D.C	20	البحث والتطوير: 5.12 توافق 8 سنوات
C.B.A	20	الاسترجاع المدعم: 20 توافق 5 سنوات

المصدر: المادة 87 من القانون رقم 05-07.

#### ج- تغطية الرسم على الدخل البترولي:

يدفع الرسم على الدخل البترولي الخاص بالسنة المالية باثني عشر دفعة تسدد مؤقتا وتساوي الرسم المستحق لتلك السنة المالية. تدفع هذه التسبيقات دون إنذار قبل الخامس والعشرين من الشهر الذي يلي الشهر المستحق الدفع فيه. وفي حالة حدوث تأخر في الدفع تضاف إلى المبالغ المستحقة نسبة 1 بالألف عن كل يوم تأخير.

#### 4- الضريبة التكميلية على النتائج ICR:

يخضع كل شخص يكون طرفا في العقد لضريبة تكميلية على النتائج محسوبة حسب نسبة الضريبة على أرباح الشركات مقدرة بـ 30% حسب الآجال والشروط المعمول بها عند تاريخ الدفع ونسب الاهتلاك المنصوص عليها في القانون.

<sup>1</sup> المادة 68 و78 من القانون رقم 50-07.

كما يمكن لكل شخص يستثمر في الأنشطة موضوع القانون المتعلق بالكهرباء وتوزيع الغاز بواسطة القنوات أن يستفيد من النسبة المخفضة للضريبة على أرباح الشركات السارية المفعول من أجل حساب الضريبة التكميلية على النتائج وهي محددة بنسبة 15%<sup>1</sup>.

#### أ- وعاء الضريبة التكميلية على النتائج ICR:

حسب اختصاصيين من وزارة الطاقة والمناجم يتم حساب وعاء ICR كما يلي:

الربح الخاضع للضريبة التكميلية = قيمة الإنتاج السنوي - الإتاوة - الرسم المساحي - الاهتلاكات - الرسم على الدخل البترولي - التكاليف المتعلقة بالعمليات

#### ب- تغطية الضريبة التكميلية على النتائج:

تدفع الضريبة التكميلية على النتائج خلال أجل أقصاه يوم انقضاء المهلة المحددة لتسليم التصريح السنوي لنتائج السنة المالية، في حالة تأخر في الدفع تضاف إلى المبالغ المستحقة نسبة 1 بالألف عن كل يوم تأخير.

#### 5- رسم على حرق الغاز

يمنع حرق الغاز، غير أنه يمكن للوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات "ALNAFT" أن تمنح بصفة استثنائية ولمدة محددة لا تتجاوز تسعين يوما رخصة حرق الغاز بطلب من المتعامل فيتعين عليه للاستفادة من هذا الاستثناء أن يسدد للخزينة العمومية، رسما خاصا قابل للحسم قدره 8000 دينار لكل متر مكعب عادي.<sup>2</sup>

#### 6- رسم خاص بالمياه

في حالة ما إذا كان مخطط التطوير المقترح من قبل المتعامل والمعتمد من الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات "ALNAFT" ينص على استعمال المياه الصالحة للشرب أو المياه المخصصة للسقي

<sup>1</sup> المادة 88 و 49 من القانون رقم 05-07.

<sup>2</sup> المادة 25 و 59 من القانون رقم 05-07.

لضمان الاسترجاع المدعم، فإنه يتعين على المتعامل أن يسدد رسماً خاصاً حتى يكون مطابقاً للتنظيم المعمول به، قيمة هذا الرسم 80 دينار لكل متر مكعب مستعمل، يدفع سنوياً للخزينة العمومية.<sup>1</sup>

### 7- حقوق التحويل

تدفع إلى الخزينة العمومية بنسبة 1% من مبلغ المعاملة.

### المطلب الثالث: الإطار القانوني للجباية البترولية

شهد الإطار القانوني للجباية البترولية في الجزائر تغيرات كثيرة مرت بمراحل عديدة انطلاقاً من مرحلة ما قبل الاستقلال إلى يومنا هذا، حيث شهدت كل مرحلة أحداثاً معينة تماشيت مع الأحداث التي شهدتها الساحة الدولية في هذا المجال، وبالتالي لدراسة الإطار القانوني للجباية البترولية في الجزائر يجب تقسيمه إلى عدة مراحل حسب الفترة الزمنية وتمثل هذه المراحل في:

**أولاً: الجباية البترولية في الجزائر قبل الاستقلال:** تمثل التمثل الإطار القانوني للجباية البترولية في الجزائر قبل الاستقلال في قانون البترول الصحراوي الصادر بموجب الأمر رقم 58-1111، حيث كان التعديل الفرنسي هو التشريع الساري المفعول وهو لم يتضمن تسهيلات كفيلاً باستقطاب المستثمرين في ميدان البترول الصحراوي، مما أدى إلى إصدار تشريع خاص باسم قانون البترول الصحراوي بموجب المرسوم التشريعي رقم 58-11119 الصادر في 1958/11/22 والمراسيم والقرارات المكملة والمنفذة لأحكامه التي تكون أساسها من<sup>2</sup>:

**1- الإتاوة:** تفرض على الشركة الأجنبية حيث حددت ب 12.5% من قيمة المحروقات السائلة و 5% من قيمة المحروقات الغازية.

**2- الضريبة المباشرة البترولية:** تدفع الشركات ذات الامتياز ضريبة الدخل على الربح الصافي تقدر ب 50%

ثانياً: الإطار القانوني للجباية البترولية من 1962 إلى 1969: وتمثل في:

<sup>1</sup> المادة 35 من القانون رقم 05-07.

<sup>2</sup> Hocine Malti, on L'appelle le pétrole rouge, éditions marinoor, 1997, p46.

**1- اتفاقية إيفيان 1962:** هي اتفاقية عقدت بين الحكومة الجزائرية المؤقتة والحكومة الفرنسية في 19/03/1962 بمدينة إيفيان وتضمنت ما يلي<sup>1</sup>:

- تشبث فرنسا بحقها في الصحراء الجزائرية ومحاوله فصلها عن الشمال.
- تمسك فرنسا باستمرار قانون البترول الصحراوي الذي أعطى الأولوية والامتياز للمؤسسات الفرنسية في التنقيب والاستغلال.
- السيادة الجبائية للجزائر كانت كمظهر فقط ففي الواقع المؤسسات الفرنسية هي التي كانت تطبق أسعار بيع منخفضة والتي كانت السبب في تراجع عائدات الخزينة العمومية.

**2- إنشاء الشركة الوطنية سوناطراك:** أنشئت الشركة الوطنية للتنقيب عن الهيدروكربونات و إنتاجها وتصفيته وتسويقها بمرسوم رقم 491/63 الصادر في 03/09/1963، كان هدفها الأساسي القيام بعمليات نقل وتسويق البترول والغاز ثم توسع مجال عملها ليشمل كافة مراحل صناعة الهيدروكربونات وذلك بموجب المرسوم رقم 296/66 الصادر في 22/09/1966 وكان رأسمالها في البداية 40 مليون دينار مقسمة إلى 400 سهم.

**3- الجباية البترولية بناء على اتفاقيتي الجزائر وجيتي:** بالنسبة لاتفاقية الجزائر هي اتفاقية وقعت في 27/07/1965 بين الجزائر وفرنسا حيث نصت على الإبقاء على معدلات الإتاوة المطبقة بينما مس التغيير طبيعة الإتاوة فقط أما الضريبة المباشرة البترولية فقد تغيرت بنسب متفاوتة على فترات زمنية مختلفة والجدول التالي يوضح تغيرات الضريبة المباشرة البترولية من سنة 1965 إلى 1968:

**الجدول رقم (1-7) نسب الضريبة المباشرة من 1965 إلى 1968 حسب اتفاقية الجزائر**

السنوات	1965	1966	1967	1968
نسب الضريبة المباشرة البترولية	%53	%54	%55	%69

أما بالنسبة لاتفاقية جيتي فهي اتفاقية وقعت بين شركة سوناطراك والشركة الأمريكية جيتي في 19/08/1968، حيث نصت هذه الاتفاقية على إنشاء شراكة بين الشركتين تكون فيها حصة شركة

<sup>1</sup> لخضر عزي، الجباية البترولية في الجزائر، الملتقى الوطني حول السياسة الجبائية في الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البلدة، ماي 2003، ص294.

سوناطراك 51% وحصّة شركة جي تي 49%، والنظام الجبائي المطبق هو النظام الجبائي المعدل في اتفاقية الجزائر حيث أن هذا الإجراء جاء للضغط على الشركات الفرنسية للتنازل أكثر وإعادة النظر في بنود اتفاقية الجزائر لسنة 1965، ونتيجة لعدم التوافق في الشراكة البترولية مع فرنسا انضمت الجزائر لمنظمة الدول المصدرة للبترول OPEC في جويلية 1969.

### ثالثا: الإطار القانوني للجباية البترولية من التأميمات إلى 1983

في 1971/04/24 قامت الحكومة الجزائرية باتخاذ قرار التأميم بنسبة 51% من عوائد الشركات الفرنسية بالإضافة إلى تأميم جميع موارد الغاز الطبيعي ووسائل نقل المحروقات بنسبة 100%، وحسب نصوص الأمر 22/71 المؤرخ في 1971/04/12 قامت الدولة الجزائرية بمطابقة القانون الجبائي البترولي مع القوانين السارية المفعول في الأوساط حيث حددت نطاقا قانونيا جديدا لجلب الشركات الأجنبية للاستثمار في مجال البحث واستغلال المحروقات ومضمون هذا النص تجلّى في نقطتين رئيسيتين هما: فرض السيادة الجزائرية على استغلال هذه المواد الاستراتيجية من جهة وغير القابلة للتجديد من جهة أخرى إلى جانب إعطاء الفرصة للشركات الأجنبية في إطار شراكة مختلطة.

أما بالنسبة للقرارات المتخذة من طرف منظمة الأوبك في هذه الفترة والمتعلقة بالأسعار ومعدلات الاقتطاع سواء بالنسبة للإتاوات أو الضريبة فقد نتج ما يلي:

بالنسبة للإتاوات يخضع لها نشاط إنتاج المحروقات السائلة والغازية في حين نشاطات النقل والتميع هي خارج مجال الإتاوات.

بالنسبة للضريبة المباشرة البترولية تدفع في شكل تسبيقات شهرية على أساس الربح المحقق خلال الشهر الماضي على كل الأنشطة بنسبة 85% من النتيجة الخامة.

ثم بعد ذلك جاء قانون المالية لسنة 1983 الذي أدخل التعديلات التالية:

- توحيد سعر حساب الإتاوة على المحروقات الخامة الموزعة على مراكز التكرير الوطنية والدولية .
- بالنسبة للبترول المصدر من غير معالجة فإن السعر المرجعي الضريبي أصبح هو نفسه سعر البيع الحقيقي.

رابعاً: الإطار القانوني للجباية البترولية من خلال القانون رقم 14/86 والقانون المعدل له رقم 21/91

لقد عرفت هذه المرحلة صدور قانونين أساسيين وهما:

**1- القانون رقم 14/86:** والمتعلق بأنشطة الاستكشاف، البحث، الاستغلال والنقل عن طريق القنوات للمحروقات وقد تزامن صدوره مع الأزمة الاقتصادية ( انهيار أسعار البترول سنة 1986 ) وعجز الدولة عن مواجهة الاستثمارات الضخمة اللازمة لعملية تنمية البحث عن المحروقات، وكان صدور هذا القانون في 19/08/1986 وتم بموجبه فتح الشراكة أمام الشركات الأجنبية بمختلف أشكالها مع احتفاظ الدولة بأكبر حصة من أي شراكة تدخلها مع أي شركة، كما جاء هذا القانون بتعديلات تتعلق بالوعاء الجبائي ومعدل الضريبة وتمثل فيما يلي<sup>1</sup>:

- بالنسبة للوعاء الجبائي: يؤكد القانون رقم 14/86 في مادته الرابعة والثلاثين(34) ما جاء به قانون المالية لسنة 1983 فيما يتعلق بالقيمة المستعملة في حساب الجباية فيما يخص المحروقات السائلة وفيما يلي عناصر حساب هذه القيمة:

● أسعار البيع المحققة من طرف المؤسسة الوطنية المكلفة بتصدير المحروقات السائلة والمصدرة على حالها.

● قيمة العائد الصافي الخاص بالمحروقات السائلة المسلمة إلى مراكز التكرير الوطنية.

- بالنسبة لمعدل الضريبة: عرف هذا المعدل تعديلات مست الرسم على الانتفاع ( الإتاوة) والضريبة المباشرة للبترول ( الضريبة على النتيجة):

● المعدل الخاص بالإتاوة والذي حدد بنسبة 20% من الإنتاج ويمكن تخفيضه للاعتبارات التالية: مناطق الاستكشاف والبحث والتي يقدر فيها المعدل بنسبة 16.25% للمنطقة A و 12.5% بالنسبة للمنطقة B وهذه المناطق محددة في المرسوم رقم 157/87 الصادر في 21/07/1987 ، إلى جانب نوعية الإنتاج وتقنيات الاسترجاع المستخدمة والتي يتراوح على أساسها المعدل ما بين 20% و 10% .

<sup>1</sup> شرقي جوهرة، بناء نموذج تبني الجباية البترولية، رسالة ماجستير تخصص القياس الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، 2002/2003 ص57-58.

- بالنسبة لمعدل الضريبة: تعتبر الضرائب المباشرة البترولية ضرائب تفرض على أساس الأرباح المحققة على عكس الإتاوات، وفي هذه الضرائب نميز بين نوعين من الإخضاع:

• نشاطات النقل والتميع تخضع لنسبة مساوية لنسبة الضريبة على أرباح الشركات والمقدرة ب30% .

• نشاطات الإنتاج واستغلال المناجم تخضع لنسب متفاوتة حسب درجة صعوبة النشاط والمناطق كما يلي: المنطقة العادية: 85% ، المنطقة A: 75% ، المنطقة B: 65% .

**2- القانون رقم 21/91 المعدل للقانون 14/86:** صدر هذا القانون في 04/12/1991 وجاء

كمعدل لما جاء به القانون رقم 14/86 ومن أهم التعديلات الواردة فيه نجد:

- توسيع رقعة تدخل المؤسسة الأجنبية في قطاع المحروقات وذلك من خلال نص المادة 2 من القانون رقم 21/91 والتي عوضت المادة 4 من القانون رقم 14/86 .

- تعديلات جبائية تم إحداثها بموجب نص المادة 11 التي تعدل وتكمل المادة 36 من القانون 14/86 من أجل تدعيم الجهود المبذولة في البحث والاستغلال في المناطق الصعبة.

- إمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة وقوع نزاع بين الشركات الوطنية والشركات الأجنبية وذلك بناء على المادة 12 من القانون 21/91 والتي خالفت المادة 63 من القانون 14/86.

### خامسا: الإطار القانوني للجباية البترولية من خلال قانون المحروقات رقم 07/05

يهدف هذا القانون إلى إعطاء نظرة عامة للإطار التشريعي والقانوني لأنشطة البحث والاستغلال والنقل بالأنابيب... الخ وللمنشآت التي تقوم بهذه الأنشطة، إضافة إلى توضيح حقوق وواجبات الأشخاص الذين يقومون بأحد الأنشطة السالفة الذكر، حيث تنص المادة رقم 83 من القانون أن النظام الجبائي المطبق على نشاطات البحث واستغلال المحروقات يتكون من:

- رسم مساحي غير قابل للحسم يدفع سنويا للخزينة العامة.

- إتاوة تدفع شهريا للوكالة الوطنية لثمين موارد المحروقات .

- رسم على الدخل البترولي يدفع شهريا للخزينة العمومية .

- ضريبة تكميلية على النتائج تدفع سنويا للخزينة العمومية.

- ضريبة عقارية على الأملاك الأخرى ماعدا أملاك الاستغلال كما هو محدد في التشريع والتنظيم الخاصين بالجباية العامة المعمول بها.

سادسا: الإطار القانوني للجباية البترولية من خلال القانون رقم 13-10 المؤرخ في 20/02/2013

جاء هذا القانون ليعدل ويتمم بعض التعاريف الواردة في القانون 07/05 بالإضافة إلى تعاريف جديدة مرتبطة بمجال المحروقات وكذا إعطاء هيكل ومهمة جديدة لتسيير الوكالتين المكلفتين بالرقابة على نشاط المحروقات، وقد تم بموجب هذا القانون وحسب نص المادة 02 تعديل أحكام الكثير من المواد الواردة في القانون رقم 07/05 وقد تمثلت أهم التعديلات فيما يلي:

- يتم تقسيم المجال المنجمي المتعلق بالمحروقات لغرض البحث واستغلال المحروقات إلى أربع مناطق حيث كلفت الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات بتكليف الأحجام القصوى لكل مساحة بانتظام، كما تم بموجب هذا القانون تحديد نسبة مشاركة سوناطراك بنسبة 51% قبل كل مناقصة وهذه القاعدة المتعارف عليها والتي تمثل سيادة الدولة باعتبارها المتحكم الأول في نشاط المحروقات.

- حسب هذا القانون تم تحديد مدة مرحلة البحث والاستغلال كما يلي:

- مرحلة البحث 7 سنوات على الأكثر.
- مرحلة الاستغلال 30 سنة بالنسبة للبترول و40 سنة بالنسبة للغاز.

- بالإضافة إلى إنشاء الطابع الودي لتسوية الخلافات حسب نصوص العقد المبرم بين سوناطراك و الشريك الأجنبي.

### خلاصة الفصل

في هذا الفصل تم التطرق إلى موضوع ماهية الجباية البترولية ومكانتها في الاقتصاد الجزائري، ومن خلال العناصر التي تم تناولها في هذا الموضوع تم التوصل إلى أن البترول مورد هام جدا وذلك نظرا للدور الكبير الذي يلعبه في تطوير مختلف الصناعات الخفيفة والثقيلة كما أن الجزائر تعتبر من الدول المنتجة والمصدرة له، حيث أن قطاع المحروقات في الجزائر مر بعدة مراحل وتغيرات منذ اكتشاف البترول إلى يومنا هذا، كما عرفت التشريعات والقوانين التي وضعت لتنظيم هذا القطاع عدة تغيرات تماشت مع الوضع والفترة التي أصدرت فيها، كما تم التوصل أيضا إلى أن الجباية البترولية تعتبر من أهم وسائل التمويل التي تستخدمها الدولة في مختلف المجالات وذلك لتحقيق مختلف الأهداف المنشودة باعتبارها أهم مصدر من مصادر إيرادات الدولة وأهم ممول لعملية التنمية الاقتصادية، إلا هناك عدة تحديات تواجهها الجباية البترولية في الجزائر منها ضعف كفاءة استخدامها أي عدم القدرة على تفعيل آليات تسمح باستخدامها الاستخدام الأمثل، بالإضافة إلى انتشار الفساد بشكل كبير وهذا ما تؤكد المؤشرات السلبية التي سجلتها الجزائر بالنسبة للحكم الرشيد وضبط الفساد وغياب الشفافية وضعف الرقابة.

## الفصل الثاني

مدخل إلى الميزانية العامة في الجزائر

### تمهيد

الميزانية العامة هي البيان الذي يظهر المالية العامة للدولة حيث تظهر مختلف الموارد التي تعتمد عليها الدولة ومجالات إنفاقها في سبيل تحقيق الحاجة العامة، وقد ارتبط مفهوم الميزانية العامة ارتباطا وثيقا بتطور دور الدولة فلما ساد مفهوم الدولة الحارسة في ظل الفكر التقليدي اقتصر دور الميزانية العامة على بيان إيرادات الدولة ونفقاتها وعلى ضرورة تحقيق التوازن بينهما، وبعد تطور دور الدولة من دولة حارسة إلى دولة متدخلة حسب الفكر الحديث ازدادت أهمية الميزانية العامة حيث أصبحت أداة مهمة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولم يعد يقتصر دورها بالضرورة على تحقيق التوازن الاقتصادي.

ولالإلمام بالجوانب والمفاهيم التي تخص الميزانية العامة تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الميزانية العامة للدولة

المبحث الثاني: هيكل الإيرادات العامة

المبحث الثالث: هيكل النفقات العامة

## المبحث الأول: الميزانية العامة للدولة

إن التعرف على الميزانية العامة يتطلب منا الوقوف على مفهومها ومبادئها وصولاً إلى مراحل إعدادها ومكوناتها وكذا التحديات التي تواجهها.

### المطلب الأول: ماهية الميزانية العامة ومبادئها

#### أولاً: مفهوم الميزانية العامة

يمكن تعريف الميزانية العامة على أنها تقدير تفصيلي لنفقات الدولة وإيراداتها عن فترة زمنية مقبلة عادة تكون سنة، معتمدة من السلطة التشريعية المختصة وتمثل تعبيراً مالياً عن الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها<sup>1</sup>

والميزانية في معناها العام هي مجرد للنفقات المقرر تحملها والإيرادات المتوقع تحقيقها خلال مدة من طرف شخص أو مجموعة، وهي تعني بالنسبة للدولة مجموع الحسابات التي ترسم لسنة ميلادية واحدة جميع الموارد وجميع الأعباء الدائمة، إذا فهي التعبير المالي لبرنامج العمل المعتمد الذي تعتمده الحكومة تنفيذه في السنة القادمة تحقيقاً لأهداف المجتمع، وقد عرفها القانون رقم 17/84 المتعلق بقوانين المالية في المادة 6 بأنها تتشكل من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنوياً والموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها والميزانية وثيقة سياسية، مالية وقانونية<sup>2</sup>.

ويعتبر الترخيص هو العنصر الذي يفرق بين الميزانية العامة أي ميزانية الدولة والميزانية الخاصة أي ميزانية المؤسسة الخاصة، فبينما يشترك الاثنان في أن كليهما يحضر ويعد بنظرة مستقبلية وتوقعية للمبالغ المنتظر تحصيلها والمبالغ المنتظر إنفاقها خلال فترة زمنية مقبلة تتحدد في الغالب بسنة واحدة، فإنهما يختلفان في كون أن الأولى أي الميزانية العامة لها نظرة توقعية عامة بينما الثانية أي الميزانية الخاصة فلها نظرة توقعية خاصة، إلى جانب أن الميزانية العامة تتضمن عنصر الإقرار أي الترخيص من طرف السلطة بينما لا تتطلب الميزانية الخاصة مثل هذه الرخصة<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> محمد خصاونة، المالية العامة، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2014، ص 151.

<sup>2</sup> بساعد علي، المالية العامة، مطبوعات المعهد الوطني للمالية، القليعة، الجزائر، 1992، ص 47.

<sup>3</sup> محمزي محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الخامسة، 2015، ص 319.

كما سبق يمكن استخلاص أن الميزانية العامة وثيقة مرخصة من السلطة التشريعية تتضمن إيرادات ونفقات الدولة والمتوقع تحصيلها وتنفيذها خلال فترة زمنية محددة في الغالب بسنة ميلادية واحدة.

### ثانيا: أهمية الميزانية العامة

تكتسي الميزانية العامة أهمية بالغة في اقتصاديات دول العالم وذلك في جوانب ونواحي متعددة منها:

**1- أهمية الميزانية العامة من الناحية الاقتصادية:** تختلف أهمية الموازنة العامة من الناحية الاقتصادية باختلاف النظام الاقتصادي للدول، فالدول ذات الاقتصاد الموجه تعتبر الميزانية الأداة الرئيسية للتدخل في الحياة الاقتصادية وتوجيهها نحو تحقيق التوازن الاقتصادي والتنمية، بينما تنظر إليها الدول التي تأخذ بمبدأ التخطيط الشامل للاقتصاد القومي باعتبارها جزءا أو شريحة من الخطط متوسطة أو طويلة الأجل الموضوعة من قبل أجهزة التخطيط المركزية.

**2- أهمية الميزانية العامة من الناحية السياسية:** أما من الناحية السياسية فتظهر أهمية الموازنة العامة في ضرورة حصولها على ترخيص السلطة التشريعية قبل الشروع في تنفيذها، حيث يعتبر هذا الترخيص بمثابة إذن للحكومة لمباشرة أعمالها السيادية ونشاطاتها المالية والاجتماعية، حيث بدون هذا الترخيص تقف الحكومة مشلولة وعاجزة عن مزاوله أعمالها وتبقى في حاجة ماسة وملحة لأن تعطيها السلطة التشريعية هذا الإذن، مما يضع بين يدي نواب الأمة ورقة رابحة يضغطون بها على وزراء الحكومة لتنفيذ ما يطلبه منهم نواب الأمة<sup>1</sup>.

**3- أهمية الميزانية العامة من الناحية القانونية:** من الناحية القانونية لا تصبح الموازنة العامة قابلة للتنفيذ إلا بعد اعتمادها من طرف السلطة التشريعية وصدور قانون يضبطها، إلا أنه من الضروري أن ننبه في هذا المجال أن الموازنة تعتبر بالرغم من ذلك عملا إداريا محضا وليست قانونا، فهي من حيث الموضوع لا تقرر قواعد عامة ودائمة مثلما هو الحال في التشريعات ومن حيث الشكل فهي لا تعد أيا تشريعا، فهي تعتبر مجرد وسيلة تستخدمها الحكومة لتنظيم إيراداتها ونفقاتها خلال مدة محددة أما الجانب التشريعي للموازنة فيقتصر على قانون ضبطها وهو يعتبر عملا تشريعا من حيث الشكل نظرا لصدوره عن السلطة التشريعية أما من حيث الموضوع فهو لا يعدو أن يكون عملا إداريا محضا لأنه لا يحتوي على أية قاعدة عامة جديدة<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> دغمان زوبر، محاضرات في مقياس المالية العامة، جامعة محمد الشريف ميساعدي، سوق اهراس، 2016-2017 ص104.

<sup>2</sup> مجدي محمود شهاب، الاقتصاد المالي، دار الجامعة الجديدة للنشر، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى، 1999، ص54.

ثالثا: مبادئ الميزانية العامة

لقد اتفق علماء المالية العامة على أن إعداد الميزانية العامة للدولة يجب أن يخضع لمجموعة من المبادئ هي:

1- مبدأ السنوية

تعتبر فترة السنوية هي المدة المثلى لتحديد الإنفاق العام والإيرادات العامة، فإذا أعدت لمدة أطول من ذلك فقد لا تتحقق التوقعات التي بنيت عليها الميزانية لما في الحياة الاقتصادية والسياسية من تقلبات يصعب التكهّن بها لمدة أطول من السنة، وإذا قلت المدة عن السنة فسيؤدي ذلك إلى إمكانية إعداد ميزانيات لا تعبر عن حقيقة الوضع الاقتصادي الإجمالي في الدولة، فلو تصورنا مثلا أن النفقات تتركز في فترة الشتاء باعتبارها أكثر فترات السنة نشاطا وأن الإيرادات تتركز في فترة الصيف باعتبارها فترة تحصيل الضرائب في هذه الحالة لا يمكن موازنة نفقات وإيرادات الدولة، كما أن إعداد الميزانية يتطلب أعمال مرهقة للأجهزة التنفيذية والتشريعية فلا يجب أن تتم في فترات متقاربة<sup>1</sup>.

تختلف بداية السنة المالية من دولة إلى أخرى فمثلا في مصر والولايات المتحدة الأمريكية تبدأ السنة المالية من أول جويلية وتنتهي في آخر جوان من السنة الموالية، أما في الجزائر فالسنة المالية تبدأ من أول جانفي إلى غاية 31 ديسمبر.

إن لمبدأ السنوية استثناءات وذلك لأن الميزانية العامة تشكل مخططا لنشاط الدولة وبالتالي لا يمكن أن يكون لها آفاقا سنوية كون نشاط الدولة متعدد السنوات وتظهر هذه الاستثناءات من خلال:

أ- الميزانية الشهرية المؤقتة: في حالة ما إذا كان تاريخ المصادقة على قانون المالية للسنة المعنية لا يسمح بتطبيق أحكامه عند تاريخ أول جانفي من السنة المالية المعنية فإنه يتم مواصلة تنفيذ إيرادات ونفقات الميزانية العامة حسب الشروط التالية:

- بالنسبة لنفقات التسيير في حدود 12/1 من مبلغ الاعتمادات المفتوحة في الميزانية العامة للسنة المالية السابقة وذلك شهريا ولمدة ثلاثة أشهر.

- بالنسبة لاعتمادات الاستثمار في حدود ربع الحصة المالية المخصصة لكل قطاع ولكل مسير حسب المخطط السنوي للسنة المالية السابقة.

<sup>1</sup> حسين مصطفى حسين، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 1987، ص 76.

## الفصل الثاني: مدخل إلى الموازنة العامة في الجزائر

- يتم مواصلة تنفيذ مشاريع الميزانية الملحقه والأحكام ذات الطابع التشريعي والمطبقة على الحسابات الخاصة للخرزينة طبقا للأحكام التشريعية والتنظيمية التي تسيروها قبل بداية السنة المالية الجديدة<sup>1</sup>.

**ب- رخص البرنامج:** رخص البرنامج هي استثناء آخر لمبدأ السنوية، ويتم اللجوء إليها في حالة وجود عمليات استثمار وانجاز مشاريع كبرى يستغرق إنجازها عدة سنوات، وذلك لأن الميزانية تنتهي خلال سنة وهو الأمر الذي لا يسمح للمسير بدفع المبالغ الإجمالية لهذه المشاريع والتي لا تحدد إلا عند الانتهاء من الأشغال.

### 2- مبدأ الشمولية أو العمومية

يقضي مبدأ الشمولية بإظهار كافة الإيرادات والنفقات مهما كان حجمها في ميزانية الدولة، حيث تتضمن الميزانية قسمين أولهما خاص بالإيرادات والثاني خاص بالنفقات دون الربط بينهما حيث يظهر كل قسم مستقلا عن الآخر، وهذه الطريقة تسمح بتحديد نتيجة نشاط الدولة وهو ما يسهل مهمة البرلمان في الرقابة على مدى الالتزام بتنفيذ بنود الميزانية<sup>2</sup>.

ولهذا المبدأ أيضا استثناءات تتمثل أساسا في أسلوبين هما:

**أ- الأرصدة المودعة:** تتمثل الأرصدة المودعة في الحسابات التي توضع من طرف الأفراد لمواجهة بعض النفقات ذات النفع العام، ويقدم الأفراد المبالغ التي يتعين توظيفها حسب إرادة المانح بحيث يفتح لها اعتماد إضافي بنفس المبلغ في الفصل الملائم لطبيعة النفقة التي أرادها المانح، غير أن تسيير وحاسبة هذه الأرصدة معقد كما أن الإلام بشأنها وتقديم كشوف عنها للرقابة البرلمانية لا يتم إلا بقانون ضبط الميزانية.

**ب- إجراءات إعادة الاعتماد:** يسمح هذا البرنامج للإدارة في حالة حيازة منقول لوقت محدد ببيعه وإدراج مبلغ البيع ضمن الاعتماد الذي بموجبه تم الشراء، وهذا تشجيعا للمصالح الإدارية على صيانة عتادها مادام الثمن يعود إليها دون إدراجه في الميزانية العامة للدولة.

<sup>1</sup> المادة 69 من القانون رقم 84-17، المؤرخ في 1984/07/07، الجريدة الرسمية العدد 28، الصادر في 1984/07/10، والمتعلق بقوانين المالية.

<sup>2</sup> حسين مصطفى حسين، المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص 76.

### 3- مبدأ الوحدة

يقضي هذا المبدأ بأن تدرج جميع إيرادات الدولة ونفقاتها في موازنة واحدة وتظهر في وثيقة واحدة، وحسب مقتضيات هذه القاعدة فإن جميع الإيرادات تدرج في الجدول الخاص بالإيرادات وجميع النفقات تدرج في الجدول الخاص بالنفقات ويكون الجدولان منفصلين وغير متداخلين ويظهران في وثيقة واحدة<sup>1</sup>.

يعترض قاعدة الوحدة عارضان اثنان هما:

الأول يتعلق ببعض المرافق ذات الطابع الصناعي والتجاري حيث أن هذه المرافق تحتاج إلى رؤية محاسبتها مرسومة في ميزانية خاصة وهو ما يمنحها الإمكانية لتقدير مردوديتها بشكل جيد إلى جانب منحها إمكانيات التمويل الذاتي، إذ يتعارض تقدير المردودية مع دمج إيراداتها ونفقاتها ضمن الميزانية العامة، فلم يعد بالإمكان إدراج نفقات السلطات العامة والقضاء وقوات الأمن وغيرها من النفقات العامة الإدارية البحتة في ميزانية واحدة مع النفقات الخاصة بالمصالح الصناعية والتجارية والاستثمارية، وذلك لأن لها أوضاع خاصة وحاجات خاصة كما لم يعد بالإمكان تطبيق قواعد وأصول واحدة على نفقات الدولة.

والثاني يشير إلى أن عملية الجمع ليس لها أي قيمة إذا كانت تجمع مبالغ ليس لها نفس الطبيعة كأن تضم نفقات مؤقتة مع نفقات ذات طابع نهائي ونفس الشيء بالنسبة للإيرادات، وبالأخذ بعين الاعتبار الاعتراضين المذكورين فإن هناك تعديلاً مزدوجاً تم تقريرهما في قانون المالية، وذلك بإخراج الميزانيات الملحقمة من جهة وإنشاء الحسابات الخاصة بالخرزينة من جهة أخرى بعيداً ومنفصلين عن الميزانية العامة ولكن دائماً في إطار قانون المالية<sup>2</sup>.

أ- الميزانية الملحقمة: يقصد بها الميزانيات التي تتمتع بموارد خاصة وذلك كالمرافق العامة ذات الطابع الاقتصادي والتي تتمتع باستقلال مالي ولكنها لا تمنحها الشخصية الاعتبارية، وبرر وجود هذه الميزانيات بأنها تعطي الحرية للمرافق العامة في مزاولتها أعمالها دون التقيد بالروتين الإداري وحتى تستطيع مباشرة النشاط التجاري وأيضاً ليعرف ما إذا كانت هذه المرافق تحقق عائداً من نشاطها أم لا<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، الطبعة الثانية، 2011، ص 63.

<sup>2</sup> حسن عوض، علم المالية العامة، منشورات دار الطليعة، بيروت، 2013، ص 71.

<sup>3</sup> حسني مصطفى حسين، المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص 79.

ب- **الحسابات الخاصة:** الفكرة التي كانت وراء إنشاء الحسابات الخاصة بالخزينة أن كل دخول للأرصدة ليس بالضرورة إيراد كما أن أي خروج للأموال ليس حتما نفقة، لهذا فإن حركة الأرصدة المؤقتة يجب أن تتم محاسبتها بشكل منفصل وذلك لإعطاء وضوح أكثر لوثيقة الميزانية.

وقد صنف القانون 17/84 الحسابات الخاصة بالخزينة إلى خمسة أصناف<sup>1</sup>:

- **الحسابات التجارية:** وهي الحسابات التي ترسم العمليات ذات الطابع الصناعي والتجاري الممارسة بصفة ملحقة من طرف المرافق العامة.

- **حسابات التخصيص الخاص:** ترسم هذه الحسابات بصفة أساسية عمليات نهائية وخصوصا أنها تمول بموارد موجهة مثل صناديق تشغيل الشباب.

- **حسابات التسيقات:** ترسم هذه الحسابات عمليات منح تسيقات لمدة لا تتجاوز السنتين من طرف الخزينة العمومية للمؤسسات العمومية الوطنية والجماعات المحلية، وهي تمنح بدون فوائد أصلا إلا إذا نص قانون المالية على حكم مخالف، وإذا لم يتم التسديد خلال سنتين فإما أن تتجدد المدة أو أن تتحول إلى قروض بفوائد، ولهذا فإن حسابات التسيقات تعتبر أهم أنواع الحسابات الخاصة.

- **حسابات القروض:** تتضمن هذه الحسابات عمليات القرض المقدمة من طرف الدولة والمنتجة لفوائد إلا إذا تم الإعفاء بموجب قانون.

- **حسابات التسوية مع الحكومات الأجنبية:** تدرج في هذه الحسابات العمليات المنجزة تطبيقا لاتفاقيات دولية مصادق عليها قانونا، مبلغها الأقصى محدد بموجب قانون المالية، غير أن هناك اعتبارات دبلوماسية أو عسكرية قد تحول دون تقديم وضع الحسابات بصورة واضحة.

#### 4- مبدأ عدم التخصيص

يقصد بهذا المبدأ ألا يخصص نوع معين من الإيرادات لإنفاق حصيلته على نوع معين من النفقات، والسبب في اعتماد هذا المبدأ هو أنه إذا قلت حصيلة الإيراد المخصص عن حجم النفقة المخصص لها فإن ذلك ينتج عنه قصور في الخدمة المخصص لها هذا الإيراد أما إذا زاد حجم الإيراد عن حجم النفقة

<sup>1</sup> المادة 8 من القانون رقم 84-17، المؤرخ في: 7 يوليو 1984، الجريدة الرسمية، العدد 28، الصادر في 10 يوليو 1984 والمتعلق بقوانين المالية.

المخصص لها فإن ذلك يؤدي إلى الإسراف في الإنفاق، وقد ورد في قانون المالية أنه لا يمكن تخصيص أي إيراد لتغطية نفقة معينة وإنما يجب أن تستعمل موارد الدولة لتغطية نفقات الميزانية العامة للدولة دون تمييز<sup>1</sup>.

وتظهر استثناءات مبدأ عدم التخصيص في أنه يمكن أن ينص قانون المالية صراحة على تخصيص بعض الموارد لتغطية بعض النفقات، وهذا في حالة ما إذا أخذت هذه العمليات أحد الأشكال المذكورة في استثناءات المبادئ السابقة ( الميزانيات الملحققة، الحسابات الخاصة بالجزينة ، الإجراءات الحسابية الخاصة ضمن الميزانية العامة التي تسري على الأموال المخصصة للمساهمات أو استعادة الاعتمادات).

### 5- مبدأ التوازن

يقصد به وجوب تساوي إجمالي الإيرادات العامة مع إجمالي النفقات العامة، لأنه إذا زاد إجمالي النفقات عن إجمالي الإيرادات فالميزانية تكون في حالة عجز أما إذا زاد إجمالي الإيرادات عن إجمالي النفقات فإن ذلك يحدث فائضا في الميزانية.

### المطلب الثاني: مراحل إعداد وتنفيذ الميزانية العامة للدولة والتحديات التي تواجهها

#### أولا: مراحل إعداد وتنفيذ الميزانية العامة للدولة

تتميز المراحل التي تمر بها الميزانية العامة للدولة بالتتابع مما يؤدي إلى تشكيل دورة كاملة ، و يراد بصطلح الدورة شرح طبيعة الأنشطة و العمليات المكونة للميزانية العامة بالنظر لما تتصف به هذه العمليات من الدورية و الاستمرار.

فدورة الميزانية تتصف بوجود مراحل مميزة تتعاقب زمنيا و تتكرر عام بعد عام ، و لكل منها خصائصها و مشاكلها و متطلباتها ، و لذلك أمكن تقسيم دورة الميزانية العامة في المنظور الأكاديمي إلى أربعة مراحل : التحضير و الإعداد ، الإقرار ، التنفيذ و الرقابة.

و في الواقع تواجد هذه المراحل الأربعة بمسمياتها و تعاقبها الزمني في كل الميزانيات في العالم ، لا يعني التماثل في توزيع المسؤوليات و السلطات المتعلقة بكل مرحلة من المراحل بين الدول بل تختلف هذه التوزيع للمسؤوليات و الأمر يتوقف في كل دولة على نظام الحكم السائد و أيديولوجياته و نوع الدستور القائم و مستوى الحكم وبالنسبة للجزائر فإن مراحل إعداد وتنفيذ الميزانية العامة تتمثل فيما يلي<sup>2</sup>:

<sup>1</sup>المادة 8 من القانون رقم 84-17 ، المؤرخ في: 7 يوليو 1984 ، الجريدة الرسمية، العدد 28، الصادر في 10 يوليو 1984 والمتعلق بقوانين المالية.

<sup>2</sup> محمد براق، محاضرات في المحاسبة العمومية، المدرسة العليا للتجارة ، الجزائر، 2011-2012، ص7.

### 1- مرحلة التحضير

يعتبر إعداد الميزانية العامة للدولة إحدى مسؤوليات السلطة التنفيذية ، فالحكومة هي المنوط بها عادة إجراء الدراسات المتعلقة بتحديد الوسائل المثلى لإشباع الحاجات العامة و تحضير الميزانيات على ضوءها ، هذا و قد تطورت أساليب إعداد هذه السلطة للميزانية تطورا كبيرا في السنوات الأخيرة ، فتضخم حجم الميزانية و تزايد أهمية تأثيرها على الحياة الاقتصادية و الاجتماعية جعل من عملية تحضيرها مسألة فنية دقيقة لا يبخل الاقتصاديون من تجنيد أدوات التحليل الحديثة من أجل تطويرها و جعلها ملائمة للمعطيات الاقتصادية المعاصرة.

فتعتبر عملية تحضير مشروع الميزانية العامة من أولى المراحل و أدقها ، و هذا لأن نتائجها سوف تؤثر في جميع مراحل الميزانية اللاحقة ، و تكون عملية تحضير الميزانية من طرف السلطة التنفيذية التي تختص بهذه المرحلة ، باعتبارها المسؤولة عن الأمور المالية و السياسية و الاجتماعية و عادة تكون وزارة المالية هي المكلفة بتحضير الميزانية العامة للدولة ، لأنها تتمتع بالخبرات اللازمة في إدارة الشؤون المالية و غالبا ما تأخذ عملية التحضير الخطوات التالية:

- يقدر كل مرفق أو هيئة عمومية مشروع النفقات التي يحتاج إليها في السنة المقبلة ، ثم يبعث كل من هؤلاء مشروعه إلى الوزارة التي يتبعها ، و تجمع هذه الأخيرة كل مشاريع نفقات مصالحتها ، و إذا وافقت عليها تصيغها في شكل خاص موحد ثم تبعثها إلى وزارة المالية ، و تقوم كل وزارة بنفس العملية و أخيرا تحال كل هذه المشاريع إلى وزارة المالية ( أو الوزارة المنتدبة للميزانية).

- تتولى وزارة المالية (أو الوزارة المنتدبة للميزانية) مهمة تحضير مشروع الإيرادات باعتبارها تشرف على الخزينة العمومية ، بهذه الصفة تكون الهيئة الوحيدة القادرة على إحصاء المحاصيل السابقة للدولة ، الأمر الذي يؤهلها لتقديم و توقع الإيرادات المقبلة.

- بعدها يتم الوصول إلى صورة نهائية لحجم الإيرادات و النفقات المقدرة للسنة المالية المقبلة ، ليرفع مشروع الميزانية العامة إلى مجلس الحكومة الذي يقوم بمناقشته و إجراء التعديلات اللازمة عليه ثم المصادقة عليه ، ثم يرفع مرة أخرى إلى مجلس الوزراء الذي يقوم بنفس العملية ، و بعد أن يصادق عليه يرفع المشروع في شكله الجديد إلى البرلمان بغرفتيه.

### 2- مرحلة الاعتماد

تعتبر إجازة البرلمان للميزانية شرطا أساسيا لا غنى عنه لوضعها موضع التنفيذ . و تسلم معظم الدساتير بهذا الشرط في إقرارها لقاعدة مشهورة يتفق عليها علماء السياسة و المالية على ضرورتها ، هي قاعدة

## الفصل الثاني: مدخل إلى الموازنة العامة في الجزائر

أسبقية الاعتماد على التنفيذ ، و قد نشأ حق البرلمان في إقرار الميزانية واعتمادها من حق ممثلي الأمة في الموافقة على الضرائب و على مراقبة موارد الدولة عامة ، إذ من الواضح أن هذا الحق يغدو قليل القيمة إذا لم يعترف البرلمان بحق آخر مقابل له هو الموافقة على النفقات العامة .

و يخضع اعتماد الميزانية لإجراءات دستورية محددة تهدف لإتاحة الفرصة لممثلي الأمة لدراسة مشروع الميزانية و مناقشة بنوده ، و قد جرت العادة في الدول الديمقراطية على أن يبدأ بحث الميزانية في لجنة الشؤون المالية بالبرلمان يعهد إليها بدراسة مشروع الميزانية جملة و تفصيلا ، و لدى انتهائها من بحث هذا المشروع تتقدم اللجنة للبرلمان بتقريرها الذي تحدد فيه موقفها بقبول أو رفض مشروع الميزانية. و يبدأ البرلمان بمناقشة مشروع الميزانية.

و نجد في الجزائر اعتماد الميزانية يعني إعطاء إذن و ترخيص حتى تقوم السلطة التنفيذية بوضع الإيرادات المالية و النفقات موضع التطبيق ، حيث يمر الاعتماد ب 3 مراحل هي:

- **المناقشة :** بعد إيداع مشروع قانون المالية مرفقا بجميع الوثائق المرتبطة به إلى مكتب رئيس المجلس الشعبي الوطني ، يقوم هذا الأخير طبقا للقانون و للقوانين و الأنظمة الداخلية للمجلس بإحالته إلى اللجنة البرلمانية المختصة بقطاع المالية و الميزانية و التخطيط، تقوم هذه اللجنة بدراسة و مناقشة مشروع القانون مع ممثل الحكومة (وزير المالية) ، و تنتهي أعمالها بوضع تقرير تمهيدي تضمنه ملاحظاتها واقتراحاتها مع مراعاة أحكام المادة رقم 121 من الدستور.

ثم يتم عرض التقرير التمهيدي على المجلس الشعبي الوطني لمناقشته في جلسة عامة تكون لجميع النواب لطرح القضايا و المشاكل المتعلقة بالسياسة المالية ، و مدى الالتزام بتنفيذ قانون المالية الساري المفعول من طرف مختلف القطاعات و الوزارات.

- **التعديل :** يمكن للنواب و أعضاء اللجنة التقدم باقتراح تعديلات مكتوبة أمام اللجنة المختصة و مناقشتها مع الوزير المعني ، شريطة التقيد بأحكام المادة 121 من الدستور التي تنص على ما يلي : " لا يقبل اقتراح أي قانون مضمونه أو نتيجته تخفيض الموارد العمومية أو زيادة النفقات العمومية إلا إذا كان مرفقا بتدابير تستهدف الزيادة في إيرادات الدولة أو توفير مبالغ مالية في فصل آخر من النفقات العمومية تساوي على الأقل المبالغ المقترح \إنفاقها" و يمكن للحكومة الاعتراض على التعديلات المقدمة الأمر الذي قد يؤدي إلى مشاكل سياسية و دستورية.

- **التصويت:** تحول الفقرة 12 من المادة 122 من الدستور للمجلس الشعبي الوطني حق التصويت على ميزانية الدولة ، كما تشير المادة رقم 70 من القانون 17/84 المتعلق بقوانين المالية إلى التصويت على الميزانية العامة بصورة إجمالية ، خلافا لميزانيات الإدارة المحلية التي يصوت عليها ، بابا بابا ، فصلا فصلا و

مادة مادة.

و القاعدة أن يصوت المجلس الشعبي الوطني على ميزانية الدولة قبل بداية السنة المدنية الجديدة ، احتراماً لمبدأ السنوية ، كما أن الدستور في المادة 120 قد قيد المجلس الشعبي الوطني من حيث الاختصاص الزمني في المصادقة على قانون المالية في مدة أقصاها خمسة و سبعون يوماً من تاريخ إيداعه ، ثم يقوم مجلس الأمة بنفس المراحل السابقة التي تمت في المجلس الشعبي الوطني ، و بعد المصادقة على ميزانية الدولة من طرف السلطة التشريعية يقوم رئيس الجمهورية بإصدار القانون المتعلق بالميزانية و نشره في الجريدة الرسمية.

### 3- مرحلة التنفيذ :

تدخل الميزانية بعد اعتمادها من البرلمان دور التنفيذ ، فتقوم السلطة التنفيذية بتحصيل الإيرادات و دفع النفقات المدرجة فيها ، و لا تثير عمليات التنفيذ مشاكل معينة طالما كانت النفقات و الإيرادات المقدرة دقيقة و مطابقة للواقع ، إذ تتسم العمليات المالية الحكومية حينئذ بالمرونة و الانتظام ، اما إذا تبين خلال التنفيذ أن تقديرات معدي الميزانية للنفقات و الإيرادات يشوبها الخطأ فإنه يتعين في هذه الحالة مواجهة المشاكل الناجمة عن ارتباك العمل الحكومي نتيجة ذلك.

تتم عملية تحصيل الإيرادات بمعرفة موظفين تابعين لوزارة المالية مباشرة أو لجهات أخرى تتبع بدورها هذه الوزارة ، هذا و تعتبر الضرائب المباشرة و غير المباشرة أهم مورد للدولة في عصرنا الحاضر . أما الإيرادات الأخرى التي تحصلها جهات أخرى غير هذه المصالح فتقوم الوزارة المختصة بتحصيلها باسم وزارة المالية و توريدها لها فيما بعد .

كما نظمت القوانين عمليات صرف الأموال العامة حتى يمنع التلاعب في موارد الدولة ، و تمر هذه العمليات بأربعة مراحل :

-الارتباط بالنفقة: يقصد به القيام بالعمل الذي يجعل الدولة مدينة.

-تحديد النفقة: أي القرار الخاص بتقدير المبلغ المستحق للدائن و خصمه من الاعتماد المقرر في الميزانية.

-الأمر بالدفع: يقصد به تحرير أمر من الجهة المختصة إلى الخزنة العامة بصرف المبلغ السابق تحديده.

-الصرف: و هو دفع المبلغ المحدد في الأمر و يقوم به موظف غير الذي صدر عنه أمر الدفع منعا

للتلاعب. و نجد أن في الجزائر عملية تنفيذ الميزانية من اختصاص السلطة التنفيذية ، و هي تنفيذ الميزانية مباشرة جباية و تحصيل الإيرادات المالية ، و مباشرة النفقات في جوهرها كما هي واردة في بنود الميزانية ، فتعتمد كل وزارة أو هيئة بتنفيذ ما ورد في هذه البنود من إيرادات و نفقات استناداً إلى القوانين المتعلقة بها ، و يقع تنفيذ الميزانية على عاتق الأمر بالصرف و المحاسب العمومي ، سواء تعلق الأمر بالنفقة التي تمر بأربع

مراحل و هي : الالتزام ، التصفية ، الأمر بالدفع والدفع أو الإيراد الذي يمر بدوره بأربع مراحل هي : الإثبات ، التصفية، الأمر بالتحصيل ، والتحصيل.

### 4- مرحلة الرقابة و المراجعة:

تعتبر الرقابة إحدى الوظائف الأساسية التي تقوم بها أجهزة متعددة بغية التأكد من تحقيق النشاط المالي للدولة لأهدافه حسبما تحدد في الميزانية العامة ، دون إصراف أو تقتير حفاظا على حسن سير الإدارة الحكومية في الحدود التي رسمتها لها السلطة التشريعية حسب موافقتها على الموازنة العامة ، و يمكن التمييز بين أشكال متنوعة للرقابة على تنفيذ الميزانية حسب الزاوية التي ننظر منها للرقابة ، و حسب الأشخاص الذين يقومون بعملية الرقابة و حسب توقيت الرقابة ، و فيما يلي أهم هذه الأنواع:

– **الرقابة القبلية:** يقصد بها كل عملية رقابة تتم قبل خروج الأموال من الخزينة العمومية ، أي قبل تنفيذ الميزانية العامة ، و هي رقابة وقائية تقي من الوقوع في الخطأ ، و تقع على عاتق المراقب المالي للدولة ، و المحاسب العمومي.

– **الرقابة البعدية:** كل عملية رقابة تتم بعد خروج الأموال من الخزينة العمومية ، أي بعد تنفيذ الميزانية العامة ، و هي رقابة علاجية ، و تتمثل هذه الرقابة في اختصاصات الهيئات التالية:

\***البرلمان:** و تتم الرقابة عن طريق تشكيل لجنة رقابية من بين أعضاء اللجنة المالية للمجلس و يمكن لأعضاء هذه اللجنة أن ينتقلوا إلى أي مرفق أو مؤسسة ليراقبوا تسييرها المالي في أي وقت من السنة ، غير أن هذا الإجراء لا يتسنى للمجلس إلا إذا وصله تقرير من المواطنين.

\***مجلس المحاسبة:** يؤسس مجلس المحاسبة و يكلف بالرقابة البعدية لأموال الدولة و الجماعات الإقليمية و المرافق العمومية ، و يعد مجلس المحاسبة تقريرا سنويا ، ثم يرفعه إلى رئيس الجمهورية ، يحدد القانون تنظيم مجلس المحاسبة و عمله و جزاء تحقيقاته.

\***المفتشية العامة للمالية:** تختص هذه الهيئة بمراقبة التسيير المالي لكل المرافق و المؤسسات و الجماعات العامة و المحلية أو الوحدات الاقتصادية ، و التي للدولة نصيب في رأس مالها ، و هي تعمل تحت إشراف وزير المالية.

### ثانيا: التحديات التي تواجه الميزانية العامة

تواجه الدول النامية ومنها الجزائر مجموعة كبيرة من المشكلات والتحديات التي قد يكون لها تأثير مباشر أو غير مباشر على إعداد وتنفيذ الميزانية العامة للدولة ومن أهم هذه التحديات والمشكلات مايلي:

- 1- مشكلات تتعلق بتحديد الإيديولوجيات التي تركز عليها نظم الميزانية العامة: إن الدول النامية تفتقر إلى أي اتجاه سياسي أو انتماء فكري يتصف بالشمول والثبات والاستمرارية ويصلح أن يكون وسيلة لتحديد الأهداف العامة للمجتمع، إذ نجد معظمها يتخبط في دوامات من التغيير غير المدروس وعدم الاستقرار في السياسات المالية والاقتصادية المتلاحقة والمتكررة والتي تميل في كل مرة في اتجاه، وفي ظل كل هذه الأوضاع تنعدم الرؤيا تماما أمام المخططين والمشرفين على صياغة الميزانية العامة للدولة<sup>1</sup>.
- 2- مشكلات تتعلق بإعداد الميزانية: إن إعداد الميزانية العامة يعتمد على ثلاثة نشاطات رئيسية هي تقدير النفقات وتقدير الإيرادات ومحاولة خلق التوازن بينهما، إلا أن إعداد الميزانية بشكل متوازن يواجه الكثير من المشاكل منها:
  - قلة الموارد المالية في الدول النامية نتيجة لضعف البيئة الاقتصادية بوجه عام وتدني مستوى الدخل القومي وغيرها من الأسباب التي تنعكس سلبا على إيرادات الدولة.
  - تعدد وتنوع الأجهزة التي تتولى إعداد المشروع النهائي للميزانية العامة مما ينعكس سلبا على إعداد ميزانية واقعية تقدر فيها الإيرادات والنفقات بشكل منطقي وصحيح مما يساعد على اتخاذ القرارات الصحيحة والواقعية التي تساهم في التنمية بشكل أفضل<sup>2</sup>.
  - الزيادة المستمرة في النفقات الحكومية وما يرافق إنفاقها من ضعف في درجة العقلانية والرشد بحيث أنها لا توجه في معظم الحالات لتلبية احتياجات الاقتصاد والمجتمع وبالأخص الحاجات الأساسية منها.
  - القصور الواضح والشديد في تنفيذ الميزانية سواء ما تعلق بتحصيل الإيرادات أو صرف النفقات ودفعها بسبب ضعف كفاءة جهات التنفيذ وضعف الجدية والأمانة والحرص التي ترافق عمليات تنفيذ الميزانية.
  - ضعف كفاءة الأجهزة الرقابية وضعف فاعلية ما تقوم به من مهام رقابية سواء ما تعلق منها برقابة السلطة التشريعية أو رقابة الأجهزة الداخلية أو الخارجية، وحتى الرقابة المستقلة منها نتيجة عدم توفر القدرات والخبرات والتخصصات لديها<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> سليمان اللوزي وآخرون، إدارة الموازنات العامة بين النظرية والتطبيق، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الأولى، 1997، ص181.

<sup>2</sup> علي العربي، عبد المعطي عساف، دورة الموازنة العامة ومشكلاتها في الدول النامية، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، إدارة البحوث والدراسات، شركة الشرق الأوسط للطباعة، عمان الأردن، 1986، ص57-58.

<sup>3</sup> فليح حسن خلف، المالية العامة، عالم الكتاب الحديث، عمان، الطبعة الأولى، 2008، ص327-328.

**3- مشكلات تتعلق بالمصادقة على الميزانيات العامة:** هناك عدة مشاكل تتعلق بالمصادقة على الميزانية العامة في الدول النامية منها:

- نص الدستور على عدم إجازة المجالس التشريعية للقيام بأي تعديل في مشروع الميزانية العامة دون موافقة الحكومة.

- تأخير تقديم مشروع الميزانية العامة للمصادقة حتى اقتراب نهاية العام المالي، مما لا يمنح الأجهزة التشريعية الوقت اللازم لدراسة مشروع الميزانية بشكل معمق قبل التصويت عليه.

- ندرة الكفاءات ذوي الدراية بالأمر المالي وسط أعضاء المجالس التشريعية.

- التدخل السيء للأجهزة التنفيذية في عمليات الاقتراح على مشروعات الميزانية العامة.

- عدم موضوعية الاجتماع الذي يدور حول سياسة الدولة وتقديراتها المالية عند عرض مشروعات الميزانيات العامة في المجالس التشريعية، ذلك لأن كثيرا من النواب لا يفهمون بالضبط ما يدور في معظم الجلسات ولا يهتمون عادة بالمصلحة العامة<sup>1</sup>.

**4- مشكلات تتعلق بتنفيذ الميزانيات العامة ومتابعتها وتقييمها:** ونجد من بينها:

- عدم منح الموظف الحق بالتصرف في الأموال المرصودة في مختلف بنود الميزانية إلا بعد الرجوع إلى أعلى سلطة بالوزارة أو الدائرة المعنية.

- البطء الشديد في إنجاز المعاملات المالية نظرا لكون وزارة المالية مسؤولة عن جميع الإيرادات ومراقبة التصرف فيها إضافة إلى صلاحيات أخرى.

- التحجر والجمود في إجراءات إنجاز المعاملات المالية لأن أي تصديقات بالتصرف تتعارض مع اللوائح أو النظم القائمة ربما تؤدي إلى إتهام الموظف المسؤول بالفساد.

- عدم التقيد ببنود الصرف المصادق عليها في قانون الميزانية.

- أما فيما يخص الرقابة فكما تمت الإشارة إليه سابقا فإن الأجهزة التشريعية هي أجهزة ضعيفة للغاية ويعتبر وجودها رمزيا فقط، ويرجع أمر الرقابة الذاتية إلى السلطات السياسية والتنفيذية مما أدى إلى انتشار الفساد السياسي والإداري، كما أنها لا تلعب دورا مؤثرا في عملية المسائلة العامة عن أي مظهر من مظاهر

<sup>1</sup>علي العربي، عبد المعطي عساف، المرجع نفسه، ص65.

الفساد والتلاعب بالمال العام، كما أن أجهزة تعبئة الرأي العام هي أيضا أجهزة ضعيفة للغاية وذات فعالية محدودة جدا في الرقابة على تنفيذ الميزانية العامة.

**5- مشكلات تتعلق بإعداد الحساب الختامي:** الحساب الختامي هو الأداة التي تساعد المسؤولين على تقييم تجربة إعداد الميزانية العامة وتنفيذها للعامة المالي المنصرم، ويواجه المسؤولون في إعداد الحساب الختامي عدة مشكلات منها:

- قلة الإطارات المدربة والتي تملك القدرة والكفاءة المطلوبة لإعداد الحسابات الختامية وفق التوجيهات الصادرة من وزارة المالية.

- عدم وضوح التوجيهات الصادرة من وزارة المالية إلى الجهات الحكومية الأخرى فيما يخص إعداد الحسابات الختامية وأحيانا تناقضها وتضاربها من عام لآخر.

- عدم قدرة الجهات التي تقوم بإعداد الحسابات الختامية في مختلف الوزارات على عرض المشكلات والمعوقات التي تعترض سبيل تنفيذ الميزانية العامة.

### المطلب الثالث: مكونات الميزانية العامة للدولة ( النفقات والإيرادات )

الموازنة أو الميزانية العامة للدولة هي وثيقة تعدها الحكومة سنويا وتعرض فيها توقعاتها لإيرادات ونفقات الدولة للسنة المالية القادمة، وتعد وفقا لقواعد وضوابط تحددها قوانين المالية بهدف تحسين وتسهيل قراءتها وتعزيز شفافيتها ومصداقيتها في أعين المواطنين، ويعتمدها في العادة البرلمان بعد جلسة تصويت تسبقها جلسات نقاش وتعديل.

ولا يمكن للحكومات في البلدان الديمقراطية أن تتصرف في موارد الدولة خارج ما تنص عليه بنود الميزانية العامة، و تتكون الميزانية العامة من بندين أساسيين هما الإيرادات والنفقات.

#### أولا: الإيرادات

وهي تتكون أساسا من الإيرادات الضريبية والإيرادات غير الضريبية بنوعيتها العادية والاستثنائية<sup>1</sup>:

<sup>1</sup> علي العربي، عبد المعطي عساف، دورة الموازنة العامة ومشكلاتها في الدول النامية، مرجع سبق ذكره، ص70.

**1- الإيرادات الضريبية:** وتتكون من الضرائب المباشرة (مثل الضريبة على الدخل، الضريبة على أرباح الشركات) والضرائب غير المباشرة مثل الرسم على القيمة المضافة، بالإضافة إلى باقي الرسوم التي تفرضها الدولة مثل الرسوم الجوكية المفروضة على الواردات والصادرات ورسوم تسجيل العقود والغرامات.

**2- الإيرادات غير الضريبية:** وتمثل في الأرباح التي تحققها الشركات الحكومية وعائدات الأسهم التي تملكها الدولة في شركات القطاع الخاص، بالإضافة إلى المبالغ التي يدفعها الأشخاص المتحصلون على الامتيازات والرخص للحكومة بصفة دورية مثل رخص الصيد، حقوق استغلال المناجم، حقوق زراعة أراض مملوكة للدولة، بالإضافة إلى الإتاوات التي تؤدي مقابل احتلال الملك العمومي، وتكتسي جميع هذه الموارد صبغة عادية بالنظر إلى كونها تدر المال على الدولة بشكل منتظم.

كما يمكن أن تحصل الدولة على إيرادات بشكل استثنائي من خلال عائدات الخصخصة وصفقات منح الأصول العمومية (أراضي أو مباني أو تجهيزات) للخواص.

وتدخل في هذا الإطار أيضا الهبات التي تتلقاها الدولة من باقي الدول الصديقة أو من وكالات التعاون الدولي أو إحدى المؤسسات الدولية العاملة في مجال التنمية مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

### ثانيا: النفقات

تنقسم النفقات بصفة عامة إلى قسمين رئيسيين هما نفقات التسيير ونفقات الاستثمار أو التجهيز<sup>1</sup>:

**1- نفقات التسيير:** وهي النفقات الضرورية لاستمرار أجهزة الدولة في أداء مهامها الإدارية وأدوارها الاجتماعية، وهي تتعلق بأداء أجور الموظفين ومساهمات الدولة في صناديق التقاعد والتأمين الصحي الخاصة بموظفي الدولة، واقتناء لوازم التسيير العادي لمختلف الإدارات من مؤن ومعدات بالإضافة إلى نفقات دعم الأسعار والمساعدات ذات الطابع الاجتماعي التي تقدمها الحكومة للفقراء ونفقات خدمة الدين العمومي (الفوائد).

**2- نفقات الاستثمار والتجهيز:** وهي النفقات المتعلقة بتشييد البنيات التحتية (طرق، سدود، موانئ، مطارات...)، أو بناء المرافق العمومية (مؤسسات تعليمية، مستشفيات، إدارات) أو تأسيس شركات

<sup>1</sup> محري محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سبق ذكره، 2005، ص 65.

حكومية، وتدرج ضمن هذه النفقات أيضا المساعدات المقدمة للمستثمرين بغرض تحفيز الاستثمار والتشغيل.

**3- نفقات الدين العمومي:** ويتعلق الأمر تحديدا بتسديدات أصل الدين بخلاف خدمة الدين ( الفوائد) والتي تدرج ضمن نفقات التسيير.

### ثالثا: الرصيد

هو الفرق بين إجمالي الإيرادات وإجمالي النفقات ويكون على إحدى الحالتين:

- موجبا وهذا يعني أن الإيرادات أكبر من النفقات وفي هذه الحالة نقول أنه يوجد فائض في الميزانية.

- سالبا وهذا يعني أن الإيرادات أقل من النفقات وفي هذه الحالة نقول أنه يوجد عجز في الميزانية

ومن الممكن من الناحية النظرية أن يكون رصيد الميزانية صفريا أي أن الإيرادات تساوي النفقات ولكن في الواقع لا يمكن أن تحدث هذه الحالة.

وفي حال عرفت الميزانية عجزا فهذا يعني أن الحكومة ستلجأ إلى الاقتراض من أجل تعويض هذا العجز، حيث يمكن للحكومة في بعض الحالات أن تحتار بين الاستدانة داخليا وذلك عن طريق إصدار سندات الخزينة أو خارجيا وذلك من خلال الاقتراض من المصارف العالمية أو المؤسسات المالية الدولية أو إصدار سندات سيادية بالعملات الدولية في الأسواق المالية العالمية، لكن هناك حالات تكون فيها الحكومات مجبرة على الاستدانة من الخارج وذلك إذا كانت احتياطاتها من النقد الأجنبي لا تكفي لتسديد فاتورة الواردات والوفاء بالالتزامات المالية الخاصة بتسديد الديون المستحقة، إذ أن الاقتراض من الداخل يكون بالعملة المحلية وهو غير كاف في هذه الحالة.

### المبحث الثاني: هيكل الإيرادات العامة

تمثل الإيرادات العامة عنصرا هاما من عناصر ومكونات الميزانية حيث لها تأثيرا كبيرا في الحياة الاقتصادية للدولة وفي تحديد التوجهات العامة لها، ولذلك سنتطرق في هذا المبحث لمفهوم الإيرادات العامة وتقسيماتها ومصادرها.

## المطلب الأول: مفهوم الإيرادات العامة

توجد العديد من التعريفات للإيرادات العامة للدولة منها:

- **تعريف 01:** تعرف الإيرادات العامة على أنها مجموع الأموال التي تحصل عليها الحكومة للإنفاق على المرافق والمشروعات العامة ووضع سياستها المالية موضع التنفيذ<sup>1</sup>.

- **تعريف 02:** يقصد بالإيرادات العامة مجموع المداخيل التي تتحصل عليها الدولة من مختلف المصادر من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي<sup>2</sup>.

- **تعريف 03:** تعتبر الإيرادات العامة من الأدوات الأساسية للموازنة العامة التي تستخدمها الحكومة في تنفيذ سياستها المالية وتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها<sup>3</sup>.

أما بالنسبة للجزائر فإن القانون 84-17 والمتعلق بقوانين المالية قد أشار في المادة 11 إلى ما يلي:

" يلزم للقيام بالنفقات العامة تدير الموارد اللازمة لتغطيتها، وتحصل الدولة على هذه الإيرادات أساسا من الدخل القومي في حدود ما تسمح به المالية القومية أو من الخارج عند عدم كفاية هذه الطاقة لمواجهة متطلبات الإنفاق العام"

مما سبق يمكن استخلاص التعريف التالي:

الإيرادات العامة عبارة عن الموارد الاقتصادية التي تحصل عليها الدولة في شكل تدفقات نقدية من أجل تغطية النفقات العامة وذلك بهدف إشباع الحاجات العامة، وتعتبر الإيرادات العامة الجزء المكمل والضروري لتمويل الإنفاق العام.

<sup>1</sup> مجدي محمد شهاب، الاقتصاد المالي: مالية الدولة، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر، 1999، ص101.

<sup>2</sup> محرز محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص139.

<sup>3</sup> بن اسماعيل حياة، تطوير إيرادات الموازنة العامة، إترك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2009، ص5.

## المطلب الثاني: تقسيمات الإيرادات العامة

نظرا للأهمية الكبرى التي تتميز بها الإيرادات العامة في الوقت الحالي من جهة والحاجة إلى تتبع تطورها من جهة أخرى وجب علينا قبل التطرق لمصادر الإيرادات العامة أن نتطرق أولا لمختلف تقسيماتها والتي كانت على أساس عدة معايير:

### أولاً: التقسيم على أساس مصدر الإيرادات

وتقسم الإيرادات العامة حسب هذا التقسيم إلى:

**1- الإيرادات الأصلية:** وهي التي يكون مصدرها ممتلكات الدولة أي يتم الحصول دون الاستلاء على أموال الأفراد، وهي تتمثل أساس في إيرادات الدومين أو ما يطلق عليها إيرادات القطاع العام.

**2- الإيرادات المشتقة:** وتتمثل في الإيرادات التي تحصل عليها الدولة عن طريق اقتطاع جزء من ثروة الأفراد، ويشمل هذا النوع باقي أنواع الإيرادات.

إلا أن هذا التقسيم فقد الكثير من أهميته في الوقت الحاضر نظرا لتوجه الدول للخصوصية.

### ثانياً: التقسيم على أساس سلطة الدولة في التحصيل

وتقسم الإيرادات العامة حسب هذا التقسيم إلى:

**1- إيرادات سيادية:** هي التي تحصل عليها الدولة بفضل ما تتمتع به من سلطة لإجبار الأفراد على دفع الأموال لغرض أو آخر مثل الضرائب.

**2- إيرادات اقتصادية:** هي التي تحصل عليها الدولة بدون اللجوء للأفراد ويتميز دافعوها بأنهم يقومون بأدائها بمحض رغبتهم وحرية اختيارهم.

### ثالثاً: التقسيم على أساس طبيعة الإيرادات العامة

وتقسم الإيرادات العامة حسب هذا التقسيم إلى:

**1- الإيرادات العادية:** وهي تلك الإيرادات التي تتكرر كل سنة عادة إما نظرا لمصدرها مثل إيرادات ممتلكات الدولة أو نتيجة نص تشريعي كالضرائب والرسوم.

2- الإيرادات غير العادية: وهي تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة بصفة غير منتظمة وغير دورية مثل القروض العامة والإصدار النقدي الجديد<sup>1</sup>.

### المطلب الثالث: مصادر الإيرادات العامة

تتمثل مصادر الإيرادات العامة في الضرائب والرسوم وعائدات ممتلكات الدولة والقروض العامة والتحويلات بالإضافة إلى الإصدار النقدي الجديد، وقد نصت المادة 11 من القانون رقم 84-17 المتعلق بقانون المالية المعدل والمتمم على أن مصادر الإيرادات العامة هي:

- الإيرادات ذات الطابع الجبائي والغرامات.
  - مداخيل الأملاك التابعة للدولة.
  - التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤداة والأتاوى.
  - الأموال المخصصة للمساهمات والهبات.
  - التسديد برأس المال للقروض والتسبيقات الممنوحة من طرف الدولة من الميزانية العامة وكذا الفوائد المترتبة عنها.
  - مختلف حواصل الميزانية التي ينص القانون على تحصيلها.
  - مداخيل المساهمات المالية للدولة المرخص بها قانونا.
  - الحصة المستحقة للدولة من أرباح مؤسسات القطاع العمومي.
- وبصفة عامة يمكن تصنيف مصادر الإيرادات العامة كما يلي:

### أولا: مداخيل أملاك الدولة ( الدومين )

يقصد بالدومين الأموال العقارية والمنقولة التي تمتلكها الدولة والمؤسسات والهيئات العامة ملكية عامة أو خاصة حيث ينقسم إلى نوعين:

<sup>1</sup>علا عبد المحسن الشلة، محددات الإيرادات العامة في فلسطين، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2005، ص 11-13.

**1- الدومين العام:** يقصد بالدومين العام الأموال التي تمتلكها ملكية ولا يمكنها التنازل عنها للقطاع الخاص وهي تخضع لأحكام القانون العام، وتخصص للانتفاع العام كالطرق والأنهار والحدائق العامة... الخ، وفي العادة لا تفرض الدولة رسما للانتفاع به إلا في حالات خاصة بهدف تنظيم عملية الاستغلال و الانتفاع وبذلك تظل قاعدة مجانية الانتفاع بأموال الدومين العام قائمة.

**2- الدمين الخاص:** يقصد بالدومين الخاص الأموال التي تمتلكها الدولة ملكية خاصة يمكنها أن تتنازل عنها للقطاع الخاص وهي خاضعة لأحكام القانون الخاص، وينقسم الدومين الخاص إلى ثلاثة أنواع هي:

**أ- الدومين العقاري:** ويتكون أساسا من الأراضي الزراعية والغابات وهو ما يعرف بالدومين التقليدي حيث كان يشكل المورد الأساسي لإيرادات الدولة، ويأتي دخل هذا الدومين من بيع المنتجات أو الأجرة التي يدفعها المستأجرون لهذه الأراضي، ويندرج ضمن هذا النوع أيضا أملاك الدولة العقارية والمباني وتتصرف الدولة في هذه الأملاك بالطرق الاقتصادية التي تصلح لإدارتها ووفقا لما تراه محققا للمصلحة العامة.

**ب- الدومين التجاري والصناعي:** يحتل الدومين التجاري والصناعي مرتبة أكثر أهمية من الدومين العقاري، حيث تتكون موارد هذا الدومين مما تملكه الدولة من مشروعات صناعية وتجارية، وكان نطاقه ضيقا في الماضي في ظل حياد المالية العامة ولكن ومع ظهور الاتجاهات الاقتصادية الحديثة وتطور المالية العامة بدأ دوره يقوى ويتسع بحيث لم دور الدولة مقتصر على استهلاك الثروة بل أصبحت منتجة لها، وبصفة عامة يحدد مدى الاتساع في النشاط التجاري والصناعي دور الدولة السياسي الذي تتبعه.

**ج- الدومين المالي:** يقصد به الأوراق المالية التي تمتلكها الدولة من الأسهم والسندات والتي تدر أرباحا وفوائد تدخل ضمن أملاك الدولة، وقد نشأ هذا الدومين نتيجة ما يعرف بشركات الاقتصاد المختلط وهي الشركات التي تجمع بين الملكية العامة والملكية الخاصة.

### ثانيا: الضرائب

تعرف الضريبة بأنها اقتطاع مالي تأخذه الدولة جبرا من الأفراد دون مقابل بهدف تحقيق مصلحة عامة، كما تعرف أيضا " بأنها مساهمة نقدية تفرض على المكلفين حسب قدراتهم التساهمية وتدفع بشكل نهائي دون مقابل وتوجه لتحقيق الأهداف المسطرة من طرف السلطة العمومية"<sup>1</sup>.

<sup>1</sup>محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلاء، المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص54-55.

## الفصل الثاني: مدخل إلى الموازنة العامة في الجزائر

من التعريفين السابقين يمكن استخلاص الخصائص التالي للضريبة:

- الضريبة اقتطاع مالي، - الضريبة تفرض جبرا، - الضريبة تدفع دون مقابل، - الضريبة هدفها تلبية الحاجات العامة للمجتمع.

وتمثل الضريبة المصدر الرئيسي للإيرادات العامة بل هي أهم مصدر لها وذلك نظرا لما تقدمه من موارد مالية إلى جانب الدور الكبير الذي تلعبه في تحقيق أهداف السياسة المالية وما يترتب عنها من آثار اقتصادية واجتماعية، ولا يخفى أن دور الضريبة قد اقتصر في أول الأمر على تمويل حاجات عامة معينة إلا أن تطور دور الدولة وتقدم نظريات المالية العامة قد أدى إلى اتساع مجال الضريبة وتنوع أساليبها وتعدد استخداماتها.

### ثالثا: الرسوم

يعرف الرسم بأنه مبلغ معين من المال يدفعه الفرد مقابل الحصول على خدمة تختص الدولة أو إحدى هيئاتها بتقديمها كخدمات القضاء وخدمات استخراج الوثائق الرسمية مثل بطاقة التعريف وجواز السفر، أي أن الرسم يدفع مقابل الحصول على منفعة خاصة تعود على الفرد فقط وفي نفس الوقت هناك منعة عامة تعود على المجتمع ككل.

ومن التعريف يمكن استخلاص الخصائص التالية للرسم:

- الرسم مبلغ نقدي، - الرسم يدفع مقابل الحصول على الخدمات العامة أي أن الأفراد ليسوا مجبرين على دفعه إلا في حالة طلبهم لهذه الخدمات، الرسم له منفعة خاصة تعود على الفرد وحده ومنفعة عامة تعود على المجتمع.

ومن أهم أنواع الرسوم في أي دولة نجد: الرسوم القضائية، رسوم التسجيل العقاري، رسوم السيارات، رسوم التسجيل والنشر، رسوم الاستيراد وغيرها.

وتعتبر الرسوم من أقدم أنواع الإيرادات العامة التي تغذي الخزينة العامة للدولة أما حاليا فقد قلت أهمية الرسوم كمورد أساسي لتمويل الخزينة وذلك بسبب ازدياد دور الضريبة والمصادر في تمويل الخزينة العامة.

رابعاً: القروض العامة

**1- تعريف القروض العامة:** تعرف القروض العامة بأنها مبالغ مالية تستدينها الدولة أو أحد أشخاص القانون العام مع التعهد بردها ودفع فوائد عليها وهذا وفق شروط معينة<sup>1</sup>، كما أنه يجب أن توافق السلطة التشريعية على هذه القروض أي أنها تستند إلى تشريع.

**2- أنواع القروض العامة:** تنقسم القروض العامة إلى عدة أنواع حسب المعايير التالية:

**أ- من حيث النطاق المكاني للإصدار:** ويقصد به مكان تواجد الجهة المانحة للقرض ويوجد وفق هذا المعيار نوعين من القروض:

- **القروض الداخلية:** وهي القروض التي يكون فيها المقرض أي الشخص المانح للقرض مقيم داخل إقليم الدولة بغض النظر عن جنسيته.

- **القروض الخارجية:** وهي القروض التي يكون فيها المقرض من خارج الدولة كالاقتراض من الدول الأخرى أو من الهيئات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي.

**ب- من حيث حرية الاكتتاب:** وتنقسم إلى:

- **القروض الاختيارية:** وهي القروض التي يملك فيها الأشخاص حرية الاكتتاب دون إكراه من الدولة وبالتالي فهي تقوم على أساس تعاقدية

- **القروض الإجبارية:** وهي القروض التي يجبر الأشخاص على الاكتتاب فيها.

**ج- من حيث آجال الوفاء بالقرض:** وتنقسم إلى:

- **القروض المؤقتة:** وهي القروض التي يحدد أجل الوفاء بها في قانون إصدارها وتكون الدولة ملزمة باحترام هذا الأجل، وهي تنقسم إلى قروض قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل وذلك حسب مدة القرض والظروف التي دفعت الدولة للاقتراض.

- **القروض المؤبدة:** وهي القروض التي لا يحدد أجل للوفاء أي أن الدولة يكون لها الحرية في وقت الوفاء بالقرض.

خامساً: التحويلات

<sup>1</sup>محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلاء، المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص78.

## الفصل الثاني: مدخل إلى الموازنة العامة في الجزائر

ويقصد بها مختلف المساعدات والهبات التي تتحصل عليها الدولة سواء من الداخل أو من الدول الصديقة أو المؤسسات والهيئات الدولية وهي تعتبر إيرادات غير عادية<sup>1</sup>.

### سادسا: الإصدار النقدي الجديد

يقصد به قيام الدولة بواسطة ما تملكه من سلطة سيادية بطبع وإصدار أوراق نقدية جديدة و إعطائها قوة إبراء الديون وإلزام الأفراد بتداولها، وهذه الطريق لا تختلف في جوهرها عن الاقتراض من البنك المركزي لكن ما يعاب على هذه الطريقة التمويلية أنها تؤدي إلى أخطار تضخمية كبيرة لهذا فإن الحكومات عادة ما تحاول تجنب استخدامها<sup>2</sup>.

### المبحث الثالث: هيكل النفقات العامة

إن تطور دور الدولة من دولة حارسة إلى دولة متدخلة أدى إلى تطور نفقاتها العامة وازدياد حجمها وتعدد أنواعها حيث أصبحت تمثل أداة رئيسية من أدوات السياسة المالية والاقتصادية، ومع تطور دور المالية العامة من الدور الحيادي إلى در تدخلي إيجابي أصبحت دراسة النفقات العامة تحتل مكانا بارزا في النظرية المالية.

### المطلب الأول: مفهوم النفقات العامة وخصائصها

#### أولا: مفهوم النفقات العامة

#### 1- تعريف النفقة العامة

**التعريف الأول:** تعرف النفقة العامة بأنها تلك المبالغ المالية التي تقوم السلطة العمومية بصرفها ( الحكومة أو الهيئات المحلية) أو أنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة<sup>3</sup>.

**التعريف الثاني:** النفقة العامة هي مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية لشخص معنوي عام بقصد إشباع حاجة عامة، والنفقات العمومية هي عبارة عن الديون المستحقة على الهيئات العمومية أو هي النفقات المنجزة بواسطة الأموال العمومية أو هي مجموعة الأعباء المقررة في ميزانية الهيئات العمومية<sup>4</sup>.

<sup>1</sup>المادة 11 من القانون رقم 84-17، المؤرخ في: 7 يوليو 1984، الجريدة الرسمية، العدد 28، الصادر في 10 يوليو 1984 والمتعلق بقوانين المالية.

<sup>2</sup>حامد عبد المجيد دراز، مبادئ المالية العامة، مركز الاسكندرية للكتاب، مصر، 2000، ص109.

<sup>3</sup>محززي محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص55.

<sup>4</sup>محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلاء، المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص23.

**التعريف الثالث:** النفقة العامة هي صرف إحدى الهيئات أو الإدارات العامة مبلغا ماليا معيناً بغرض سد إحدى الحاجات العامة.

من التعاريف السابقة يمكننا استخلاص التعريف التالي: النفقة العامة هي مبلغ من النقود يخرج من الذمة المالية للدولة أو إحدى هيئاتها العامة بقصد إشباع إحدى الحاجات العامة.

## 2- خصائص النفقة العامة ( أركانها )

من التعاريف السابقة يمكن استخلاص الخصائص الأركان التالية للنفقة العامة:

أ- **النفقة العامة مبلغ نقدي:** حتى نقول عن النفقة أنها نفقة عامة يجب أن تكون عبارة عن مبلغ مالي، أي أن كل ما تنفقه الدولة سواء من أجل الحصول على السلع والخدمات اللازمة لتسيير المرافق العامة أو شراء السلع اللازمة لعمليات الإنتاج أو منح الإعانات والمساعدات بمختلف أشكالها يجب أن يكون نقدياً، وبالتالي فإن كل ما تنفقه الدولة في شكل غير نقدي لا يعتبر نفقة عامة، وقد تم اشتراط أن تكون النفقة العامة في شكل نقدي نتيجة عوامل عديدة منها:

- الانتقال من الاقتصاد العيني إلى الاقتصاد النقدي حيث أصبحت النقود هي الوسيلة الوحيدة لكل المعاملات.

- انتشار الأفكار الديمقراطية وتحلي الدولة عن عنصر القوة ( الاستيلاء الجبري).

- محاولة تحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع عن طريق إعادة توزيع الدخل.

- تسهيل عملية الرقابة على تنفيذ النفقات ففي حالة النفقات غير النقدية تكون عملية الرقابة صعبة.

ب- **صدور النفقة عن هيئة عامة ( شخص معنوي عام):** حتى تكون النفقة نفقة عامة يشترط أن يكون الأمر بها شخص معنوي عام، فالطبيعة القانونية للأمر بالإنفاق عنصر أساسي في تحديد ما إذا كانت هذه النفقة عامة أو خاصة، ويقصد بالشخص المعنوي العام ذلك الشخص الخاضع لقواعد القانون العام، وقد استند الفكر المالي في تحديد طبيعة النفقة العامة على معيارين أحدهما قانوني وهو ما تمت الإشارة إليه سابقاً والأخر وظيفي يستند على طبيعة وظيفة الشخص الأمر بالإنفاق.

ج- النفقة العامة هدفها تحقيق منفعة عامة: أي أن النفقة العامة يجب أن تكون موجهة لتغطية الحاجات العامة للمجتمع وبالتالي فإن النفقات التي تكون موجهة لتغطية حاجات خاصة لا تعتبر نفقات عامة، ويبرر وجود هذا الشرط بسببين اثنين هما:

- المبرر الوحيد للنفقات العامة هو وجود حاجات عامة تتولى الدولة فقط اشباعها.

- إذا هدف النفقات تحقيق منعة خاصة فإن ذلك لا يعتبر إنفاقا عاما لأنه يتعارض مع مبدأ المساواة والعدالة بين أفراد المجتمع في تحمل الأعباء والانتفاع من النفقات العامة.

### المطلب الثاني: تقسيمات النفقات العامة

نظرا لتزايد دور الدولة واتساع نشاطها تزايدت نفقاتها وتعددت لذلك أصبح من الضروري تقسيم وتبويب هذه النفقات وذلك وفقا لمعايير معينة.

#### أولا: معيار التأثير في الدخل الوطني

تنقسم النفقات العامة حسب هذا المعيار إلى نفقات حقيقية ونفقات تحويلية

**1- النفقات الحقيقية:** هي تلك النفقات التي تستخدمها الدولة لشراء مختلف السلع والخدمات اللازمة لسير عمل إدارات وأجهزة الدولة وما تحتاج إليه لإقامة المشاريع التي تشبع الحاجات العامة إلى جانب دفع أجور ورواتب العاملين في الدولة وهي تؤدي إلى زيادة مباشرة في الدخل الوطني.

**2- النفقات التحويلية:** هي تلك المبالغ النقدية التي تقدمها الدولة إلى فئات معينة من المجتمع وليس لها مقابل مباشر ولا تؤدي إلى زيادة الدخل الوطني، حيث يكون الهدف منها إعادة توزيع الدخل والثروة على الأفراد إلى جانب دعم الطبقات الفقيرة من أفراد المجتمع، وتنقسم التحويلية إلى ثلاثة أنواع وذلك حسب الهدف منها:

- اقتصادية: مثل الإعانات بغرض تخفيض أسعار السلع الضرورية.

- اجتماعية: مثل التأمينات الاجتماعية وتعويضات البطالة.

- مالية: مثل القروض التي تمنح لدعم مشاريع الشباب.

## ثانيا: من حيث معيار التكرار والدورية

تنقسم النفقات العامة وفق هذا المعيار إلى نفقات عادية ونفقات غير عادية

**1- النفقات العادية:** هي تلك النفقات التي تتكرر وتظهر كل سنة وبصفة منتظمة في ميزانية الدولة كمرتبات الموظفين وتكاليف صيانة المباني والأجهزة العامة ونفقات التعليم والصحة العامة.

**2- النفقات غير العادية:** هي تلك النفقات التي لا تتكرر كل سنة ولا تظهر بصفة منتظمة في ميزانية الدولة، بل تدعو الحاجة إليها في فترات معينة تزيد عن السنة أي أنها تأتي بصفة استثنائية لمواجهة ظروف اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية معينة وفي وقت محدد، ومن أمثلة ذلك النفقات الحربية ونفقات إصلاح ما تدمره الكوارث الطبيعية كالزلازل والفيضانات ونفقات إنشاء السدود...إلخ.

## ثالثا: التقسيم الوظيفي للنفقات العامة

ويقصد بالتقسيم الوظيفي للنفقات العامة تقسيمها وفقا للوظائف التي تؤديها الدولة ويعد هذا التقسيم أحدث التقسيمات للنفقات العامة وقد استخدم لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية ثم انتقل إلى باقي دول العالم، وبمأن الوظائف الأساسية للدولة تتمثل في ثلاثة وظائف هي الوظيفة الإدارية والاجتماعية والاقتصادية فإن أنواع النفقات العامة المدرجة ضمن هذا التقسيم هي<sup>1</sup>:

**1- النفقات الإدارية:** هي تلك النفقات المتعلقة بتسيير المرافق العامة واللازمة لقيام الدولة وتشمل هذه النفقات مرتبات الموظفين، أجور العمال ومعاشاتهم بالإضافة إلى نفقات الإدارة العامة، الدفاع، الأمن، العدالة والتمثيل الدبلوماسي.

**2- النفقات الاجتماعية:** هي تلك النفقات التي يكون الهدف منها تحقيق أهداف اجتماعية للأفراد مثل النفقات الخاصة بالتعليم، الصحة، التأمينات الاجتماعية...إلخ.

**3- النفقات الاقتصادية:** هي تلك النفقات التي يكون الهدف منها تحقيق أهداف اقتصادية للدولة مثل الاستثمارات العامة التي يكون الهدف منها توفير الخدمات العامة الأساسية مثل: المواصلات، الري والكهرباء...إلخ.

<sup>1</sup> السيد عبد المولى، المالية العامة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993، ص78-80.

رابعاً: من حيث الجهة القائمة بها

تنقسم النفقات العامة وفق هذا المعيار إلى نفقات وطنية ونفقات محلية

**1- النفقات الوطنية:** هي تلك النفقات التي ترد في الميزانية العامة للدولة وتتولى الحكومة القيام بها والتي من شأنها أن تخدم المرافق العامة التي يعم نفعها على جميع أفراد المجتمع بغض النظر عن الموقع الجغرافي الذي يعيشون فيه في حدود الدولة المعنية.

**2- النفقات المحلية:** هي تلك النفقات التي يتولى القيام بها الولايات ومجالس الحكم المحلية كالمجالس الشعبية الولائية والبلدية وهي نفقات تظهر في ميزانية هذه الهيئات<sup>1</sup>

**المطلب الثالث: تطور النفقات العامة والعوامل المحددة لحجمها**

إن ظاهرة تزايد النفقات العامة تعتبر من أهم الظواهر التي حاول الاقتصاديون تحليلها وتحديد أسبابها، ومن بين هؤلاء الاقتصاديين نجد الاقتصادي الألماني أدولف فاجنر الذي قام بدراسة النفقات العامة وتزايدها في بعض الدول الأوروبية، حيث كان من نتائج هذه الدراسة وجود علاقة طردية بين ازدياد الدور المالي للدولة وتطور النمو الاقتصادي وقد تم صياغة هذه النتيجة في قانون حمل اسمه والذي تضمن " أنه كلما حقق مجتمع معين معدلاً من النمو الاقتصادي فإن ذلك يتبعه اتساع في نشاط الدولة المالي وبالتالي زيادة الإنفاق العام بمعدل أكبر من الزيادة الحاصلة في نصيب الفرد من الناتج الوطني وهذا تحت تأثير التصنيع "

**أولاً: أسباب تزايد النفقات العامة**

تنقسم أسباب زيادة النفقات العامة إلى نوعين أسباب ظاهرية وأخرى حقيقية

**1- الأسباب الظاهرية لتزايد النفقات العامة:** ويقصد بها الأسباب التي تؤدي إلى زيادة وتصاعد الإنفاق العام دون أن يقابل ذلك زيادة وتحسين فعلي وملحوس في حجم ومستوى الخدمات العامة المقدمة، وتتمثل هذ الأسباب فيما يلي:

**أ- انخفاض قيمة العملة:** ويقصد بذلك انخفاض القدرة الشرائية للوحدة النقدية وذلك راجع إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، أي يجب دفع عدد أكبر من الوحدات النقدية للحصول على نفس السلعة أو

<sup>1</sup>بن نوار بومدين، النفقات العامة على التعليم، دراسة حالة قطاع التربية الوطنية بالجزائر 1980-2008، رسالة ماجستير تخصص تحليل اقتصادي، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2011، ص21.

الخدمة التي كان بالإمكان الحصول عليها في السابق بعدد أقل من الوحدات النقدية، وينتج عن ذلك تضخيم في أرقام النفقات العامة<sup>1</sup>.

**ب- اختلاف الطرق المحاسبية (القواعد المالية):** إن اختلاف الطرق المحاسبية المتبعة في إعداد الميزانية العامة من دولة إلى أخرى أو من فترة إلى أخرى قد يؤدي إلى زيادة النفقات العامة وذلك نظرا لاختلاف طريقة تسجيلها في الميزانية، فقديمًا كان مبدأ الإيرادات الصافية هو السائد بمعنى أن يخصم من حصيلة إيرادات الضرائب تكاليف جبايتها فلا يظهر في الميزانية إلا الإيراد الصافي للضرائب وهو ما يترتب عنه تسجيل النفقات بأقل من حجمها الحقيقي، أما في العصر الحديث فتظهر الميزانية كافة النفقات والإيرادات مما أدى إلى تسجيل نفقات لم تكن مسجلة من قبل في الميزانية وهي نفقات غير حقيقية يرجع سببها إلى اختلاف الطرق المحاسبية<sup>2</sup>.

**ج- اتساع مساحة إقليم الدولة وزيادة عدد سكانها:** إن اتساع وزيادة مساحة إقليم الدولة عن طريق ضم أقاليم جديدة يترتب عنه زيادة النفقات العامة للدولة وهي تعتبر زيادة ظاهرية، أما بالنسبة لزيادة عدد السكان فهو عامل يختلف عن باقي العوامل وذلك لأن الزيادة الناجمة عنه ليست زيادة ظاهرية بحجة بل من الطبيعي أن تزداد نفقات الدولة بازدياد عدد سكانها.

**2- الأسباب الحقيقية لزيادة النفقات العامة:** ويقصد بها الأسباب التي تؤدي إلى زيادة النفقات العامة مع زيادة المنفعة الفعلية المترتبة عنها وهي تتمثل في:

**أ- الأسباب السياسية:** إن تنامي الوعي السياسي أدى إلى زيادة عدد الأحزاب السياسية والتي تكون بحاجة إلى تمويل والذي تحصل عليه من الدولة وهو ما يؤدي إلى زيادة النفقات العامة، بالإضافة إلى زيادة التمثيل الدبلوماسي والمشاركة في نشاطات المنظمات الدولية عن طريق تقديم إعانات ومساعدات لدول أخرى خاصة في حالة الحرب والكوارث الطبيعية.

**ب- الأسباب الاقتصادية:** وهي أسباب مرتبطة بالدور الاقتصادي للدولة الذي يهدف إلى تحقيق التوازن العام للاقتصاد الوطني وهو ما يتطلب نفقات كبيرة مما يؤدي إلى زيادة النفقات العامة، ومن مظاهرها تطور حجم الدخل القومي، ازدياد دور الدولة في الاقتصاد الوطني والتنافس الدولي في المجال الاقتصادي.

<sup>1</sup>عمر علي جلاب، المالية العامة، منشورات الجامعة اللبنانية- قسم الدراسات الاقتصادية، بيروت، 1985، ص233-308.

<sup>2</sup>محززي محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص55.

**ج- الأسباب الاجتماعية:** وهي مرتبطة بالدور الاجتماعي للدولة والذي يهدف إلى توفير الظروف المعيشية المناسبة والمقبولة لمختلف فئات المجتمع ومن مظاهرها توفير السكنات الاجتماعية وتقديم منح لذوي الاحتياجات الخاصة وغيرها من الإعانات وهو ما يؤدي إلى زيادة النفقات العامة.

**د- الأسباب العسكرية:** تعتبر الأسباب العسكرية الناتجة عن الحروب عامل أساسي في زيادة النفقات العامة بسبب زيادة تمهات الدول على اقتناء الأسلحة رغبة منها في إيجاد ترسانة حربية للدفاع عن نفسها وذلك نظرا لزيادة موجة التوترات.

**و- الأسباب الإدارية:** إن تطور دور الدولة وانتقالها من دولة حارسة إلى دولة متدخلة أدى إلى تضخم الجهاز الإداري بها وازدياد هيئاته ومؤسساته وارتفاع عدد الموظفين والعاملين به، وهو ما يؤدي بالضرورة إلى زيادة النفقات العامة لمواجهة تكاليف إقامة المؤسسات الإدارية الجديدة ودفع مرتبات وأجور العاملين بها.

**ي- الأسباب المالية:** وهي مرتبطة بالجانب المالي للدولة ومن أهمها:

- سهولة لجوء الدولة إلى القروض خاصة الداخلية منها وذلك نظرا لما لها من امتيازات للسلطة العامة، لكن مثل هذه المصادر من شأنه أن يصبح عائقا رئيسيا في وجه التنمية بسبب الزيادة الكبيرة في العبء الناجم عن خدمة الدين، زيادة عن ذلك ما ينجر عن هذا النوع من التمويل من استنزاف للموارد وتحميل الأجيال القادمة أعباء إضافية<sup>1</sup>.

- وجود فائض في الإيرادات وقد يحدث هذا الأمر نتيجة لسوء تقدير النفقات الواجب تغطيتها، فقد تحصل الدولة على إيرادات أكثر مما يتطلبه تغطية نفقاتها حيث يؤدي هذا الفائض إلى التوسع في النفقات العامة بهدف تحسين مستوى الخدمات العامة، وفي كثير من الأحيان يؤدي ذلك إلى إسراف وتبذير المال العام خاصة في حالة فساد الأنظمة وغياب الرقابة الفعلية.

### ثانيا: العوامل المحددة لحجم النفقات العامة

يكتسي موضوع تحديد حجم النفقات العامة أهمية كبيرة في المجال الاقتصادي، حيث تختلف طرق وعوامل تحديده من نظرية اقتصادية إلى أخرى فالنظرية التقليدية مثلا ربطت بين حجم النفقات العامة والدخل القومي بل وذهبت إلى أبعد من ذلك حيث حدد بعض كتابها حجم النفقات العامة كنسبة من الدخل

<sup>1</sup>بيداري محمود، "العوامل المفسرة لنمو الإنفاق الحكومي في الاقتصاد الجزائري"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة وهران، 2014، ص 69.

القومي فاقترح بعضهم أن تكون النسبة 15% بينما حددها آخرون ب16% في حين أن الحد الأقصى لها هو 25% ، ويرجع سبب ذلك لافتراضها أن الإنفاق العام ذو طبيعة استهلاكية وبالتالي يجب تحديده في أضيق الحدود، بينما هناك نظريات أخرى ترى أن حجم النفقات العامة يختلف باختلاف الغرض والهدف منها والظروف الاقتصادية والاجتماعية للدول، وفي ضوء ما تقدم فإن العوامل المحددة لحجم النفقات العامة هي:

### 1- دور الدولة: يعتبر دور الدولة من أهم العوامل المحددة لحجم النفقات العامة حيث أن هذه الأخيرة

زادت وتطورت بتطور دور الدولة، ففي عهد الدولة الحارسة كان حجم النفقات العامة صغيرا وذلك لاقتصار دور الدولة على وظائف محددة لا يمكن للقطاع الخاص القيام بها كالأمن الداخلي والقضاء إضافة إلى شق الطرق العامة وبناء المستشفيات والمدارس، أما في عهد الدولة المتدخلة فإن حجم النفقات العامة أخذ بالزيادة والارتفاع نظرا لتعدد وظائف الدولة وضخامة الأجهزة المسخرة للقيام بها.

### 2- الإيرادات العامة: إن حجم الإيرادات العامة يؤثر تأثيرا كبيرا على حجم النفقات العامة حيث لا

يمكن للدولة صرف أموال أكثر من الأموال المحصلة، وقد تطور مفهوم الإيرادات العامة مع تطور المالية العامة ففي عهد الدولة الحارسة نجد أن الدولة لا تلجأ إلى تحصيل الإيرادات من الأفراد إلا لغرض تغطية نفقاتها أي أن حجم الإيرادات لا يجب أن يزيد عما يلزم لتغطية النفقات العامة وبالتالي يجب أن تكون الميزانية العامة متوازنة، بمعنى أن يتم تغطية النفقات العامة عن طريق الإيرادات العادية أي عدم اللجوء إلى القروض العامة وهو ما يدعو إلى إقرار النفقات العامة في الميزانية قبل الإيرادات العامة حتى لا يكون هناك فائض في الإيرادات، إلا أن الأحداث التي وقعت في العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين وأهمها الأزمة الاقتصادية العالمية سنة 1929 وتطور دور الدولة من دولة حارسة إلى دولة متدخلة عوامل بينت أنه لا يمكن الاستمرار في تطبيق مفهوم المالية العامة الذي جاءت به المدرسة التقليدية والذي يقضي بوجود تحقيق التوازن في الميزانية العامة للدولة، وعل إثر ذلك توسعت النفقات العامة من ناحية وتم اللجوء إلى القروض العامة لتمويل بعض النفقات من ناحية أخرى وأصبح توازن الميزانية ليس أمرا مهما بقدر أهمية التوازن الاقتصادي.

### 3- حالة النشاط الاقتصادي: تعتبر حالة النشاط الاقتصادي محددًا مهما لحجم النفقات العامة، فإذا

كان اقتصاد الدولة يعاني من ظاهرة الارتفاع المستمر في مستويات الأسعار (ارتفاع معدلات التضخم) فإن علاج ذلك يكون بخفض حجم النفقات العامة لأن ذلك يؤدي إلى تقليص الدخول الموزعة وهو ما يؤدي إلى تقليص الطلب الكلي على السلع والخدمات، وإذا كان الاقتصاد يعاني من حالة ركود أي أن

## الفصل الثاني: مدخل إلى الموازنة العامة في الجزائر

---

العرض الكلي للسلع والخدمات يفوق كثيرا الطلب عليها فإن علاج ذلك يكون بزيادة حجم النفقات العامة لأن زيادتها تؤدي إلى زيادة الدخل الموزعة والذي يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات.

### خلاصة الفصل

إن الميزانية العامة عبارة عن خطة مالية أو برنامج يخطط ويوضع ويدرس من طرف السلطة العمومية، حيث يتم فيه مقابلة النفقات العامة اللازمة لتلبية الحاجات العامة بالإيرادات اللازمة لتغطيتها لفترة زمنية محددة عادة ما تكون سنة، ويتم ذلك وفق مراحل ومبادئ متفق عليها مسبقاً، حيث أن النفقات العامة تكون محدودة ومعلومة بينما الإيرادات فتكون الدولة ملزمة بالعمل على تحصيلها وتنويع مصادرها.

للميزانية العامة أهمية كبيرة فهي تعتبر أداة من أدوات تنفيذ الخطة الاقتصادية والمالية للبلد وأهم وسيلة لتحقيق التكامل الاقتصادي وزيادة الإنتاج الوطني، كما أنها تعكس الأهداف التي تضعها وتنفذها الحكومة في مختلف المجالات.

باختصار يمكن القول بأن الموازنة العامة للدولة ليست مجرد بيان يتضمن الإيرادات العامة والنفقات العامة وإنما هي كذلك وثيقة الصلة بالاقتصاد الوطني والأداة الرئيسية التي يمكن من خلالها تحقيق أهداف الدولة.

## الفصل الثالث

دراسة مدى مساهمة الحماية البترولية في تحقيق التوازن في الموازنة العامة  
للدولة

- دراسة حالة الجزائر في الفترة 2000-2021

## تمهيد

لعب البترول دورا رئيسيا في توجيه مسار التنمية منذ أوائل السبعينات وحتى يومنا هذا وذلك بالنسبة للدول المنتجة له وكذلك المستوردة له وذلك من خلال الفوائض المالية التي يوفرها والتي تعتبر من أهم مصادر الإيرادات العامة.

كما تظهر أهمية هذه المادة باعتبارها سلعة استراتيجية في المجال الصناعي والذي يكتسي أهمية كبيرة في السياسة الاقتصادية لأي بلد، وتمثل تجارة البترول الخام ومشتقاته نسبة كبيرة من التجارة الدولية خاصة وأنه موجه من مجموعة من الدول إلى مجموعة دول أخرى أي أن أي تغيير في أسعار هذه المادة يؤدي إلى تغيرات لها أثر كبير على الميزان التجاري ومن ثم على الأداء الاقتصادي لكل من الدول المنتجة والمستوردة له.

وجدير بالذكر أن قطاع المحروقات هو من القطاعات الاستراتيجية في الجزائر والتي تحقق منها عوائد كبيرة لتمويل البرامج التنموية وتحديد معالم السياسة الاقتصادية الجزائرية، إلا أن هذا الاعتماد الكبير على هذا القطاع أمر في غاية الخطورة لأن ارتباط الاقتصاد الجزائري بالعوائد الطاقوية يخضع لتقلبات الأسعار في الأسواق العالمية و انخفاض أسعار الصرف، ولذلك وجب إيجاد طاقات بديلة للبترول لتمويل الميزانية العامة، ونظرا لهذه الأهمية الكبيرة للبترول في الاقتصاد الجزائري سنتطرق في هذا الفصل إلى مدى مساهمة الجباية البترولية في تحقيق التوازن الميزانية العامة للدولة.

## المبحث الأول: مساهمة الجباية البترولية في الميزانية العامة للدولة في الفترة

2021-2000

يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصادا ريعيا وذلك نظرا لاعتماده بشكل كبير على عائدات قطاع واحد وهو قطاع المحروقات حيث أن مساهمة القطاعات الأخرى مثل الصناعة والزراعة والسياحة تكاد تكون منعدمة، وتتمثل عائدات قطاع المحروقات في الجباية البترولية والتي سنتطرق إليها في هذا المبحث من حيث تطورها عبر السنوات من 2000 إلى 2021 ومدى مساهمتها في الميزانية العامة للدولة.

## المطلب الأول: مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات الجبائية في الفترة 2021-2000

الإيرادات الجبائية عبارة عن الإيرادات المتأتية من مختلف الضرائب والرسوم التي تفرضها الدولة وهي تحتل حيزا مهما وكبيرا ضمن مصادر الإيرادات العامة للدولة، حيث تعتبر الممول الأول والرئيسي لنفقات الدولة، وهي تنقسم إلى نوعين إيرادات الجباية العادية وإيرادات الجباية البترولية، وفي هذا المطلب سنقوم بدراسة تطور الجباية البترولية ومدى مساهمتها في الإيرادات الجبائية في الفترة الممتدة من 2000 إلى 2021، الجدول التالي يوضح تطور الجباية البترولية والإيرادات الجبائية خلال الفترة 2021-2000 بالمليون دج إلى جانب نسبة مساهمة الجباية البترولية في مجموع الإيرادات الجبائية.

الجدول رقم 3-1 تطور الجباية البترولية والإيرادات الجبائية خلال الفترة 2021-2000 بالمليون

دج ونسبة مساهمة الجباية البترولية في مجموع الإيرادات الجبائية.

الفصل الثالث: دراسة دور الجباية البترولية في تحقيق التوازن في الموازنة العامة للدولة

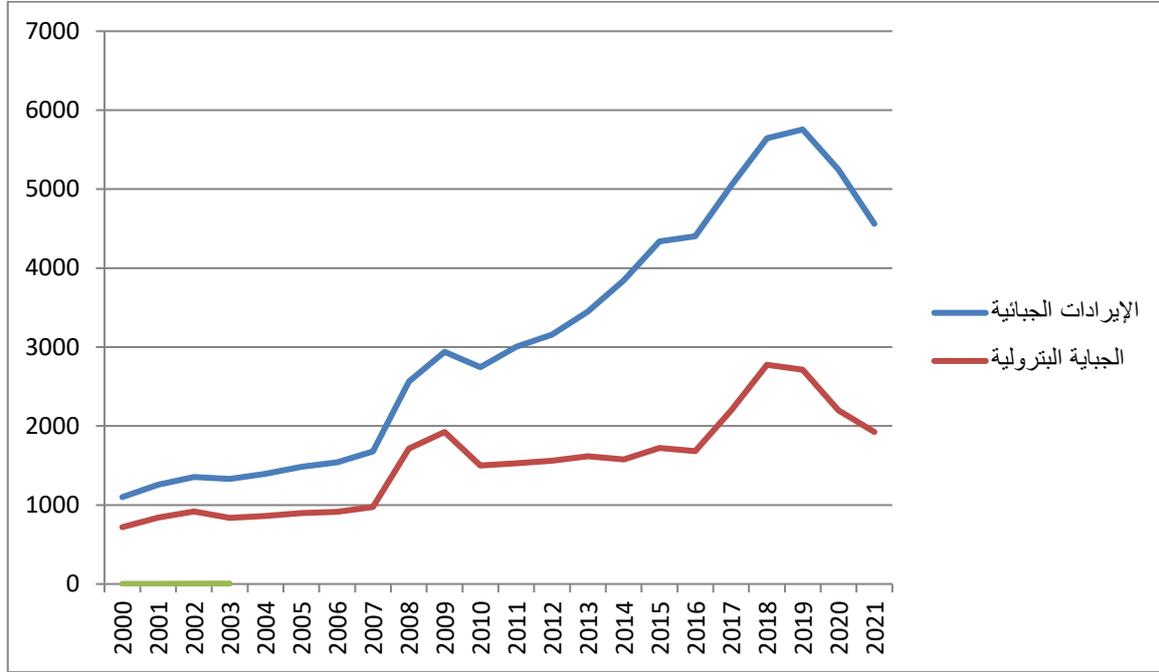
الوحدة: مليار دج

السنوات	الإيرادات العامة الجبائية	الجباية البترولية	نسبة الجباية البترولية من الإيرادات العامة الجبائية
2000	1100,75	720	65,40994776
2001	1256,44	840,6	66,90331413
2002	1355,25	916,4	67,61852057
2003	1330,44	836,06	62,84086468
2004	1394,5	862,2	61,82861241
2005	1484,36	899	60,56482255
2006	1542,144	916	59,39782537
2007	1677,788	973	57,99302415
2008	2564	1715,4	66,90327613
2009	2941,6	1927	65,50856677
2010	2746,2	1501,7	54,68283446
2011	3002,9	1529,4	50,93076693
2012	3157,35	1561,6	49,45919838
2013	3447,3	1615,9	46,87436545
2014	3845,18	1577,73	41,03136914
2015	4339,31	1722,94	39,70539095
2016	4405,23	1682,55	38,19437351
2017	5045,494	2200,12	43,60564099
2018	5645,994	2776,218	49,17146564
2019	5755,89	2714,469	47,15984843
2020	5247,19	2200,325	41,93339673
2021	4562,66	1927,05692	42,23538287

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على:- النشرات الإحصائية لسنوات 2000-2011، الديوان الوطني للإحصائيات - الجزائر لسنوات 2012-2017، قوانين المالية لسنوات 2018-2021.

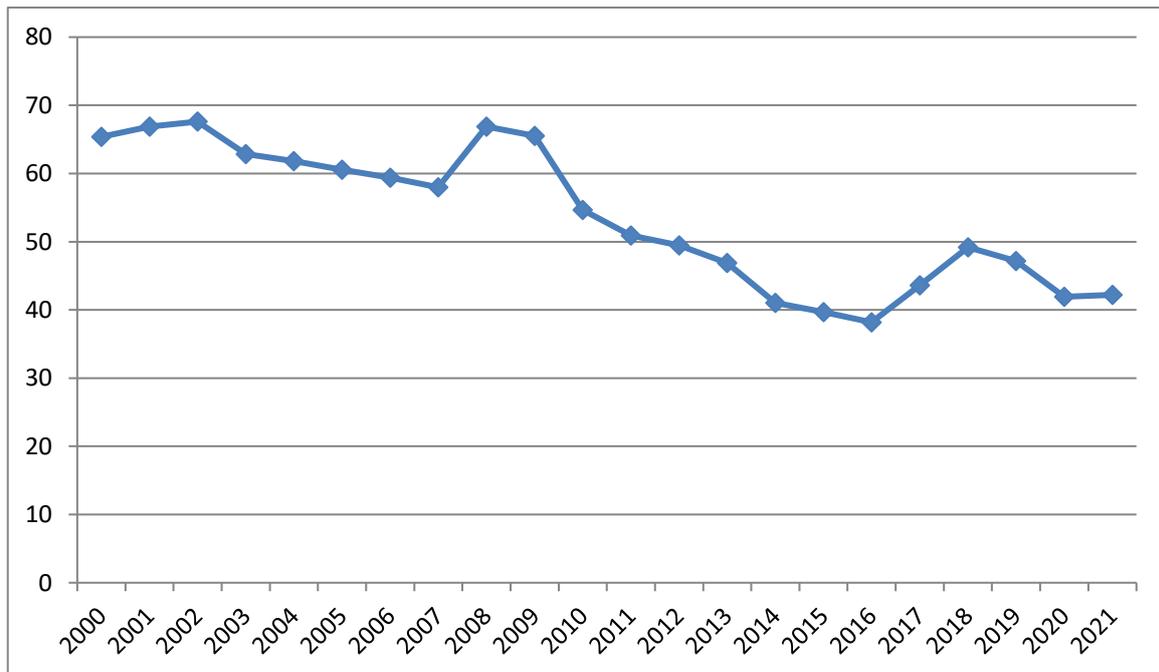
الشكل رقم 3-1 تطور الجباية البترولية والإيرادات الجبائية في الجزائر خلال الفترة 2000-2021

بالمليار دج



المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على معطيات الجدول رقم 3-1

الشكل رقم 3-2 تطور نسبة مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات الجبائية



المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على معطيات الجدول رقم 3-1 باستعمال برنامج excel

## الفصل الثالث: دراسة دور الجباية البترولية في تحقيق التوازن في الموازنة العامة للدولة

من خلال المنحنى البياني الأول نلاحظ أن مداخيل الجباية البترولية في الجزائر تتصف بالتذبذب من سنة إلى أخرى وذلك نتيجة ارتباطها بأسعار البترول في السوق العالمية، ففي الفترة من 2000 إلى 2002 نلاحظ أن الجباية البترولية أخذت منحى تصاعدي حيث قدرت قيمتها سنة 2000 ب 720 مليار دج لتصل في نهاية سنة 2002 إلى 916.4 مليار دج وذلك بسبب استقرار الأوضاع الداخلية للبلاد وتحسن أسعار البترول بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، أما في نهاية سنة 2003 فنلاحظ أنها انخفضت لتصل إلى 836.06 مليار دج وذلك بسبب تراجع أسعار البترول في هذه الفترة، إلا أن هذا الانخفاض لم يدم فترة طويلة حيث نلاحظ أنها عادت للارتفاع بطريقة منتظمة في الفترة من 2004 إلى 2009 حيث قدرت قيمتها في نهاية سنة 2004 ب 862.2 مليار دج لتصل في نهاية سنة 2009 إلى 1927 مليار دج وذلك نظرا لتحسن أسعار البترول خاصة في الأسواق الصينية، وخلال سنة 2010 نلاحظ أنها انخفضت لتصل إلى 1501.7 مليار دج في نهاية السنة وذلك بسبب الأزمة المالية العالمية للرهن العقاري ، لتعاود الارتفاع في الفترة من 2011 إلى 2013 حيث قدرت قيمتها في نهاية 2011 ب 1529.4 مليار دج لتصل في نهاية 2013 إلى 1615.9 مليار دج ويعود ذلك إلى ارتفاع أسعار البترول ، وفي سنة 2014 انخفضت من جديد لتصل في نهاية السنة إلى 1577.73 مليار دج ، وفي سنة 2015 ارتفعت من جديد لتصل إلى 1722.94 مليار دج وذلك نظرا لتحسن أسعار البترول ، لكن في سنة 2016 عرفت الجباية البترولية انخفاضا حيث قدرت قيمتها ب 1682.550 مليار دج وذلك بسبب سياسة الدولة التي عملت على إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية إلى جانب ارتفاع نسبة المخزون الخام للولايات المتحدة الأمريكية، وفي الفترة من نهاية بداية 2017 إلى نهاية 2018 شهدت الجباية البترولية ارتفاعا كبيرا حيث وصلت قيمتها إلى 2776.218 مليار دج، أما في الفترة من 2019 إلى 2021 شهدت الجباية البترولية انخفاضا محسوسا حيث قدرت قيمتها في نهاية 2019 ب 2714.469 مليار دج لتصل في نهاية سنة 2021 إلى 1919.231 مليا دج وذلك نتيجة ظهور وباء كورونا ( covid 19) وما خلفه من نتائج سلبية على الأسواق العالمية.

## الفصل الثالث: دراسة دور الجباية البترولية في تحقيق التوازن في الموازنة العامة للدولة

أما الإيرادات الجبائية فنلاحظ أنها تتأثر بشكل كبير بتطور الجباية البترولية، حيث كلما ارتفعت الجباية البترولية ارتفعت الإيرادات الجبائية، وكلما انخفضت الجباية البترولية انخفضت الإيرادات الجبائية أي أن هناك علاقة طردية بينهما.

أما من خلال المنحنى البياني الثاني والذي يظهر لنا تطور نسبة مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات الجبائية فنرى أن هذه النسبة قد عرفت تذبذبا وتفاوتا من سنة إلى أخرى حيث تراوحت قيمتها ما بين 67.61% والتي تعتبر أكبر نسبة تم تسجيلها وذلك في سنة 2002 و 38.19% والتي تعتبر أدنى نسبة تم تسجيلها وذلك في سنة 2016، ويعود سبب هذا التفاوت إلى اختلاف وتفاوت قيمة الإيرادات الجبائية والجباية البترولية من سنة لأخرى.

### المطلب الثاني: مساهمة الجباية البترولية في الميزانية العامة للدولة في الفترة 2000-2021

الميزانية العامة هي وثيقة تبين مجموع الإيرادات والنفقات العامة للدولة لسنة مقبلة، حيث توضح مختلف مصادر الإيرادات العامة للدولة وأوجه إنفاقها ونجد من أهم هذه المصادر الجباية البترولية، وبعد تناولنا في المطلب السابق مدى مساهمة وتأثير الجباية البترولية على مجموع الإيرادات الجبائية سنتطرق في هذا المطلب إلى كدس مساهمة وتأثير الجباية البترولية على مجموع الميزانية العامة للدولة (مجموع الإيرادات العامة) في الفترة من 2000 إلى 2021.

الجدول التالي يوضح تطور الجباية البترولية ونسبة مساهمتها في مجموع الميزانية العامة في الفترة 2000-

2021

الجدول رقم 3-2 تطور الجباية البترولية ونسبة مساهمتها في مجموع الميزانية العامة في الفترة 2000-

2021

الفصل الثالث: دراسة دور الجباية البترولية في تحقيق التوازن في الموازنة العامة للدولة

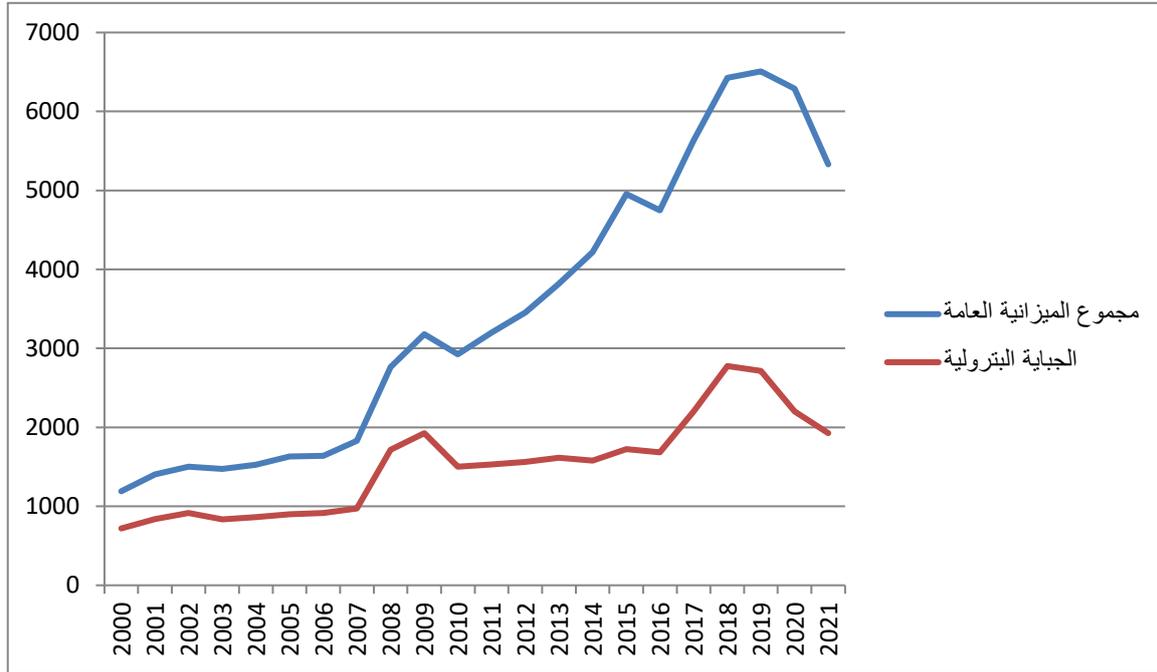
الوحدة: مليار دج

نسبة الجباية البترولية من مجموع الميزانية العامة	الاجباية البترولية/	مجموع الميزانية العامة	السنوا ت
60,4660928	720	1190,75	2000
59,89568489	840,6	1403,44	2001
61,08315281	916,4	1500,25	2002
56,6651304	836,06	1475,44	2003
56,42670157	862,2	1528	2004
55,16149617	899	1629,76	2005
55,91182047	916	1638,294	2006
53,13200327	973	1831,288	2007
62,08469055	1715,4	2763	2008
60,62226696	1927	3178,7	2009
51,36826982	1501,7	2923,4	2010
47,81765883	1529,4	3198,4	2011
45,18976169	1561,6	3455,65	2012
42,30104712	1615,9	3820	2013
37,40309802	1577,73	4218,18	2014
34,78789347	1722,94	4952,7	2015
35,44128086	1682,55	4747,43	2016
39,0402721	2200,12	5635,514	2017
43,21304882	2776,218	6424,49	2018
41,7103674	2714,469	6507,9	2019
34,98286014	2200,325	6289,723	2020
36,14243713	1927,05692	5331,84	2021

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على:- النشرات الإحصائية لسنوات 2000-2011، الديوان

الوطني للإحصائيات - الجزائر لسنوات 2012-2017، قوانين المالية لسنوات 2018-2021.

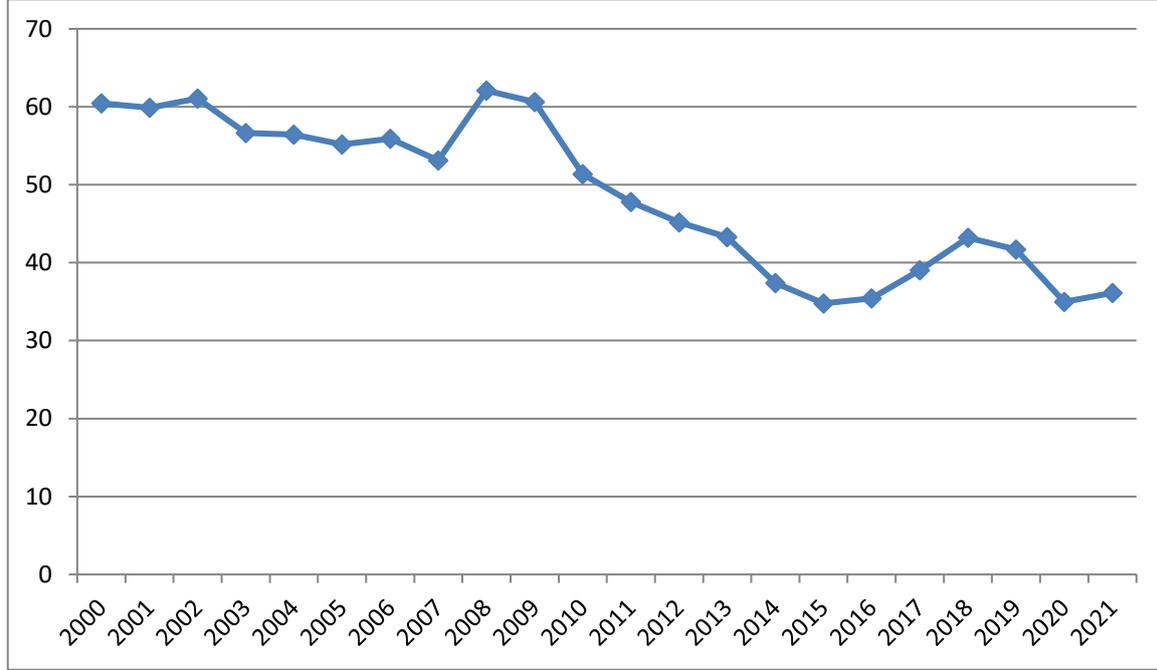
الشكل رقم 3-3 تطور الجباية البترولية ومجموع الميزانية العامة في الفترة 2000-2021.



المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على معطيات الجدول رقم 3-2.

من المنحنى البياني السابق نلاحظ أن مجموع إيرادات الميزانية العامة تميز بعدم الاستقرار والتفاوت من سنة إلى أخرى حيث يرتفع في فترات معينة ثم ينخفض في فترات أخرى ويعود إلى الارتفاع مجددا فمثلا في سنة 2000 قدر مجموع الإيرادات العامة ب 1190.75 مليار دج ثم ارتفع في سنتي 2001 و 2002 ليصل إلى 1403.25 مليار دج و 1500.25 مليار دج على التوالي لينخفض مجددا في سنة 2003 ليصل إلى 1475.44 مليار دج وفي الفترة الممتدة من 2017 إلى 2019 نلاحظ ارتفاع منتظم في مجموع الإيرادات العامة حيث قدر في 2017 ب 5635.541 مليار دج ليصل في نهاية سنة 2019 إلى 6507.9 مليار دج بينما في الفترة الموالية 2020-2021 فنلاحظ أنه انخفض ليصل إلى 6289.723 مليار دج في نهاية 2020 و 5331.84 مليار دج في نهاية سنة 2021 ويعود سبب هذا التذبذب إلى عدم استقرار قيمة الجباية البترولية من سنة إلى أخرى ، كما نلاحظ أن مجموع الإيرادات العامة يتناسب طرديا مع مجموع الجباية البترولية، حيث كلما ارتفعت قيمة الجباية البترولية ارتفع معها مجموع الإيرادات العامة وكلما انخفضت انخفض أيضا مجموع الإيرادات العامة.

الشكل رقم 3-4 نسبة مساهمة الجباية البترولية في مجموع الميزانية العامة



المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على معطيات الجدول رقم 3-2.

من المنحنى البياني السابق نلاحظ أن نسبة مساهمة الجباية البترولية في مجموع الميزانية العامة (مجموع الإيرادات العامة) هي في حالة غير مستقرة ومتفاوتة من سنة إلى أخرى، حيث تراوحت قيمتها ما بين 62.08% والتي تعتبر أكبر نسب تم تسجيلها وذلك سنة 2008 و 34.78% والتي تعتبر أدنى نسبة تم تسجيلها وذلك سنة 2015، ويعود سبب تراجعها المستمر إلى تبني الدولة لسياسة التخلي عن العوائد البترولية واستبدالها بالجبائية العادية مع تنشيط قطاع الاستثمار الداخلي والخارجي من خلال برامج دعم مختلفة.

### المطلب الثالث: آثار ونتائج تقلبات الجباية البترولية على الاقتصاد الجزائري

لقد شهدت الجباية البترولية تقلبات واختلافات كثيرة في فترات مختلفة وذلك نتيجة تقلبات أسعار البترول، و لم تمر هذه التقلبات على الاقتصاد الجزائري مرور الكرام بل كان لها آثار ونتائج كبيرة عليه، حيث انقسمت هذه الآثار إلى قسمين: آثار مباشرة وأخرى غير مباشرة.

### أولا: الآثار المباشرة

تمثلت الآثار المباشرة لتقلبات الجباية البترولية على الاقتصاد الجزائري فيما يلي:

**1- عجز الميزانية العامة:** على ضوء ما تمت دراسته سابقا فإن الجباية البترولية تعتبر الممول الرئيسي للميزانية العامة للدولة ومساهما كبيرا في تحقيق توازنها، وقد ظهر ذلك جليا خلال أزمة انهيار أسعار البترول سنة 1986 والتي أدت إلى انخفاض حجم الجباية البترولية مما أدى حدوث عجز كبير في الميزانية العامة، ولمواجهة هذا العجز قامت الجزائر باتباع سياسة التصحيح المدعومة من قبل المؤسسات المالية الدولية ومن بين الإجراءات المتبعة تخفيض ورفع الدعم عن المواد الأساسية، الحد من الاستثمارات العمومية وتقليصها وفتح المجال للاستثمارات الخاصة وذلك بحد تخفيض النفقات العامة، كما لجأت إلى عدة تدابير لزيادة الإيرادات ومن بينها تحسين الإجراءات الإدارية وتطوير الأجهزة الضريبية ورفع الرسوم على المنتجات البترولية ووضع نظامك صرف أكثر واقعية ومصداقية.

**2- تدهور حجم الاستثمارات العمومية:** إن أزمة انهيار أسعار البترول سنة 1986 كان لها أثرا كبيرا على توازن الميزانية، حيث أدى ذلك الانهيار إلى حدوث عجز كبير في الميزانية وذلك بسبب انخفاض حجم الجباية البترولية، وللتخفيف من حدة هذا العجز اتبعت الجزائر مجموعة من الإجراءات كان الهدف منها تقليص حجم النفقات العامة ومن بينها تقليص حجم الاستثمارات العمومية والحد منها وفتح المجال أمام الاستثمارات الخاصة، وهو الأمر الذي أدى إلى تدهور حجم الاستثمارات العمومية وحدث ركود في قطاع الإنتاج في مختلف المجالات.

**3- تراكم المديونية العمومية الداخلية:** بمأن الجباية البترولية تعتبر ممولا رئيسيا لإيرادات الميزانية العامة للدولة فقد كان لانخفاض أسعار البترول أثرا على حجم إيرادات الجباية البترولية حيث أدلى ذلك إلى انخفاضها وتقليصها، وهو ما أثر سلبا على مجموع الإيرادات الكلية للميزانية حيث جعلها غير قادرة على تغطية كافة النفقات العمومية، هذا الأمر دفع الدولة إلى اللجوء إلى التمويل التضخمي عن طريق الإصدار النقدي الجديد من طرف البنك لتمويل الميزانية العامة مما أدى إلى ارتفاع حجم المديونية الداخلية اتجاه الخزينة

العمومية، وبهدف التخفيف من حجم وعبء هذه المديونية قامت الجزائر باتخاذ مجموعة من الإجراءات كان هدفها منح اللامركزية تدريجيا في صنع القرار وتطوير آليات السوق، فقامت بمنح جميع المؤسسات الاستقلالية من الناحيتين القانونية والتشغيلية وذلك بإلغاء مبالغ كبيرة من الديون المستحقة على المؤسسات العمومية، كما شمل البرنامج إعادة رسملة البنوك وتم تمويل هذا البرنامج عن طريق صندوق التطهير الذي تم إنشاؤه ودعمه عن طريق قرض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير وكان الهدف منه تطهير المؤسسات العمومية وإعادة هيكلتها.

### ثانيا: الآثار غير المباشرة

تمثل الآثار غير المباشرة لانخفاض الجباية البترولية فيما يلي:

- 1- تدهور الناتج الداخلي الخام:** إن انخفاض وتدهور حجم الاستثمارات العمومية أدى إلى حدوث ركود في قطاع الإنتاج في مختلف المجالات خاصة الصناعة وقطاع البناء والأشغال العمومية، هذا الأمر أثر سلبا على معدلات نمو الناتج الداخلي الإجمالي وهو ما نتج عنه لجوء الدولة للاستدانة من المؤسسات المالية الدولية لتسوية عجزها وتمويل نظامها الإنتاجي، وكان من نتائج ذلك ارتفاع ديون الجزائر واشتداد الخناق على اقتصادها بسبب عبء المديونية الخارجية والتي تعتبر من أهم القيود المعرقة لمسار التنمية في الجزائر وإنجاز المشاريع الاستثمارية الجديدة وهو ما أدى إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي.
- 2- ارتفاع معدلات التضخم:** بسبب انهيار أسعار البترول في السوق العالمية خاصة أزمة سنة 1986 عرفت مستويات معدلات التضخم ارتفاعا كبيرا وذلك بسبب الارتفاع الكبير في مستوى الطلب الكلي على السلع والخدمات وعجز الجهاز الإنتاجي على تلبية هذا الطلب.
- 3- ارتفاع معدلات البطالة:** مع حالة الانكماش الاقتصادي التي يسببها انهيار أسعار البترول مثلما حدث في سنة 1986 فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض إيرادات الجباية البترولية وبالتالي انخفاض الموارد المالية من العملة الصعبة وهو ما يؤثر سلبا ومباشرة على سياسة الاستثمارات وهو ما ضرب بعمق سوق الشغل في ظل غياب سياسة تشغيلية واضحة الأهداف.

## المبحث الثاني: دور صندوق ضبط الموارد في توازن الميزانية العامة

نظرا لكون الإيرادات البترولية تتصف بالتذبذب وعدم اليقين ومن أجل الاستغلال الأمثل لها باعتبارها المصدر الرئيسي للإيرادات العامة، أنشأت معظم الدول المصدرة للبترول ما يسمى بصناديق الثروة السيادية أو صناديق النفط بهدف الاستثمار والادخار واستعمال الفوائض في تمويل مختلف برامج التنمية أو لسداد ديونها، اختلفت تسمية هذه الصناديق ونطاق عملها وظروف إنشائها من دولة إلى أخرى، أما بالنسبة للجزائر فقد تم إنشاء ما يسمى بصندوق ضبط الموارد والذي يعمل كآلية لامتناع الفوائض المالية الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط ولمواجهة أي اختيارات فيها.

### المطلب الأول: ماهية صندوق ضبط الموارد

أنشئ صندوق ضبط الموارد FOND DE REGULAION DES RECETTES بموجب المادة 10 من قانون المالية التكميلي لسنة 2000 لا الصادر في 27 جوان 2000، وهو يعمل على امتصاص فائض إيرادات الجباية البترولية الذي يفوق تقديرات قانون المالية الذي تعده الحكومة خلال السنة، ينتمي إلى الحسابات الخاصة للخزينة ويمتاز باستقلالته عن الموازنة العامة للدولة أي أنه لا يخضع لقواعد ومبادئ إعداد وتنفيذ الموازنة العامة كما أنه لا يخضع لرقابة السلطة التشريعية، ويعمل أيضا على تغطية العجز الذي يرد في الميزانية أو الخزينة العمومية ويمول من الفرق بين سعر السوق العالمي للبرميل والسعر المرجعي للميزانية، ويعد من أهم الحلول المالية حيث يجنب الدولة الصدمات الناتجة عن أسعار البترول ويحافظ على إنجاز المشاريع المبرمجة في الميزانية<sup>1</sup>.

حدد قانون المالية نوع ومصادر التمويل، الأهداف ومجال عمل الصندوق، مع أنه أدخلت تعديلات على بعض القواعد المسيرة للصندوق من خلال قانون المالية لسنة 2004 وقانون المالية التكميلي لسنة 2006 وفيما يلي عرض لأهم العناصر الخاصة بالصندوق:

**أولا: مصادر تمويل الصندوق:** تتمثل فيما يلي:

<sup>1</sup> عبد الرحمن تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق، دار الخلدونية، الجزائر، 2011، ص114، بتصرف.

## الفصل الثالث: دراسة دور الجباية البترولية في تحقيق التوازن في الموازنة العامة للدولة

- فائض قيمة الجباية البترولية الناتج عن تجاوز هذه الأخير لتقديرات الميزانية العامة.

- كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق.

- أضاف قانون المالية لسنة 2004 تسبيقات بنك الجزائر الموجهة للتسيير النشط للمديونية الخارجية

### ثانيا: أهداف الصندوق

في قانون المالية التكميلي كانت أهداف الصندوق مقتصرة على:

- تمويل عجز الميزانية العامة للدولة الناتج عن انخفاض إيرادات الجباية البترولية لمستوى أقل من تقديرات قانون المالية.

- تخفيض المديونية العمومية الداخلية والخارجية بالتنسيق مع البنك المركزي.

أدخلت بعض التعديلات خلال سنتي 2004 و 2006 حيث أضاف قانون المالية لسنة 2004 تسبيقات بنك الجزائر لتكون مصدر من مصادر تمويل الصندوق وهي موجهة للتسيير النشط للمديونية الخارجية، وعدل قانون المالية التكميلي لسنة 2006 الهدف الرئيسي ليصبح تمويل عجز الميزانية دون أن يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دج وهو ما يعني تحديد سقف لنفقات الصندوق لا يمكن تجاوزه، مما يؤكد رغبة الحكومة في جعل صندوق ضبط الموارد أداة رئيسية لتعديل وضبط الميزانية العامة للدولة على المدى البعيد.

### ثالثا: تسيير الصندوق

يتم تسيير صندوق ضبط الموارد من طرف وزارة المالية حيث نص قانون المالية على أن وزير المالية هو الأمر بالصرف الرئيسي لهذا الصندوق.

### رابعا: مجال عمل الصندوق

يتركز عمله أساسا داخل البلد باعتبار وظيفته الرئيسية تتمثل في امتصاص فوائض الجباية البترولية واستعمالها لتمويل أي عجز قد يحدث مستقبلا على مستوى الموازنة العامة للدولة نتيجة إنخفاض أسعار المحروقات، كما

## الفصل الثالث: دراسة دور الجباية البترولية في تحقيق التوازن في الموازنة العامة للدولة

أن عمله قد امتد إلى الخارج من خلال مساهمته بالتنسيق مع البنك المركزي في سداد وتخفيض المديونية العمومية الخارجية.

### المطلب الثاني: ظروف إنشاء صندوق ضبط الموارد

تم إنشاء صندوق ضبط الموارد في سنة 2000 وهي السنة التي سجلت الجزائر فوائض مالية معتبرة ناتجة عن الارتفاع القياسي لأسعار البترول في الأسواق العالمية، ومن المعروف أن الاقتصاد الجزائري كباقي اقتصاديات دول العالم يتأثر بعوامل داخلية وأخرى خارجية، وبالتالي يمكن تقسيم العوامل التي دفعت الحكومة لإنشاء صندوق ضبط الموارد إلى دوافع داخلية وأخرى خارجية.

#### أولاً: الدوافع الداخلية

معرفة الدوافع الداخلية التي أدت إلى إنشاء صندوق ضبط الموارد علينا دراسة وضعية وهيكلية الاقتصاد الجزائري في الفترة التي سبقت إنشاء الصندوق وبالتحديد الفترة 1996-2000، حيث كان الاقتصاد الجزائري يعاني في هذه الفترة من اختلالات خطيرة نتيجة ارتباطه أكبر بقطاع المحروقات وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

#### الجدول رقم 3-3 مؤشرات تبين مدى ارتباط الاقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات في الفترة 1996-

2000

السنوات	1996	1997	1998	1999	2000
القطاع					
نسبة قطاع المحروقات من PIB	28.6%	29.6%	23%	27.8%	39.4%
نسبة الجباية البترولية من إيرادات الميزانية العامة للدولة	63%	63.96%	54.98%	61.89%	60.46%
نسبة صادرات المحروقات من إجمالي الصادرات	95.44%	95.34%	96.36%	96.62%	97.27%

المصدر: بوفليح نبيل، فعالية صناديق الثروة السيادية كأداة لتسيير مداخيل النفط في الدول العربية، أكاديمية الدراسات الاجتماعية والانسانية، 4-201 ح، ص 83.

من الجدول يتبين لنا أن تأثير قطاع المحروقات على الاقتصاد الجزائري يتم وفق ثلاث مستويات:

### 1- تأثير قطاع المحروقات على معدل النمو الاقتصادي

يشكل قطاع المحروقات نسبة معتبرة من الناتج المحلي الإجمالي، حيث يتبين لنا من الجدول السابق أن متوسط نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي في الفترة 1996-2000 بلغ 29.62% وتم تسجيل أكبر نسبة مساهمة سنة 2000 والتي بلغت 39.4%، وهذا ما يدفعنا إلى استنتاج أن معدل النمو الاقتصادي في الجزائر يتحدد من خلال معدل النمو الذي يسجله قطاع المحروقات.

### 2- تأثير قطاع المحروقات على الميزانية العامة

الجباية البترولية هي المورد الأساسي لإيرادات الدولة وهذا ما يتضح من معطيات الجدول السابق حيث بلغ متوسط نسبة مساهمتها في مجموع الإيرادات العامة للدولة 60.87% في الفترة 1996-2000 وسجلت سنة 2000 نسبة 60.46%، وهذا يعني أن الميزانية العامة للدولة تتأثر بتغيرات أسعار البترول وبالتالي فإن أداء قطاع المحروقات يعد العامل الأساسي لاستقرار واستمرار تنفيذ مختلف السياسات الاقتصادية في الجزائر.

اتخذت الحكومة إجراءات صارمة أثناء إعداد الميزانية العامة للدولة حيث اعتمدت سعر مرجعي متوقع لأسعار المحروقات تحددت على أساسه إيرادات الميزانية العامة وحدد هذا السعر ب 19 دولار للبرميل.

### 3- تأثير قطاع المحروقات على ميزان المدفوعات

تشكل صادرات قطاع المحروقات المورد الرئيسي للعملة الصعبة في الجزائر باعتبار أن متوسط نسبة صادرات هذا القطاع بلغ 96.20% من إجمالي الصادرات خلال الفترة 1996-2000، وبمأن الميزان التجاري يمثل أحد المكونات الرئيسية لميزان المدفوعات يمكننا القول بأن أداء قطاع المحروقات يؤثر بشكل مباشر على توازن ميزان المدفوعات في الجزائر.

## الفصل الثالث: دراسة دور الجباية البترولية في تحقيق التوازن في الموازنة العامة للدولة

من خلال العناصر السابقة يتبين لنا أن الاقتصاد الجزائري مرتبط ارتباطا كبيرا وقويا بقطاع المحروقات، ومن هذا المنطلق فإن الدوافع الداخلية لإنشاء صندوق ضبط الموارد تتمثلا أساسا في رغبة الحكومة الجزائرية في إيجاد آلية تعمل على استقرار الإيرادات العامة للدولة وبالتالي الحفاظ على استقرار الميزانية، وهو ما يمكنها من تنفيذ مختلف السياسات الاقتصادية والتخفيف من الصدمات التي يمكن أن يتعرض لها الاقتصاد الجزائري نتيجة تقلبات سوق النفط العالمية.

### ثانيا: الدوافع الخارجية

تتلخص الدوافع الخارجية لإنشاء صندوق ضبط الموارد في عنصرين أساسيين:

#### 1- تقلبات أسعار النفط في السوق العالمية

تتميز أسعار البترول بعدم الاستقرار بالنظر لتأثرها بمجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية، وهو الأمر الذي يؤدي إلى تعرض اقتصاديات بعض الدول النفطية ومن بينها الجزائر إلى صدمات قد تكون إيجابية أو سلبية وذلك حسب مستويات الأسعار المسجلة في الأسواق العالمية، والجدول التالي يوضح تطور بعض المؤشرات الاقتصادية المرتبطة بأسعار البترول خلال الفترة 1996-2000 :

الجدول رقم 3-4 تطور بعض المؤشرات الاقتصادية المرتبطة بأسعار البترول خلال الفترة 1996-

2000.

الوحدة: الدولار الأمريكي

2000	1999	1998	1997	1996	السنوات المؤشر
28.5	18	12.9	19.5	21.7	متوسط سعر البرميل من البترول الجزائري
12.31	3.36	1.51	5.69	4.3	رصيد الميزان التجاري
400	-11.2	-101.2	81.5	100.1	رصيد الميزانية العامة ( مليار دج )

المصدر: واقتصاد سهام بن حنيش، فعالية صندوق ضبط الموارد كآلية لتوظيف مداخيل الثروة النفطية في الجزائر ، الفترة 2000-2011 ، رسالة ماجستير تخصص تسيير بترولي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013، ص21.

يبين الجدول السابق مدى حدة التقلبات التي ميزت أسعار البترول ، حيث تعرضت الجزائر في هذه الفترة لصدمتين كانت إحداهما إيجابية والأخرى سلبية.

**الصدمة الأولى:** كانت بين سنتي 1997-1998 وهي صدمة سلبية وذلك بسبب انخفاض سعر البرميل من البترول الجزائري من 19.5 دولار في سنة 1997 إلى 12.9 دولار سنة 1998، مما أدى إلى حدوث انخفاض في رصيد الميزان التجاري و رصيد الميزانية العامة ، حيث بلغ رصيد الميزان التجاري 1.51 دولار سنة 1998 بعد ما كان 5.69 دولار سنة 1997، أما بالنسبة لرصيد الميزانية فقد سجل عجزا بقيمة 101.2 مليار دج سنة 1998.

**الصدمة الثانية:** كانت خلال الفترة 1998-2000 وهي صدمة إيجابية وذلك بسبب ارتفاع سعر البترول الجزائري من 12.9 دولار سنة 1998 إلى 28.5 دولار سنة 2000، وهذا الأمر أثر بشكل إيجابي على رصيد الميزان التجاري ورصيد الميزانية، حيث ارتفع رصيد الميزان التجاري إلى 12.31 دولار سنة 2000، أما بالنسبة لرصيد الميزانية العامة فقد سجل فائضا قياسيا بقيمة 400 مليار دج.

أمام هذا الواقع وفي ظل استمرار تقلبات أسعار البترول على المدى المتوسط والطويل قررت الحكومة استحداث صندوق خاص يعمل كآلية لامتناس الفوائض المالية الناتجة عن الصدمات الإيجابية والاحتفاظ بها في شكل احتياطات لمواجهة الصدمات السلبية التي قد يتعرض لها الاقتصاد الجزائري نتيجة الانهيار الذي قد يمس سعر النفط مستقبلا.

## 2- رواج فكرة إنشاء صناديق الثروة السيادية بين معظم الدول البترولية

تعتبر تجربة الجزائر في هذا المجال الأحدث مقارنة بتجارب بعض الدول النفطية، وبالتالي يمكننا القول بأن إنشاء صندوق ضبط الموارد في الجزائر هو نتيجة حتمية لانتشار ورواج فكرة إنشاء مثل هذه الصناديق، وقد

## الفصل الثالث: دراسة دور الجباية البترولية في تحقيق التوازن في الموازنة العامة للدولة

سمح تعدد تجارب الدول النفطية في هذا المجال للحكومة بالاستفادة منها، والجدول يبين فترات إنشاء صناديق الثروة السيادية في بعض الدول النفطية:

### الجدول رقم 3-5 فترات إنشاء صناديق الثروة السيادية في بعض الدول النفطية

البلد	التسمية الرسمية للصندوق	سنة إنشاء الصندوق
الكويت	- صندوق الاحتياطات العامة	1960
	- صندوق الأجيال القادمة	1976
الامارات العربية المتحدة	هيئة أبو ظبي للاستثمار	1976
مملكة بروناي	وكالة بروناي للاستثمار	1983
النرويج	Gouvernement pensions fund	1990
ماليزيا	Khazananasional	1993
الجزائر	صندوق ضبط الموارد	2000
روسيا	صندوق الاستقرار لروسيا الفدرالية	2000
إيران	صندوق الاستقرار النفطي	2000
كازاخستان	صندوق النفط الوطني	2000
قطر	هيئة قطر للاستثمار	2005

المصدر: بوفليح نبيل، فعالية صناديق الثروة السيادية كأداة لتسيير مداخل النفط في الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص 84.

إن تأسيس الدول النفطية لصناديق الثروة السيادية لا يعني بالضرورة وجود نموذج موحد لها، فمن خلال الجدول السابق يلاحظ وجود اختلافات بين تجارب الدول تشمل على وجه الخصوص أهداف وهيكل وآليات العمل وحتى التسميات المعتمدة لهذه الصناديق، إلا أنها تشترك في عامل واحد وهو مصدر تمويلها و المتمثل أساسا في الفوائض المالية المحققة نتيجة ارتفاع أسعار النفط أو المبادلات التجارية على المستوى العالمي.

المطلب الثالث: وضعية صندوق ضبط الموارد

سنحاول في هذا المطلب إظهار وضعية صندوق ضبط الموارد وإبراز مدى سعيه لتحقيق الأهداف المحددة له خلال الفترة 2000-2018، ولذلك سنقوم بتقسيم هذه المدة إلى أربع فترات مختلفة.

أولاً: وضعية صندوق ضبط الموارد خلال الفترة 2005-2000

الجدول التالي يوضح تطور وضعية صندوق ضبط الموارد خلال الفترة 2005-2000:

الجدول رقم 3-6 تطور وضعية صندوق ضبط الموارد خلال الفترة 2005-2000

الوحدة: مليار دج

2005	2004	2003	2002	2001	2000	السنوات الموارد واستخداماتها
721.688	320.89	27.97	171.534	232.137	0	- الموارد: - رصيد السنة السابقة
1368.83	623.49	448.9	26.504	123.864	453.237	- فائض قيمة الجباية البترولية
6	9	14	0	0	0	- تسبيقات بنك الجزائر
0	0	0				
2090.52	944.39	476.8	198.038	356.001	453.237	مجموع الموارد
4	1	92				
247.838	222.70	156.0	170.060	184.467	221.100	- الاستخدامات
0	3	0	0	0	0	- سداد الدين العمومي
0	0	0				

الفصل الثالث: دراسة دور الجباية البترولية في تحقيق التوازن في الموازنة العامة للدولة

	0		0	0	0	- تمويل عجز الميزانية العامة - سداد تسيقات بنك الجزائر
247.838	222.70 3	156.0 00	170.060	184.467	222.100	مجموع الاستخدامات
1842.68 6	721.68 8	320.8 92	27.978	171.534	232.137	رصيد الصندوق في نهاية السنة

المصدر: بوفليح نبيل، حوكمة الحسابات الخاصة للخزينة العمومية في الجزائر "صندوق ضبط الموارد نموذجاً"، الملتقى الثاني حول متطلبات إرساء مبادئ الحوكمة في إدارة الميزانية العامة، جامعة البويرة، 27-28 فيفري 2013، ص 7.

تمثلت الأهداف المسطرة للصندوق في هذه الفترة في تمويل عجز الميزانية العامة للدولة الناتج عن انخفاض إيرادات الجباية البترولية لمستوى أقل من تقديرات قانون المالية وتخفيض حجم المديونية العمومية، لكن ونظرا لارتفاع أسعار المحروقات وتجاوزها للسعر المرجعي المحدد في قانون المالية بـ 19 دولار من طرف وزارة المالية فإن أهداف الصندوق في هذه الفترة اقتصر على سداد الدين العمومي، وذلك رغبة من الحكومة في الحفاظ على موارد الصندوق واستخدامها لتمويل العجز الناتج عن انهيار أسعار البترول، حيث نلاحظ من خلال الجدول السابق تسجيل تراجع كبير في رصيد الصندوق في الفترة 2000-2002، حيث قدر رصيد الصندوق في نهاية سنة 2000 بـ 232.137 مليار دج ليصل في نهاية سنة 2002 إلى 27.978 مليار دج وذلك نتيجة انخفاض فائض الجباية البترولية من 123.864 مليار دج سنة 2001 إلى 26.504 مليار دج في سنة 2002، ثم بدأ رصيد الصندوق بالارتفاع في نهاية سنة 2003 ليصل إلى 320.892 مليار دج وهذا نظرا لارتفاع فائض الجباية البترولية إلى 448.914 مليار دج، ليستمر بعد ذلك رصيد الصندوق في الارتفاع نتيجة الارتفاع المسجل في فائض الجباية البترولية.

ثانيا: وضعية صندوق ضبط الموارد خلال الفترة 2006-2009

الجدول التالي يوضح تطور وضعية صندوق ضبط الموارد خلال الفترة 2006-2009:

الجدول رقم 3-7 تطور وضعية صندوق ضبط الموارد خلال الفترة 2006-2009

الوحدة: مليار دج

2009	2008	2007	2006	السنوات الموارد واستخداماتها
				<b>- الموارد:</b>
4280.072	3215.531	2931.045	1842.686	- رصيد السنة السابقة
400.675	2288.1589	1738.848	1798.000	- فائض الجباية البترولية
0	0	0	0	- تسبيقات بنك الجزائر
4680.747	5503.69	4669.893	3640.686	<b>- مجموع الموارد</b>
				<b>- الاستخدامات:</b>
0	465.437	314.455	618.111	- سداد الدين العمومي
364.282	758.180	531.952	91.530	- تمويل عجز الميزانية
0	0	607.956	0	- سداد تسبيقات بنك الجزائر
364.282	1223.617	1454.363	709.641	<b>- مجموع الاستخدامات</b>
4316.465	4280.073	3215.530	2931.045	<b>رصيد الصندوق في نهاية السنة</b>

المصدر: بوفليح نبيل، حوكمة الحسابات الخاصة للخرينة العمومية في الجزائر "صندوق ضبط الموارد

نموذجا"، مرجع سبق ذكره، ص 7.

تميز هذه الفترة بإدخال تعديلات على أهداف الصندوق وذلك في سنة 2006 لتصبح كما يلي:

- تمويل عجز الميزانية العامة دون أن يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دج، فبدأت الحكومة في استعمال موارد الصندوق لتمويل العجز المتزايد من سنة لأخرى نتيجة ارتفاع الانفاق الحكومي، حيث تم

## الفصل الثالث: دراسة دور الجباية البترولية في تحقيق التوازن في الموازنة العامة للدولة

تمويل عجز الميزانية سنة 2006 باقتطاع ما قيمته 91.530 مليار دج من رصيد الصندوق تماشيا مع التعديلات الجديدة.

- تخفيض حجم المديونية العمومية وذلك بالاستمرار في عمليات سداد الدين العمومي بما فيها عمليات التسديد المسبق للمديونية العمومية الخارجية التي شرع فيها ابتداء من سنة 2004، حيث أن تحويلات صندوق ضبط الموارد الموجهة لسداد الدين العمومي بدأت في التراجع من 618.111 مليار دج سنة 2006 لتصل إلى 465.437 مليار دج سنة 2008، بينما لم تسجل أي عملية تسديد خلال سنة 2009، وهذا يفسر رغبة الحكومة في تخفيض الدين العمومي الداخلي والذي كان يعتمد عليه في تمويل عجز الميزانية في الفترات السابقة.

- تسديد تسبيقات بنك الجزائر الممنوحة للحكومة في فترات سابقة، حيث شهدت سنة 2007 تسديد ما قيمته 607.956 مليار دج من قيمة هذه التسبيقات.

أما فيما يتعلق بجانب الموارد فقد استمر رصيد الصندوق بالارتفاع نتيجة ارتفاع فائض الجباية البترولية، لكن ما يلاحظ في الفترة 2008-2009 هو تراجع قيمة فائض الجباية البترولية حيث بلغ في نهاية سنة 2008 قيمة 2288.159 مليار دج ليصل في نهاية 2009 إلى 400.675 مليار دج وذلك نتيجة اعتماد مبلغ 37 دولار للبرميل كسعر مرجعي ابتداء من سنة 2009.

### ثالثا: وضعية صندوق ضبط الموارد خلال الفترة 2010-2015

الجدول التالي يوضح تطور وضعية صندوق ضبط الموارد خلال الفترة 2010-2015

الجدول رقم 3-8 تطور وضعية صندوق ضبط الموارد خلال الفترة 2010-2015

الوحدة: مليار دج

2015	2014	2013	2012	2011	2010	السنوات الموارد واستخداماتها
4408.4	5563.4	5633.7	5381.6	4842.8	4316.5	<b>- الموارد:</b> - رصيد السنة السابقة
569.63	1810.6	2062.2	2535.3	2300.3	1318.3	- فائض الجباية البترولية
0	0	0	0	0	0	- تسبيقات بنك الجزائر
2886.5	2965.6	2132.5	2283.2	1761.5	792.000	<b>- الاستخدامات:</b> - تمويل عجز الميزانية وسداد المديونية
2091.53	4408.4	5563.4	5633.7	5381.6	4842.8	<b>رصيد الصندوق في نهاية السنة</b>

المصدر: عيساني العارم، دور صندوق ضبط الإيرادات في الحد من المديونية الخارجية خلال الفترة 2000-2015، مجلة شعاع الاقتصادية، العدد الثالث، معهد العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير تسمسيت، الجزائر، مارس 2018، ص 126.

من الجدول نلاحظ أن استخدامات الصندوق تم توجيهها لتمويل العجز في الميزانية وسداد الدين العمومي أما بالنسبة للموارد فلم يتم تقديم أي تسبيق للصندوق من طرف البنك، أما فائض الجباية البترولية فنلاحظ أنه أخذ في الارتفاع في الفترة من 2010 إلى 2012 بعد الانخفاض الذي شهده سنة 2009، حيث سجل في سنة 2010 قيمة 1318.3 مليار دج ليصل إلى 2535.3 مليار دج في سنة 2012، أما في

## الفصل الثالث: دراسة دور الجباية البترولية في تحقيق التوازن في الموازنة العامة للدولة

الفترة المئوية من 2013 إلى 2015 فتلاحظ أن فائض الجباية أخذ في الانخفاض مجددا حيث سجل في سنة 2013 قيمة 2062.2 مليار دج لتصل في سنة 2015 إلى 569.63 مليار دج.

أما بالنسبة لرصيد الصندوق فنلاحظ أنه تأثر كثيرا بتغيرات فائض الجباية البترولية، ففي الفتر من 2010 إلى 2012 والتي شهد فيها فائض الجباية ارتفاعا وصل إلى 2535.3 مليار دج في سنة 2012 عرف رصيد الصندوق أيضا ارتفاعا وصل إلى 5633.7 مليار دج، أما في الفترة 2013 إلى 2015 والتي شهد فيها فائض الجباية البترولية انخفاضا كبيرا وصل إلى 569.63 مليار دج سنة 2015 فإن رصيد الصندوق انخفض أيضا ليصل إلى 2091.53 مليار دج في نفس السنة.

### رابعاً: وضعية صندوق ضبط الموارد خلال الفترة 2016-2018

الجدول التالي يوضح تطور وضعية صندوق ضبط الموارد خلال الفترة 2016-2018

#### الجدول رقم 3-9 تطور وضعية صندوق ضبط الموارد خلال الفترة 2016-2018

الوحدة: مليار دج

2018	2017	2016	السنوات
			الموارد واستخداماتها
			<b>- الموارد:</b>
0	784.45	2091.53	- رصيد السنة السابقة
437.41	0	80.85	- فائض الجباية البترولية
0	0	0	- تسبيقات بنك الجزائر
			<b>- الاستخدامات</b>
131.91	784.45	1387.93	- تمويل عجز الميزانية وسداد الدين العمومي
305.5	0	784.45	رصيد الصندوق في نهاية السنة

المصدر: مكاوي هجيرة، بوبكر محمد، دور صندوق ضبط الايرادات في تمويل العجز الموازي في الجزائر خلال الفترة 2010-2018، مجلة المالية والأسواق، المجلد 7، العدد 01(2020)، المركز الجامعي نور البشير البيض، الجزائر، 30-03-2020، ص262.

من الجدول نلاحظ أن استخدامات الصندوق تم توجيهها في هذه الفترة أيضا لتمويل العجز في الميزانية وسداد الدين العمومي أما بالنسبة للموارد فلم يتم أيضا تقديم أي تسبيق للصندوق من طرف البنك، أما بالنسبة لفائض الجباية البترولية فنلاحظ أنه بعد الانخفاض الذي سجله سنة 2015 استمر في الانخفاض سنة 2016 ليصل إلى 80.85 مليار بينما لم يتم تسجيل فائض في الجباية البترولية سنة 2017، ليعود إلى الارتفاع سنة 2018 ليصل إلى 437.41 مليار دج، أما بالنسبة لرصيد صندوق ضبط الموارد فتلاحظ أنه في هذه الفترة استمر في تأثره بتغيرات فائض الجباية البترولية، ففي سنة 2016 انخفض إلى 784.45 مليار دج بعد انخفاض الجباية البترولية ووصولها إلى 80.85 مليار دج، بينما في سنة 2017 سجل رصييدا معدوما بسبب عدم تسجيل فائض في الجباية البترولية في هذه السنة، ليعود إلى الارتفاع سنة 2018 حيث وصل إلى 305.5 مليار دج وذلك بسبب ارتفاع فائض الجباية البترولية في هذه السنة ووصوله إلى 437.41 مليا دج.

## المبحث الثالث: تحديات وآفاق الجباية البترولية في الجزائر

تعتبر التنمية المستدامة في الوقت الحاضر من أهم القضايا التي تهتم بها دول العالم الثالث نظرا لأهميتها وتأثيرها على حاضر ومستقبل الشعوب، وذلك من خلال الاهتمام بالتطور الاجتماعي والنمو الاقتصادي وحماية البيئة، لهذا أصبحت معظم استراتيجيات الدول تبنى على مبدأ القيم الخضراء واستخدام الطاقات المتجددة وإعادة النظر في علاقة الإنسان بالبيئة.

### المطلب الأول: إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية

إثر الأزمة المالية العالمية التي ضربت الأسواق النفطية عام 1986 وانحيار سعر البرميل الواحد ووصوله إلى أقل من 13 دولار انخفضت العوائد البترولية للجزائر بشكل كبير، وقد كان لهذا الانخفاض الكبير أثرا سلبيا على الاقتصاد الجزائري وهو ما جعل الدولة الجزائرية تفكر جديا في بديل للجباية البترولية لتمويل ميزانيتها.

#### أولا: أسباب إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية

من المعروف أن مصادر الإيرادات العامة لميزانية الدولة في الجزائر تتمثل بشكل أساسي في الجباية بنوعيتها العادية والبترولية، والمتابع لتطور إيرادات الميزانية العامة ومساهمة كل إيراد في تمويلها تظهر له مكانة الجباية البترولية وأهميتها في تمويل الميزانية، وذلك لأن الهياكل الضريبية في الجزائر تتميز بانخفاض معدل الاقتطاع الضريبي إلى جانب ارتفاع حصيلة الضرائب غير المباشرة واعتماد الجزائر بشكل كبير على الجباية البترولية مع عدم مرونة النظام الضريبي.

إن أهم ما يميز الجباية البترولية هو التذبذب وعدم الاستقرار باعتبارها خاضعة لتغيرات أسعار البترول في السوق العالمية والطلب العالمي على المحروقات وكذا سعر صرف الدينار بالدولار، لأن الصادرات الجزائرية مسعرة بالدولار الأمريكي مما ينعكس مباشرة على حصيلة الجباية البترولية المقومة بالدينار الجزائري.

هذا التذبذب في أسعار البترول كان له انعكاس سلبي كبير على الاقتصاد الجزائري، فترة الثمانينيات مثلا قد مثلت فترة عسيرة جدا بسبب الانخفاض الكبير الذي شهده سعر برميل البترول في السوق العالمية، حيث كان من نتائجه المباشرة حدوث عجز كبير في الميزانية العامة، تراجع الاستثمار العمومي، تراكم الديون

الداخلية، إلى جانب نتائج غير مباشرة منها تراجع معدلات الناتج الداخلي الخام وارتفاع معدلات التضخم والبطالة.

هذه الأسباب دفعت الدولة إلى التفكير في إيجاد بديل للمحروقات، حيث عرف الاقتصاد الجزائري نهاية الثمانينيات سلسلة من الإصلاحات مست مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بما يتماشى مع ما يجري في المحيط العالمي وتوجه أغلب الاقتصاديات العالمية نحو الاقتصاد الحر.

ومن بين الإصلاحات التي مست الاقتصاد الجزائري نجد الإصلاح الضريبي الذي تم من خلاله تبني سياسة ضريبية جديدة هدفها إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية، والاعتماد عليها كمصدر أساسي في تمويل ميزانية الدولة وذلك نظرا لما تتمتع به من استقرار وكونها مرتبطة بالسيادة الوطنية عكس الجباية البترولية.

### ثانيا: الطرق والتدابير الواجب إتباعها لإحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية

إن إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية لا يعني بالضرورة زيادة معدلات الضرائب وإنما يعني ترشيد الإنفاق العام عن طريق زيادة الإنتاجية لكل مورد عام أو دعم الطاقة الضريبية وذلك بتوصيل الضريبة إلى شتى أنواع الدخول والمجالات مع عدم الإضرار بحوافز الاستثمار.

**1- دعم الطاقة الضريبية للدولة:** من خلال تقييم الإصلاح الضريبي الذي قامت به الجزائر من حيث المردودية المالية للضرائب وحجم التهرب الضريبي والضغط الضريبي يتضح أنه لم يكن في المستوى المطلوب، فالطاقة الضريبية الفعلية كانت بعيدة جدا عن الطاقة الضريبية الممكنة، لهذا كان من الضروري أن تقوم الدولة بإصلاحات جديدة لتقريب الطاقة الضريبية الفعلية من الطاقة الضريبية الممكنة، ونبغي عليها أيضا معالجة الإختلالات التي يعاني منها النظام الضريبي لتكون قادرة على تحقيق هدف إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية، ويتم ذلك من خلال:

**أ- التقليل من التهرب الضريبي:** إن نمو وتطور الطاقة الضريبية مرتبط بمكافحة التهرب الضريبي وذلك باتخاذ إجراءات عملية أهمها:

## الفصل الثالث: دراسة دور الجباية البترولية في تحقيق التوازن في الموازنة العامة للدولة

- إتباع إجراءات وقائية تتصف بشمولية ووضوح ودقة التشريعات الضريبية وتعليماتها التنفيذية، إلى جانب عقلانية وواقعية المعدلات والتعريفات وذلك من أجل حماية وتحسين الإدارة الضريبية من الوقوع في الخطأ أو التعرض للضغوط التي قد تمارس عليها عند الإخلال بواجباتها.

- تطبيق النص الجبائي في ملاحقة ومعاقبة مرتكبي التهرب الضريبي، وذلك من خلال وضع تشريعات ومعايير مندرجة فيها العقوبات الجزائية وفقا لمستويات التهرب الضريبي وطبيعته.

- تبسيط الإجراءات المتعلقة بالمكلفين بالضريبة وذلك لتحسين علاقتهم بالإدارة الضريبية والابتعاد عن التعقيد قدر المستطاع.

**ب- عقلنة الامتيازات الضريبية:** تعد كثرة الإعفاءات الضريبية أحد أهم الأسباب في ضعف الطاقة الضريبية، خصوصا تلك الإعفاءات التي غالبا ما تظهر في شكل دخول أو أرباح أو نفقة تحول إلى الخارج، وعليه لا بد من إعادة النظر في هذه الإعفاءات واعتماد أسس موضوعية، اقتصادية واجتماعية تقوم على أساسها هذه الإعفاءات وذل عن طريق:

- إعادة النظر في الإعفاءات الدائمة في ضوء ضرورتها الاقتصادية والاجتماعية من جهة ومدى تحقيقها للعدالة والمساواة بين كافة المكلفين من جهة ثانية، و أيضا للحد من ظاهرة التهرب الضريبي باستغلال الإعفاءات الممنوحة قانونا.

- اقتصار الإعفاءات على الاستثمارات التي تساهم في التنمية الاقتصادية وتحقق زيادة في القيمة المضافة وتؤمن المزيد من فرص العمل، وأيضا على المشاريع التي تستعمل المواد الأولية المحلية.

- منح الإعفاءات للمؤسسات المستقرة التي ستشكل مصدرا للضريبة مستقبلا.

**ج- رفع كفاءة الإدارة الضريبية وجهاز التحصيل الضريبي:** لدعم الطاقة الضريبية فإنه لا بد من رفع كفاءة الإدارة الضريبية بالأخص جهاز التحصيل وذلك عن طريق:

- تبسيط الإجراءات المتعلقة بالمكلفين بالضريبة وذلك لتحسين علاقتهم بالإدارة الضريبية والابتعاد عن التعقيد واللجوء إلى تعديل النص التشريعي إذا لزم الأمر ذلك.

- إحداث محاكم داخل النظام القضائي مختصة بالقضايا الضريبية لحل المنازعات الضريبية بين المكلفين والدولة.

- الانتقال من النظام الضريبي الحالي الذي يتميز بنوع من التقييد وعدم الاستقرار إلى نظام ضريبي عصري وحديث يتصف بالفعالية والعدالة.

**2- ترشيد الإنفاق العام:** من التدابير المتبعة في إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية قيام الدولة بترشيد إنفاقها العام، والمقصود بذلك تحقيق النفقات العامة للأهداف المحددة من طرف الدولة عن طريق استخدامها على أحسن وجه ممكن، وعليه فإنه من الأفضل وضع الضوابط العامة التي يجب على الأجهزة العامة في الدولة إتباعها والتقييد بها حتى تصل إلى تحقيق أكبر منفعة اجتماعية بأقل قدر من الإنفاق، ويتم ذلك عن طريق:

**أ- محاربة أشكال وآليات الفساد:** وذلك بالقضاء على ظواهر هدر المال العام، الرشوة، الوساطة والمحسوبية التي تفتشت في الكثير من الهيئات والمؤسسات العامة من خلال تطبيق التشريعات الصادرة في هذا الخصوص.

**- القضاء على ظواهر هدر المال العام:** في هذا الإطار ينبغي مراعاة ما يلي:

- تحديد أولويات الإنفاق العام بحسب الأهمية النسبية للخدمات المراد تقديمها.
- ضرورة توزيع النفقات العامة توزيعا عادلا بين مختلف مناطق الوطن حتى تتحقق التنمية المتكاملة التي يستفيد منها جميع السكان.
- ينبغي إعادة النظر في أنظمة المناقصات والشراء والصرف وذلك بالاتجاه إلى التخفيف من المعوقات البيروقراطية وإتمام العمليات في وقتها دون المساس بالشروط والضوابط الموضوعية المنظمة لهذه المسائل.

**- مكافحة الرشوة:** إن القضاء على ظاهرة الرشوة يعتبر أمرا ضروريا في سبيل دعم الطاقة الضريبية وذلك من خلال معالجة الأسباب التي دفعت هذه الظاهرة إلى الانتشار حتى أصبحت تعتبر مصدرا لكثير من المشاكل التي يعاني منها المجتمع ومختلف مؤسساته.

- مكافحة تبييض الأموال: لقد أصبحت ظاهرة تبييض الأموال تعتبر ستارا لاختلاس المال العام وللوقاية منها ينبغي أن يتم الدفع عن طريق القنوات البنكية والمالية، وأن تقوم المؤسسات المالية بالتأكد من هوية زبائنها ومصدر الأموال ووجهتها.

### 3- خصصة المؤسسات العمومية: ويتم من خلال:

أ- الحصول على موارد فردية لتدعيم ميزانية الدولة: ويتم ذلك عن طريق بيع بعض الأصول الثابتة التي تملكها الدولة إلى المستثمرين المحليين و الأجانب من أجل الحصول على موارد مالية إضافية تدعم بها ميزانيتها وتحقق التوازن فيها.

ب- الحصول على موارد بعيدة المدى لتدعيم ميزانية الدعم: والمقصود بهذه الموارد الضرائب التي ستجنيها الدولة من المؤسسات التي تمت خصصتها، فتنمية الموارد الضريبية المتأتية من هذه المشروعات المحولة بعد إعادة تأهيلها ورفع كفاءتها وربحيتها في ظل الإدارة الخاصة تؤدي إلى تخفيض العجز الإجمالي في الميزانية العامة للدولة وتجنب استمرار الخلل بين الإيرادات والنفقات بكل آثاره الضارة<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني: الطاقات المتجددة كبديل استراتيجي للبترو

تكمن أهمية البترول في العالم وخاصة في الدول المصدرة له في الفوائض المالية التي يوفرها والتي تعتبر مصدرا ضروريا لتمويل معظم خطط وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول، كما تظهر أهميته أيضا في كون معظم الصناعات الحديثة في العصر الحديث تعتمد عليه بالإضافة إلى مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى كالنقل والزراعة، إلا أن بعض الإحصائيات والمؤشرات الاقتصادية تعلن عن تقادم هذا المصدر الهام للطاقة وذلك بسبب كونه مهدد بالفناء لأنه ثروة غير متجددة وأيضا نظرا لتلويثه للبيئة أثناء حرقه، ولذلك وجب على الدول النفطية ومنها الجزائر أن تبحث عن موارد طاقة جديدة تكون نظيفة وصديقة للبيئة وتخفف من شدة الضغط في استخدام البترول والحد من التلوث البيئي.

<sup>1</sup> كمال رزق، سمير بن عمور، تقييم عملية إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 5، جامعة البليدة، الجزائر، ص 335-338.

### أولاً: مفهوم الطاقة المتجددة

كثر في الآونة الأخيرة الحديث عن مصطلحات متعددة في مجال مصادر الطاقة كالطاقة المتجددة، الطاقة البديلة، الطاقة الخضراء والطاقة المستدامة، فما هي حقيقة ومفهوم هذه المصطلحات وما هي مصادرها وما هو سر الاهتمام بها في السنوات الأخيرة؟

وللإجابة على هذه التساؤلات نبدأ أولاً بتعريف الطاقة التقليدية وهي الطاقة المأخوذة من الوقود الأحفوري مثل الفحم، البترول والغاز.

أما الطاقة المتجددة فتعرف بأنها الطاقة المستمدة من المصادر المتجددة التي لا تنضب وتجدد يوماً بعد يوم وبالتالي يجب أن تكون هذه المصادر مستمدة من الموارد الطبيعية ومن هذا المنطلق يقال عنها طاقة مستدامة، وهي تشمل الطاقة الشمسية، طاقة الرياح، الطاقة المائية وغيرها من المصادر.

أما الطاقة البديلة أو الجديدة فتشمل جميع المصادر التي تستعمل بدلا من مصادر الطاقة الأحفورية أو تنتج وقودا شبيها بالوقود الناتج عن الطاقة الأحفورية، وبالتالي فإن مصادر الطاقة البديلة تشمل جميع مصادر الطاقة المتجددة بالإضافة إلى الطاقة النووية.

أما الطاقة الخضراء فيقصد بها جميع مصادر الطاقة التي لا ينتج عنها مخلفات أو غازات تزيد من تلوث البيئة كغاز ثاني أكسيد الكربون أو غاز النيتروجين، أي أن هذه المصادر تعتبر صديقة للبيئة وتشمل جزوا من مصادر الطاقة المتجددة.

### ثانياً: موارد الطاقة المتجددة في الجزائر

تنعم الجزائر بثروة هائلة من الطاقة المتجددة إضافة إلى المصادر التقليدية كالبتترول والغاز، فهي تمتاز بشمس ساطعة على مستوى التراب الوطني وبرياح ذات سرعات معتدلة إلى مرتفعة، زيادة على ذلك احتوائها على مناطق لها قدرة كبيرة على استغلال الطاقة المائية وكذلك كميات لا يستهان بها من طاقة الكتلة الحية، أي أن جميع مناطق الجزائر مؤهلة لاستغلال موارد الطاقة المتجددة.

إن أهم مصادر الطاقة المتجددة المتوفرة في الجزائر حاليا والمتوقع استغلالها بشكل كبير مستقبلا تتمثل في كل من الطاقة الشمسية بالدرجة الأولى وطاقة الرياح و الطاقة المائية، كما أن هناك بعض المصادر الأخرى إلا متوفرة بنسب أقل من الطاقات السابقة.

### 1- الطاقة الشمسية في الجزائر

تتوفر الجزائر على أعلى الحقول الشمسية في العالم وذلك نظرا لموقعها الجغرافي، حيث تتميز هذه الحقول بمقومات عالية للطاقة الشمسية أهمها:

- وفرة الأراضي الصحراوية المشمسة أغلب أيام السنة كما أن الشمس تسطع لأكثر من 2000 ساعة في السنة.

- صحراء الجزائر تعتبر من أكبر صحاري العالم وتمتاز بالحرارة الشديدة خاصة في فصل الصيف وهي تمثل أكثر من 80% من مساحة الجزائر.

- الطاقة الشمسية التي تمتلكها الجزائر تتيح لها فرصة تصديرها لدول أخرى.

- كثرة الطرق التي يمكن بها استغلال الطاقة الشمسية بفعالية من بينها التطبيقات الحرارية، إنتاج الكهرباء والعمليات الكيميائية.

- انخفاض الغيوم في كثير من المناطق الصحراوية المؤهلة أكثر لهذا النوع من الاستغلال الطاقوي.

- لا تعاني الجزائر من مشكل المساحة المطلوبة لتشييد الألواح الشمسية نظرا لكبر مساحتها.

- أهمية الطاقة الشمسية بالنسبة للجزائر: تكمن أهمية الطاقة الشمسية بالنسبة للجزائر في:

- جعل فترة استعمال الثروة النفطية طويلة بالإضافة إل تطوير مصدر آخر للطاقة إلى جانب المصدر الحالي والمتمثل في النفط.

- تخفيض الطلب على الكهرباء وبالتالي تخفيض عبء إنتاجها.

- تقليل الانبعاثات الكربونية في الجزائر وبالتالي التقليل من تلوث البيئة.

## الفصل الثالث: دراسة دور الجباية البترولية في تحقيق التوازن في الموازنة العامة للدولة

- زيادة القدرة التصديرية للبترول بدلا من استهلاكه في المصانع.

- إذا حظيت الطاقة الشمسية بالاهتمام من طرف السلطات الجزائرية فإنها ستصبح موردا هاما للأموال من خلال تصديرها.<sup>1</sup>

الجدول رقم 3-10 الطاقة الشمسية الكامنة في الجزائر ( كيلواط / الساعة لكل متر مربع في السنة)

المناطق	المنطقة الساحلية	الهضاب العليا	الصحراء
نسبة مساحتها من المساحة الكلية للجزائر	4%	10%	86%
قدرة الطاقة الشمسية الكامنة في المتوسط	2650	3000	3500
الطاقة الشمسية المستغلة	1700	1900	2650

المصدر: تكواشت عماد، واقع وآفاق الطاقة المتجددة ودورها في التنمية المستدامة في الجزائر، رسالة

ماجستير تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012،

### 2- طاقة الرياح

هي تلك الطاقة المستمدة من حركة الرياح، واستخدمت هذه الطاقة منذ القدم في تسيير السفن الشراعية ورفع المياه من الآبار.. الخ، وتستخدم وحدات الرياح في تحويل طاقة الرياح إلى طاقة ميكانيكية تستخدم مباشرة أو يتم تحويلها إلى طاقة كهربائية من خلال المولدات.

ومفهوم الطاقة الرياحية مرتبط اليوم باستعمالها في توليد الكهرباء بواسطة طواحين هوائية ومحطات توليد تنشأ في مكان معين ويتم تغذية المناطق المحتاجة عبر الأسلاك الكهربائية.

### 3- الطاقة المائية: يعود تاريخ الاعتماد على المياه كمصدر للطاقة إلى ما قبل القرن الثامن عشر ، حيث

كان الإنسان في تلك الفترة يستعمل مياه الأنهار في تشغيل بعض النواعير التي كانت تستعمل لإدارة

<sup>1</sup>: تكواشت عماد، واقع وآفاق الطاقة المتجددة ودورها في التنمية المستدامة في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص145-148.

## الفصل الثالث: دراسة دور الجباية البترولية في تحقيق التوازن في الموازنة العامة للدولة

مطاحن الدقيق وآلات النسيج، أما في الوقت الحالي وبعد ظهور الكهرباء أصبحت المياه تستعمل لتوليد الطاقة الكهربائية.

**4- طاقة الحرارة الجوفية:** وهي تلك الطاقة الموجودة في باطن الأرض وأعماقها، حيث تتواجد على شكل مخزون من المياه الساخنة أوز البخار أو الصخور الحارة، والحرارة المستغلة حاليا هي المياه الساخنة والبخار الحار أما الصخور الحارة فهي فيد الدراسة والبحث والتطوير، وتستعمل هذه الطاقات لتوليد الكهرباء كما يمكن استخدامها في مجالات أخرى كالتدفئة المركزية والاستخدامات الصناعية، كمال يمكن أن تستخدم لأغراض طبية وسياحية كما هو الحال في الجزائر.

**5- طاقة الكتلة الحية:** ويقصد طاقة المواد العضوية الموجودة في الطبيعة مثل الخشب والمحاصيل الزراعية والمخلفات الحيوانية، وهي طاقة متجددة لأنها تحول طاقة الشمس إلى طاقة مخزنة وذلك بطرق مختلفة مثل عملية التمثيل الضوئي التي تقوم بها النباتات أي أنه طالما هناك نباتات خضراء فهذا يعني وجود طاقة شمسية مخزنة فيها.

ويشكل هذا النوع من الطاقة 14% من احتياجات الطاقة في العالم، بينما تزداد أهميته في الدول النامية حيث يشكل نسبة 35% من احتياجاتها الطاقوية خاصة في المناطق الريفية، ومن أهم مصادر الكتلة الحية مخلفات الغابات، المخلفات الزراعية والمحاصيل التي تزرع خصيصا للحصول على الطاقة منها.

### ثالثا: سياسات وبرامج الجزائر في مجال الطاقات المتجددة

بدأت الجزائر بالاهتمام بديناميكية جديدة للطاقة المتجددة وذلك من خلال إطلاق برنامج لتطوير الطاقة المتجددة ورفع كفاءتها ENR ، لذلك اعتمدت على الطاقة الشمسية لتنويع مصادر طاقتها، حيث ينص هذا البرنامج على إنشاء مصادر الطاقة من أصل متجدد واستغلالها بشكل أمثل في الفترة من 2011-2030 ، والجدول يوضح كمية الإنتاج المتوقع في هذه الفترة وكيفية استغلاله:

الجدول رقم 03-11 كمية الإنتاج المتوقع من الطاقة الشمسية في الفترة 2011-2030

الفترة	الإنتاج الكلي المتوقع	الإنتاج الموجه للاستهلاك المحلي	الإنتاج الموجه للتصدير
2030-2011	22000 kw	12000 kw	10000 kw

المصدر: بن الشيخ سارة، بن عبد الرحمان ناريمان، عرض تجربة الجزائر في مجال الطاقة المتجددة، المؤتمر العلمي الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية.

1- برنامج الجزائر لتطوير الطاقات المتجددة ( 2030-2011 )

إن تنمية الطاقات المتجددة في الجزائر تحظى باهتمام خاص من طرف السلطات العمومية التي تسعى لإعطاء دفعة جديدة وقوية لهذا القطاع كبديل للطاقات غير المتجددة المتناقصة الموارد، ولتنفيذ وتحقيق أهدافها في هذا المجال شرعت الحكومة بتبني إطار تشريعي ملائم وإنشاء العديد من الأجهزة العاملة في هذا القطاع وإطلاق مشاريع هامة.

أ- آفاق الاستثمار: حرصا منها على نجاح برنامج الطاقات المتجددة قررت الجزائر تطوير قدراتها الصناعية من خلال إنشاء شبكة للمناولة في هذا القطاع.

ففي مجال الطاقة الشمسية الكهروضوئية كان من المتوقع في سنة 2013 تحقيق نسبة إدماج الصناعية الجزائرية في هذا المجال 60% على أن تصل إلى نسبة 80% في الفترة الممتدة من 2014 إلى 2030 وذلك بفضل إنشاء مصانع لإنتاج الألواح الكهروضوئية، البطاريات، المحولات والكوابل والأجهزة الأخرى التي تدخل في بناء المحطات الكهروضوئية.

أما فيما يخص الطاقة الشمسية الحرارية فكان من المتوقع أن تبلغ نسبة إدماج الصناعة فيها 50% في الفترة الممتدة من 2014-2020 وتحسيدا لذلك تم:

- بناء مصانع لصناعة المرايا

- بناء مصانع لصناعة أجهزة السائل الناقل للحرارة وأجهزة تخزين الطاقة بالإضافة لأجهزة كتلة الطاقة.

## الفصل الثالث: دراسة دور الجباية البترولية في تحقيق التوازن في الموازنة العامة للدولة

- تطوير نشاط الهندسة وقدرات التصميم والتزويد والإنتاج.

أما في الفترة الممتدة من 2021-2030 فيتوقع بلوغ نسبة إدماج تفوق 80% مع ضمان توسيع قدرة إنتاج الوحدات السابقة الذكر.

أما في مجال طاقة الرياح فتم إطلاق دراسات لإقامة صناعة متعلقة بالطاقة الرياحية للوصول إلى نسبة إدماج تقدر بـ 50% في الفترة الممتدة من 2014-2020 وعليه تم اتخاذ الإجراءات التالية:

- بناء مصنع لصناعة الأعمدة ودورات الرياح.

- إنشاء شبكة وطنية للمناولة لصناعة أجهزة أرضية رافعة.

أما في الفترة الممتدة من 2021 إلى 2030 فيتوقع الوصول إلى نسبة إدماج تفوق 80% وذلك بفضل توسيع القدرات الإنتاجية.

**ب- البحث والتطوير:** حتى تتمكن من جعل برنامج الطاقات المتجددة حافزا حقيقيا لتطوير الصناعة

الوطنية أعطت الجزائر أولوية و أهمية كبيرتين للبحث في هذا المجال، فبالإضافة لمراكز البحث الملحقه بالمؤسسات مثل مركز البحث وتطوير الطاقات الكهربائية والغازية في فرع مجمع سونلغاز هناك هيئات أخرى مثل الوكالة الوطنية لترقية استعمال الطاقة وترشيدها تتعاون مع مراكز البحث التابعة لوزارة البحث العلمي والتي من بينها:

- مركز تطوير الطاقات المتجددة CDER

- وحدة تطوير معدات الطاقة الشمسية UDES

- وحدة الأبحاث التطبيقية في مجال الطاقة المتجددة URAER

- وحدة الأبحاث في مجال الطاقة المتجددة في المناطق الصحراوية URERMS

- وحدة بحوث المعدات والطاقة المتجددة URMER جامعة تلمسان

- وحدة تطوير السيلسيوم USTD

- المعهد الجزائري للطاقات المتجددة IAER

2- المشاريع الأساسية المنجزة أو في طور الإنجاز في مجال الطاقات المتجددة: أهمها:

أ- بناء أول محطة هجينة للطاقة الشمسية/ الغاز:

- الموقع: حاسي الرمل

- الشراكة: جزائرية إسبانية NEAL/ABENER

- تاريخ الاستلام: نهاية سنة 2010

- التكلفة: 315 مليون يورو

- القدرة: 150 ميغاواط

ب- بناء أول حضيرة لطاقة الرياح:

- المشرف على المشروع: مجمع سونلغاز

- الشركة المتعاقدة: الشركة الفرنسية vergnet

- تاريخ الاستلام: 2012

- القدرة: 10 ميغاواط من الكهرباء.

ج- برنامج التزويد بالطاقة الشمسية ل 20 قرية بالجنوب:

- تخصيص مساحة تقدر بحوالي 1 مليون كلم<sup>2</sup> للطاقة الكهروضوئية

- القدرة: إنتاج 2 ميغاواط / الساعة حاليا.

د- إنجاز مصنع وحدات الطاقة الكهروضوئية وتركيب الألواح الشمسية:

- المقاول الرئيسي SPA/EPE الروبية للإنارة، فرع من فروع سونلغاز

- الموقع: المنطقة الصناعية بالروبية

- التكلفة: 42000 مليون دج، - القدرة: 41800 وحدة طاقة كهروضوئية في السنة.

## خلاصة الفصل

تعتبر الجزائر إحدى الدول النفطية في العالم وذلك لاعتماد اقتصادها بنسبة كبيرة جدا على مداخل قطاع المحروقات، وهو جعل الاقتصاد الجزائري مرتبطا ارتباطا كبيرا بتقلبات وتذبذبات سوق النفط العالمي، هذا الأمر كان له بدوره آثارا كبيرة على عملية إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة وتوازنها، لذلك عملت الجزائر على غرار باقي دول العالم على إيجاد وسائل تجنبها الآثار السلبية لتقلبات سوق النفط العالمي وتحافظ على توازن ميزانيتها إلى أبعد حد ممكن.

وقد تم في هذا الفصل الإجابة على الإشكالية موضوع الدراسة وذلك بالتطرق إلى مدى مساهمة الجباية البترولية في كل من الإيرادات الجبائية و الإيرادات العامة للموازنة ككل، بالإضافة إلى كيفية مساهمتها في تحقيق توازن الموازنة العامة عن طريق تمويل ما يسمى بصندوق ضبط الموارد الذي يعتبر إحدى الوسائل التي لجأت إليها الدول النفطية ومنها الجزائر لمواجهة انهيارات سوق النفط.

وبمأن النفط يعتبر موردا زائلا فإن الاعتماد عليه يشكل خطرا على اقتصاد الدول النفطية ومن بينها الجزائر، لذلك عملت هذه الدول على إيجاد بدائل استراتيجية للطاقة من شأنها أن تشكل مصدرا مهما للطاقة وتخفف من التبعية لقطاع المحروقات، لذلك قامت بالاستثمار في مجال الطاقة المتجددة وسعت إلى تطويره وخلق مكانة له في اقتصادها.

الخاتمة

لقد تجاوزت الجزائر مع المتغيرات التي شهدتها الاقتصاد العالمي مؤخرا، حيث بدأت باعتماد استراتيجيات وسياسات الانفتاح الاقتصادي والتي من بينها حرية انتقال السلع والخدمات، إلا أن هذا الانفتاح اصطدم بعقبات وعراقيل عديدة أهمها وعلى رأسها اقتنار الصادرات على المواد الخام وخاصة البترول شأنه في ذلك شأن اقتصاديات الدول النفطية وهذا يعني أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي، إضافة إلى أن انتقال الاقتصاد الجزائري من اقتصاد يعتمد بدرجة كبيرة على البترول إلى اقتصاد يركز على طاقات وموارد أخرى متجددة وغير ناضبة سوف يستغرق زمنا طويلا فبالرغم من الجهود المبذولة إلا النتائج مازالت محدودة ولا تفي بالغرض، وبالتالي فإن قطاع المحروقات سيظل محتفظا بمكانته القيادية بين باقي القطاعات الاقتصادية لذلك كان واجبا على الجزائر أن تعمل على تطوير تكنولوجياتها وسياساتها المتعبة في مجال تجارة البترول وأن تسخر كل مجهوداتها وإمكاناتها لمواجهة التحديات المستقبلية في هذا القطاع بمختلف أنواعها وأشكالها.

ونظرا لمكانة البترول في الاقتصاد الجزائري فقد احتلت الجباية البترولية في الجزائر مكانة مهمة ورائدة، وذلك بفضل العوائد التي تحققها والتي أصبحت مساهمة في مجموع عوائد الموازنة العامة بنسبة تجاوزت 60%، هذا بالإضافة إلى الفوائض التي تحققها والتي تلعب دورا كبيرا في تغطية العجز وتحقيق توازن الموازنة العامة.

وبمأن البترول يعتبر موردا ناضبا ومهددا بالزوال فإن التفكير في زمن ما بعد البترول أصبح يفرض نفسه بقوة على الجميع، حيث سعت الدول النفطية ومن بينها الجزائر إلى إيجاد مصادر طاقة تكون بديلة للطاقة الأحفورية وفي نفس الوقت صديقة للبيئة التي باتت مهددة بخطر التلوث الذي تسببه عملية استغلال البترول، وتتمثل هذه المصادر فيما يسمى بالطاقات المتجددة مثل الطاقة الشمسية والطاقة المائية وطاقة الرياح وغيرها من أنواع الطاقات المتجددة والتي أصبحت تحظى باهتمام واستغلال كبيرين وذلك من أجل خلق مصادر إيرادات جديدة تساهم في الحفاظ على توازن الموازنة العامة للدولة.

#### اختبار الفرضيات:

**الفرضية الأولى:** حسب ما تم تناوله في هذه الدراسة يعتبر قطاع المحروقات ركيزة الاقتصاد الجزائري وذلك نظرا لاعتماد صادرات الجزائر على المحروقات بنسبة كبيرة جدا.

**الفرضية الثانية:** أكدتها الدراسة حيث أن الجباية البترولية تعتبر من أهم مصادر إيرادات الموازنة العامة للدولة والتي تعتمد عليها لتغطية نفقاتها.

**الفرضية الثالثة:** الموازنة العامة هي أداة تبين وتوضح برنامج عمل الحكومة لسنة قادمة ، فهي تحتوي على تقدير مفصل للنفقات المتوقع تحملها والإيرادات المتوقع تحصيلها في السنة القادمة، وهو ما تم إثباته في الفصل الثاني من هذه الدراسة.

### النتائج:

من خلال هذه الدراسة الذي قمنا تم التوصل إلى نتائج من أهمها:

- تلعب الجباية دورا كبيرا في تحقيق التقدم الاقتصادي باعتبارها وسيلة لتمويل المشاريع الكبرى وأداة تستعملها الحكومة لتطبيق سياستها الاقتصادية وهو ما تم التوصل إليه في نتائج الدراسة السابقة.
- الموازنة العامة وسيلة من الوسائل التي تتيح للدولة فرصة التحكم في تجميع الإيرادات من مختلف المصادر وتغطية النفقات العامة لتحقيق مختلف أهدافها.
- تتميز إيرادات الجباية البترولية بعدم الاستقرار والثبات، فهي ترتفع بارتفاع أسعار البترول وتنخفض بانخفاضها أي أنها تتأثر كثيرا بتغيرات أسعار البترول.
- يعمل صندوق ضبط الموارد على امتصاص الفائض من إيرادات الجباية البترولية والذي يتجاوز تقديرات قانون المالية الذي تعده الحكومة خلال السنة، بالإضافة إلى مساهمته في تغطية العجز في الموازنة العامة وإعادة توازنها والعمل على تخفيض المديونية.
- تعمل الجزائر على استغلال إمكانياتها في مجال الطاقة المتجددة خاصة الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وذلك من خلال البرامج الاستثمارية التي قانت بها في هذا المجال والتي كان الهدف منها تطوير سياستها الطاقوية.
- ضرورة العمل على إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية وهذا نظرا لما تتميز به الجباية البترولية من استقرار وثبات مقارنة بالجباية البترولية وهو ما تم التوصل إليه في الدراسات السابقة.

### التوصيات:

- إعطاء أهمية للجباية العادية وإنعاشها من خلال تحسين العلاقة بين الإدارة الضريبية والمكلفين بالضريبة.
- الدراسة الدقيقة للميزانية وتحسين عرضها وتفعيل طرق تحضيرها وتنفيذها والرقابة عليها.

- في حالة ارتفاع أسعار البترول فمن مصلحة الجزائر استغلال هذه الفرصة من خلال تشجيع عمليات الاستثمار.
- إصدار تقارير فصلية عن موجودات صندوق ضبط الموارد كما يجب الحصول على موافقة البرلمان لاستخدام هذه الموجودات وذلك لزيادة الشفافية والابتعاد عن كل ما يمكن أن يضر بالمصلحة العامة.
- ترشيد الإنفاق العام وذلك بالتقليل قدر الإمكان من حجم النفقات بهدف تشجيع عملية إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية.
- باعتبار النفط موردا ناضبا ومهددا بالزوال فيجب الاهتمام بتطوير قطاع الطاقات المتجددة والعمل على استغلال هذه البدائل الاستراتيجية للبترول باعتبارها صديقة للبيئة.

#### أفاق الدراسة

- وفي الأخير يمكن اقتراح بعض المواضيع التي تبين لنا من خلال دراستنا هذه أنها جديرة بالبحث فيها ومنها:
- الطاقة الضريبية ودورها في الرفع من مردودية الجباية العادية.
  - كيفية ومراحل إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية وكدى مساهمتها في تحقيق التوازن في الميزانية العامة للدولة.
  - الطاقات المتجددة كبديل استراتيجي للبترول بين الواقع والمرغوب.
- وأملنا في الأخير أن نكون قد وفقنا في اختيار الموضوع ومعالجته سائلين من المولى عز وجل التوفيق والسداد.

# قائمة المراجع والمصادر

## أولاً: المراجع والمصادر باللغة العربية

### أ- الكتب

- 1- السيد عبد المولى، المالية العامة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993
- 2- بساعد علي، المالية العامة، مطبوعات المعهد الوطني للمالية، القليعة، الجزائر، 1992
- 3- بن اسماعيل حياة، تطوير إيرادات الموازنة العامة، إترك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2009
- 4- بوفليح نبيل، فعالية صناديق الثروة السيادية كأداة لتسيير مداخل النفط في الدول العربية، أكاديمية الدراسات الاجتماعية والانسانية، 4-201 ح.
- 5- حامد عبد المجيد دراز، مبادئ المالية العامة، مركز الاسكندرية للكتاب، مصر، 2000
- 6- حسن عوضة، علم المالية العامة، منشورات دار الطليعة، بيروت، 2013
- 7- حسين مصطفى حسين، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية
- 8- دغمان زوبير، محاضرات في مقياس المالية العامة، جامعة محمد الشريف ميساعدية، سوق اهراس، 2016-2017
- 9- مجدي محمد شهاب، الاقتصاد المالي: مالية الدولة، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر، 1999
- 10- محززي محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الخامسة، 2015
- 11- محمد براق، محاضرات في المحاسبة العمومية، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2011-2012
- 13- محمد خصاونة، المالية العامة، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2014
- 13- محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، الطبعة الثانية، 2011
- 14- مخلفي، أمينة محاضرات حول مدخل إلى الاقتصاد البترولي، السنة 2013/2014، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة.
- 15- محمد خصاونة، المالية العامة، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2014
- 16- سليمان اللوزي وآخرون، إدارة الموازنات العامة بين النظرية والتطبيق، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الأولى، 1997

17- عبد الرحمن تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق، دار الخلدونية، الجزائر، 2011.

18- عمر علي جلاب، المالية العامة، منشورات الجامعة اللبنانية- قسم الدراسات الاقتصادية، بيروت، 1985

19- علي العربي، عبد المعطي عساف، دورة الموازنة العامة ومشكلاتها في الدول النامية، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، إدارة البحوث والدراسات، شركة الشرق الأوسط للطباعة، عمان الأردن، 1986.

20- فليح حسن خلف، المالية العامة، عالم الكتاب الحديث، عمان، الطبعة الأولى، 2008

### ب- أطروحات الدكتوراه ومذكرات الماجستير

1- ادريس مفاتيح، دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد وتسيير بترولي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013

2- أمينة مخلفي، أثر الأنظمة الجمركية الاقتصادية على الشركات البترولية- حالة مجمع بركين-، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة ورقلة، الجزائر، 2005/2004.

3- بن نوار بومدين، النفقات العامة على التعليم، دراسة حالة قطاع التربية الوطنية بالجزائر 1980-2008، مذكرة ماجستير تخصص تحليل اقتصادي، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2011

4- بوزاهر سيف الدين، "أسعار الصرف وأسعار النفط دراسة قياسية لاختبار العلة الهولندية" مذكرة ماجستير تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة تلمسان، 2010-2011

5- بيداري محمود، "العوامل المفسرة لنمو الإنفاق الحكومي في الاقتصاد الجزائري"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة وهران، 2014

6- تكواشت عماد، واقع وآفاق الطاقة المتجددة ودورها في التنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة ماجستير تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012

7- حاج قويدر عبد الهادي، الإصلاحات الاقتصادية في قطاع المحزوقات 1986-2009، مذكرة ماجستير اقتصاد التنمية، جامعة وهران، 2011-2012.

- 8- مقلید عیسی، " قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية" مذكرة ماجستير اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، غير منشورة، الجزائر، 2007-2008
- 9- سهام بن حنيش، فعالية صندوق ضبط الموارد كآلية لتوظيف مداخيل الثروة النفطية في الجزائر، الفترة 2000-2011، مذكرة ماجستير تخصص تسيير واقتصاد بترول، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013
- 10- شرقي جوهر، بناء نموذج تبني الجباية البترولية، مذكرة ماجستير تخصص القياس الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، 2002/2003
- 11- عصماني مختار، " دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر من خلال البرامج التنموية خلال الفترة 2001-2014" مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، سنة 2014
- 12- علا عبد المحسن الشلة، محددات الإيرادات العامة في فلسطين، مذكرة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2005.
- 13- قنادزة جميلة، الجباية البترولية في الجزائر، مذكرة ماجستير، تخصص تسيير المالية العامة جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2010-2011.

14- وحيد خير الدين، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي و الاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات-دراسة حالة الجزائر-مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة 2012/2013

### ج- الملتقيات والمؤتمرات

- 1- بن الشيخ سارة، بن عبد الرحمان ناريمان، عرض تجربة الجزائر في مجال الطاقة المتجددة، المؤتمر العلمي الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية.
- 2- بوفليح نبيل، حوكمة الحسابات الخاصة للخزينة العمومية في الجزائر "صندوق ضبط الموارد نموذجا"، الملتقى الثاني حول متطلبات إرساء مبادئ الحوكمة في إدارة الميزانية العامة، جامعة البويرة، 27-28 فيفري 2013
- 3- قدي عبد الحميد، الملتقى الوطني حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، محاضرة "النظام الجبائي الجزائري وتحديات الألفية الثالثة" جامعة البليدة 2002
- 4- لخضر عزي، الجباية البترولية في الجزائر، الملتقى الوطني حول السياسة الجبائية في الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، ماي 2003.

## د- المقالات والمجلات

- 1- صندوق النقد الدولي، النظم المالية العامة للصناعات الاستخراجية، التصميم و التطبيق، مجلة أكاديمية الدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد 4، الصادر في 15 أوت 2012.
- 2- مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، انعكاسات وتحديات تغيرات أسعار البترول عل حصيلة الجباية البترولية والاقتصاد الجزائري
- 3- مكاوي هجيرة، بوبكر محمد، دور صندوق ضبط الايرادات في تمويل العجز الموازي في الجزائر خلال الفترة 2010-2018، مجلة المالية والأسواق، المجلد 7، العدد 01(2020)، لمركز الجامعي نور البشير البيض، الجزائر، 30-03-2020،
- 4- عيساني العارم، دور صندوق ضبط الإيرادات في الحد من المديونية الخارجية خلال الفترة 2000-2015، مجلة شعاع الاقتصادية، العدد الثالث، معهد العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير تسمسيلت، الجزائر، مارس 2018

## و- المواد والقوانين

- 1- القانون رقم 05-07، المؤرخ في 28 أفريل 2005، المتعلق بالمحروقات، جريدة رسمية رقم 05 الصادرة في 2005/07/19.
- 2- القانون رقم 84-17، المؤرخ في: 7 يوليو 1984، الجريدة الرسمية، العدد 28، الصادر في 10 يوليو 1984 والمتعلق بقوانين المالية
- 3- قوانين المالية من سنة 2000 إلى 2021 من الموقع:

[www.bejaiadroit.net/bibliothque/textes-juridiques](http://www.bejaiadroit.net/bibliothque/textes-juridiques)

## ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية

- 1- Hocine Malti, on L'appelle le pétrole rouge, éditions marinoor, 1997.
- 2- Silvana Tordo , fiscal systems for hydrocarbons design issues, world bank, workingpaperN°123 ,2007.

## ثالثا: المواقع الإلكترونية

1- [www.ar-university.com](http://www.ar-university.com) موقع موسوعة الكون العلمية

2- [www.sonatrach.dz](http://www.sonatrach.dz) موقع شركة سوناطراك

## الملخص

يعتبر موضوع الجباية البترولية من أهم المواضيع التي تم تناولها في إطار دراسة مصادر إيرادات الموازنة العامة للدولة وذلك نظرا لمكانتها الرائدة في الاقتصاد الجزائري، كون هذا الأخير يعتبر اقتصادا ريعيا يعتمد على مداخيل قطاع المحروقات بنسبة كبيرة جدا، لكن هذا الاعتماد الكبير على المحروقات جعل الاقتصاد الجزائري مرتبطا ارتباطا كبيرا بتقلبات وتذبذبات أسعار البترول في السوق العالمية، لذلك عملت الدول النفطية ومن بينها الجزائر على اكتشاف طرق تمكنها من تجنب الصدمات الناتجة عن انهيار أسعار البترول وتحافظ على توازن موازنتها العامة، ومن بين هذه الطرق ما سمي بصناديق الثروة السيادية والذي أطلق عليه في الجزائر اسم صندوق ضبط الموارد والذي يتم تمويله من فوائض الجباية البترولية، وبمأن البترول يعتبر ثروة زائلة كان واجبا على الدول النفطية ومن بينها الجزائر التفكير في مصادر جديدة للطاقة وفي نفس الوقت يمكن أن تكون مصدرا للإيرادات العامة للدولة، حيث تم اللجوء إلى فكرة إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية بالإضافة إلى الاستثمار في قطاع الطاقات المتجددة.

**الكلمات المفتاحية:** الجباية البترولية، الميزانية العامة، الإيرادات العامة، النفقات العامة، صندوق ضبط الموارد.

## Abstract

The issue of petroleum levy is one of the most important topics that were addressed in the framework of the study of the sources of revenues for the state's general budget, due to its leading position in the Algerian economy, as the latter is considered a rentier economy that depends on the revenues of the hydrocarbon sector in a very large proportion, but this heavy dependence on hydrocarbons made the Algerian economy It is closely related to the fluctuations and fluctuations of oil prices in the global market, so the oil-producing countries, including Algeria, worked on discovering ways that would enable them to avoid the shocks resulting from the collapse of oil prices and maintain the balance of their general budget. The name of the Resource Control Fund, which is financed from petroleum tax surpluses. And since oil is a fleeting wealth, it was the duty of the oil-producing countries, including Algeria, to think of new sources of energy and at the same time they could be a source of public revenue for the state. The idea of replacing petroleum taxation was resorted to, in addition to investing in the renewable energy sector.

**Keywords:** petroleum taxation, general budget, public revenues, public expenditures, resource control fund.







